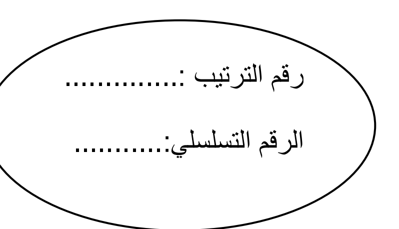


جامعة قاصدي مرباح ورقلة



رقم الترتيب :...............

الرقم التسلسلي:...........

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة العربيـة وآدابها

مذكـرة

مقدمة لنيل شهـادة

المـاجستير

فرع : اللغـة

تخصص : علوم اللسان العربي والمناهج الحديثة

من إعداد الطالبة: بوحـاده صليحة

الموضـوع

المعنى و أثره في التحليل النحـوي

" مغني اللبيب عن كتب الأعاريب "

لابن هشـام – نموذجاً –

نوقشت علناً يوم 2009/06/09

أمام اللجنة المكونة من الســادة:

أ . د. أحمد الجلايلي (جامعة قاصدي مرباح بورقلة)	رئيساً
أ.د. عبد المجيد عيساني (جامعة قاصدي مرباح بورقلة)	مناقشاً
أ.د. حمام بلقاسم (جامعة قاصدي مرباح بورقلة)	مناقشاً
أ.د. أبوبكر حسيني (جامعة قاصدي مرباح بورقلة)	مشرفـاً

السنة الجامعية : 2009/2008

شكر و عرفان

سبحانك علمتني أن ألبس الحمد أهله وذكرتني ما قد نسيت من الشكر

فأول الشكر و الحمد لله رب العالمين ، منّ علينا بنعمتـه

فكان إنجاز هذا البحث .

كما نتقدم بالشكر الخالص للدكتور المشرف «حسيني

أبو بكر» رمز الجد ، وعنوان البذل .

نشكر أساتذة دفعة 2009/2008

كما نشكر كل من شجعنا خلال إنجاز هذا البحث ، بالكلمة

الطيبة و التشجيع المعنوي.

جدول الرموز المستعملة في الدراسة

الرمز	المقصود منه
ت	توفي
تح	تحقيق
تر	ترجمة
تق	تقديم
ش	شرح
د ط	دون طبعة
د ت	دون تاريخ
ط	طبعة
ت ط	تاريخ الطبعة
م	مسند
م إ	مسند إليه
م إس	مركب إسنادي
هـ	هجري
مط	مطبعة

مـقدمـة

مقــدمة

إذا كانت الطبيعة تلهم شاعرها، و اللوحة تثير مشاهدها، لا مبالغة إذا قلنا إن اللغة عنوان إلهام و إثارة لدارسها، و لما كان النحو عماد الدراسة اللغوية ، إليه يُرجع في إقرار الصواب من الخطأ، وجب على كل من أراد الوصول إليه سبر أغواره، و لما كانت الدلالة عنوانا صادقا لكل ما يتطلع إليه المتكلم من إيصال الفكرة للسامع، و إفهامه إياها بأسلم لغة و أوفى أداء ، تيقنا أنه لا سبيل يرتضى إلا و ثمرة المـعنى و حصان الدلالة أساسه .

و مما زادنا يقينا بقيمة العنصر الدلالي في الدرس اللغوي عامـة، و النحوي خاصة، اتخاذنا من الإرث اللغوي الضخم الذي خلفه اللغويون العرب في شتى القضايا اللغوية، ومختلف مستويات الدراسة صوتيا، وصرفيا، ونحويا، وبلاغيا منطلقا في هذه الدراسة؛ و على الرغم من دائرة الاتهامات التي وجهت إليه من الشكلية و التأثر بالمنطق، و من ثم اعتبار الدرس النحوي ضربا من التكلف لا حاجة للغة به، و لا فائدة تتوخى منه، و من هذا المنطلق وقع اختـيارنا على الموضوع «**المعنى وأثره في التحليل النحوي**» ، و اخترنا كتاب مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام للبرهنة و إثبات نضج الفكر اللغوي الذي بلغه الدرس النحوي عند العرب، وقد بعث هذا الهدف في أنفسنا القوة و الإصرار لإخراج هذا العمل في الصورة التي هو عليها.

ونحن إذ ذاك حاولنا إلباسه ثوب عدم التحيز مع الحرص الأكيد على الفائدة، اعتمادا على المنهج الوصفي التحليـلي، قوامه رصد مواقف بعض علماء اللغة

قديما و حديثا مع اتخاذ ابن هشام في كتابه مغني اللبيب عن كتب الأعاريب نموذجا تطبيقيا في الدراسة، في محاولة تحليل و تفسير و مناقشة لأهم المسائل النحوية و التي يمكن أن نعدها نقاط تشابه أو اختلاف بين أقطاب اللغة من القدماء و المحدثين ، ثم إن هذا العمل يصبو إلى تحقيق الأهداف و المقاصد التي نذكرها في النقاط التالية:

-1- محاولة الوقوف موقف المنصف و رفض كل ما هو شكل من أشكال التعسف، و دفن بذور المغالاة تارة باسم القديم، و أخرى باسم الحديث، و ذلك بموافقة السلامة أينما كانت منابعها .

-2- توضيح العلاقة بين المعنى و التحليل النحوي، أي إثبات ثلاثية الشكل، و المعنى، و الوظيفة، و الارتباط المؤكد بين الدلالة و النحو، و منه ضرورة المعنى الدلالي في ضوء الدراسة الوظيفية.

-3- إثبات قيمة التراث اللغوي العربي و اعتباره مرجعا مهما في الدراسات اللغوية الحديثة خاصة أن كثيرا من المصادر اللغوية تتضمن آراء لغوية لا تختلف تماما عما توصلت إليه النظريات الحديثة.

و سعيا منا لتحقيق هذه الأهداف اتبعنا مخططا يضم مدخلا وثلاثة فصول تتوزع مادته كما يلي:

- تناولنا في المدخل مفاهيم أساسية، أولاها بالذكر مفهوم النحو بين التوسيع و التضييق، ثم الحديث عن الإعراب، ومنه عن نظرية العامل و ما أحدثته في الوسط و الساحة اللغوية، و مفهوم الجملة العربية، و أقسامها، و مستويات تحليلها، ثم التعريف بابن هشام الأنصاري.

و تضمن الفصل الأول مبحثين :

أ- المبحث الأول: قدمنا فيه ماهية المعنى في الدراسة اللغوية، ومنزلته في الدرس اللغوي العربي، و خصصنا الدراسة عند علماء الأصول، و علماء البلاغة، و النحاة، مع عرض موجز لما تقدمت به الدراسات اللغوية الغربية.

ب-المبحث الثاني: كما تطرقنا إلى أنواع المعنى باعتباره مسلكا طبيعيا لاقتفاء المعنى الدلالي(المعنى التقسيمي ، و المعنى التصريفي ، و المعنى الزمني ، و المعنى المعجمي ، و المعنى الأسلوبي).

وتضمن الفصل الثاني ثلاثة مباحث:

أما المبحث الأول منه: فتناولنا فيه المعنى الدلالي، تعريفه، ومكوناته، و علاقته بالمعنى المنطقي.

و تضمن المبحث الثاني: النظريات الرائدة في التحليل الدلالي وهي: (نظرية السياق ، و نظرية الحقول الدلالية ، و النظرية السلوكية ، و النظرية التصورية ، و النظرية الإشارية، و النظرية البنيوية ، و نظرية الصفات الدلالية) ، ثم إشارات النحاة القدماء للمعنى الدلالي.

و في المبحث الثالث: تعرضنا لظاهرتي الوقف و التنغيم و بينا أثرهما في تشكيل المعنى الدلالي.

أما الفصل الثالث : فتناول فيه نظرية المعنى عند ابن هشام من خلال كتابه **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، و انقسمت فيه الدراسة إلى مبحثين.

أ- المبحث الأول: و تطرقنا فيه إلى منهج ابن هشام في كتابه "مغني اللبيب"، ثم المنحى الدلالي و أهمية المعنى عنده، وحاولنا ضبط أنواع المعنى الموجودة في مغني اللبيب، ثم تطرقنا لأثر ظاهرة الوقف في التحليل النحوي عند ابن هشام.

ب–المبحث الثانـي: عرضنـا فيه مفهوم الجملة عند ابن هشام و أسس تحليلها، ثم بينا نقاط تقاطع آراء و تحليلات ابن هشام مع النظريات اللغوية الحديثة، و ختمنا المبحث ببيان أهمية الاستعمال عند ابن هشام في التحليل النحوي.

و من بين أهم الكتب المعتمدة في إنجاز هذا البحث : كتاب مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري ، الخصائص لابن جني، الإتقان في علوم القرآن للسيوطي ، و دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني ، و الكشاف للزمخشري ، و الإيضاح في علل النحو للزجاجي ، و البيان و التبيين للجاحظ، و اللغة العربية معناها ومبناها لتمام حسان ، و التفكير اللغوي بين القديم والحديث لكمال بشر،و النحو العربي و الدرس الحديث لعبده الراجحي .....و غيرها.

أما عن الصعوبات التي واجهتنا خلال البحث فهي متنوعة، منها ما هو عائد إلى قلة الدراسات التي تناولت كتب ابن هشام ، و لاسيما كتابهٌ مغني اللبيبٌ عن كتب الأعاريب، كما أن التوجه العام للدراسات اللغوية عامة و النحوية الدلالية خاصة، وعدم اعتماد الدرس النحوي الدلالي اعتمادا له أبعاد قاعدية واسعة الانتشار ضمن جملة اهتمامات الدارسين اللغويين العرب ، جعلنا نتلقى صعوبات كبيرة في تبسيط الأهداف المحددة للموضوع ، إلا أن الصعوبات المختلفة التي واجهتنا زادت من يقيننا بأهمية الموضوع الذي نطرحه ، و أقنعتنا بأن مع كل كلمة محنة،و مع كل حرف نشوة، وبقدر المعاناة تكون لذة البحث أكثر، و الأمل بتقديم دراسة تخدم اللغة العربية، و تسهم و لو بقدر يسير،في إعادة بعث اليقين بجماليتها و وظيفيتها، و التأكيد على نضج الدرس اللغوي في التراث العربي واستلهام الآراء و النظريات من ثنايا هذه المؤلفات.

و حسبنا الهدف النبيل و البذل من الصميم

الــمدخــل

01-مفاهيــم أساسية

02–مفهوم النحو بين التوسع و التضييق

03–الجملة العربية ، أقسامها و مستويات تحليلها .

04–الإعراب و نظرية العامل.

05–التعريف بابن هشام و كتابه " مغني اللبيب عن كتب الأعاريب".

01– مفاهيم أساسية :

لقد استأثر النحو بشطر كبير من اهتمام علماء العربية و نحاتها، ذلك منذ بدأ الاشتغال بدراسة هذه اللغة ، و العمل على حفظها و تحصينها من اللّحن الذي أخذ يتفشى تدريجياً، مشكلاً خطرا على اللغة العربية و ثوابتها، وكنتيجة حتمية لهذه الدراسة، ظهرت قوانين و قواعد أسست فيما بعد ما يعرف بالنحو، وقد توالت الدراسات و اتسعت لتفترق بين منعطفين شكلا اتجاهين متضاربين هما:

أ – اتجاه يرى في النحو ذلك الكل المتكامل الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه و لا من خلفه، وهم بهذا يحولونه عن الطبيعة العقلية إلى طبيعة نقلية، لا تثار حولها المناقشات، و لا تكون محل اعتراض، و لا يخفى على الناظر ما في هذا الاتجاه من غلو في التمسك بالقديم، إيجابه و سلبه.

ب – اتجاه يرى أن النحو مجرد قواعد تثقل كاهل المتعلمين و المشتغلين به على حد سواء، و من ثمّ كانت محاولات هدم هذا الأثر الأصيل، بالدعوة إلى ضرورة إلغاء بعض أبوابه، و الاستغناء عنها، جرّاء صعوبتها بحجة الرغبة في التيسير و التجديد، لكن «**بصمت خجول يحاولون سحب البساط من تحت علم النحو العربي، و يدعون أننا نعيش في عصر السرعة فينبغي أن يكون كلامنا بلا تكلف في حركات الإعراب** » [(1)]، من خلال هذا العرض البسيط، يتبادر إلى أذهاننا التساؤل حول مفهوم النحو و حقيقته التي جعلت البعض يجله، و الآخر يذمّه، و الجواب عن هذا نورده فيما يلي:

---

(1)بشير بحراني ، النحو يحتضر، ALHARABI .CA/al naho-yahtader.htm-11k

1 – 1 **– مفهـوم النحو** : نميز بمفهومين :

1–2 –أ– **مفهوم ضيق:** حصر النحو باعتباره هو الإعراب(1)، وعلى هذا نجدهم يعرفونه بقولهم:«**العلم الذي يُبحث فيه عن أحوال أواخر الكلم إعرابا وبناء** »(2)، و أكدّ "**ابن منظور**"(ت 711 هـ) هذا الفهم ، يقول:« **والإعراب الذي هو النحو**»(3).

ا–2– ب– مفهوم واسع: لم يقتصر على أواخر الكلم، و إنما تجاوزه إلى الهيئة التركيبية و تأديتها للمعاني، كما ذكر "**جمال الدين مصطفى**"(4)، وممن يمثل هذا الفهم، "**ابن جني**" (ت 392 هـ) في كتابه " الخصائص "(5). من منطلق أن النحو هو دراسة التركيب، و اعتبار الجملة مناطا للدّرس و التحليل، رأينا أنه يجدر بنا الحديث عنها.

(1) من الذين أطلقوا تسمية الإعراب على النحو (ابن فارس في الصاحبي في فقه اللغة، ص 76،75، و الزجاجي في الإيضاح في علل النحو، ص 70،69، وابن قتيبة في تأويل مشكل القرآن ، ص14) .

(2)صالح بلعيد،النحو الوظيفي، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،د ط ،ص6.وانظر:عبد العزيز قليقلة في كتابه:لغويات،دار الفكر العربي، د ط، ت 1996 ص49 .

(3)ابن منظور،لسان العرب،مؤسسة الكتب الثقافية،دار صادر،بيروت، لبنان، د ط، ت1992، مادة (ع، ر، ب).

(4)جمال الدين مصطفى ،"البحث النحوي عند الأصوليين"، مكتبة بغداد ، ص 25، د.ط، س.ط.

(5) ابن جني، الخصائص، تح عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، ج1، ص 88. أنظر: سليمان الأشقر" دراسات في خصائص ابن جني" ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د ط ، ت 1996،ص 33 وعبده الراجحي" فقه اللغة و كتب العربية" ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د.ط، ت ط 1992، ص209.

2 – الجملة العربية :

2–أ – **تعريفها:** لقد كثر الحديث عن الجملة بين قدامى العربية و محدثيها، فكلٌّ منهم أدلى بدلوه فهذا "**سيبويه**"(ت 180هـ) لم يورد ذكراً لها، و إنما عبر عنها بالكلام، و تذكر المصادر أن "**المبرد**" هو أول واضع لمصطلح الجملة في كتابه " المقتضب" قائلاً:« **و إنما كان الفاعل رفعاً لأنّه هو و الفعل جملة يحسن عليها السكوت،و تجب بها الفائدة للمخاطب**...»(1) وشرط الفائدة الذي أشار إليه "**المبرد**" هنا، وقع محل اختلاف بين المؤكد على هذا الشرط في تأسيس الجملة،و بالتالي يكون الكلام و الجملة مترادفان، و بين المنكر للترادف بينهما، و بالتالي عدم اشتراط الفائدة في تأسيس الجملة (2) .

أما عن الجملة عند المحدثين، فقد عرفها"**إبراهيم أنيس**" بقوله:«**الجملة في أقصر صورها هي أقل قدر من الكلام يفيد منه السامع معنى مستقلا بنفسه سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر، و يمثل بالقاضي الذي يسأل أحد المتهمين: من كان معك وقت ارتكاب الجريمة؟ فأجاب : زيد، فقد نطق هذا المتهم بكلام مفيد في أقصر صوره**»(2)،و يذكر في مقام آخر بأن الجملة تتركب من ألفاظ هي مواد البناء التي يلجأ إليها المتكلم و ينظم و يستخرج من هذا النظام كلاما مفيدا.

2– **ب – أقسامها: وذلك بحسب اعتبارات مختلفة:**

1 – اعتبار الصدارة (ما يبتدأ به): إلى اسمية و فعلية.

---

(1)من الذين يفرقون بين الجملة و الكلام،ابن هشام في المغني ص 357، أما الذين يقولون بالترادف،فمنهم ابن جني في الخصائص، ج1، ص17 ،32، و الزمخشري في المفصل في علم اللغة العربية، ج1، ص6.

(2)إبراهيم أنيس: "من أسرار العربية"،مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ط 7 ت ط 1985، ص 276 و ينظر المبرد، المقتضب، تح محمد عبد الخالق عظيمة، د ط ، ت ط 1963، ج1، ص136.

2 – اعتبار المحل الإعرابي: فإنْ صحّ التأويل بمفرد كان لها محلاً، وإنْ لا فلا، و يشمل الأول:(الواقعة خبراً أو حالا أو مضافا إليه أو مفعولا به...الخ) ويشمل الثاني: (الابتدائية والاعتراضية والتفسيرية،..الخ)(1).

3 – اعتبار الإسناد: جمل إسنادية و غير إسنادية، الأول يشمل(الاسمية و الفعلية)، و الثاني (التعجب، النداء، و خوالف المدح و الذّم) (2)،إلاّ أنّ هذا التصنيف للجمل غير مقبول كون الجملة تعتمد الإسناد أساسا لها، و ما لا يخضع للإسناد فليس بجملة، ومن هنا يعتبر النداء أسلوبا غرضه التنبيه لخلوه من العناصر التي يتطلبها الإسناد، في حين أنّ التعجب و فعلي المدح و الذم (بئس و نعم) تعد جملا إسنادية لتحقق أركانها

(ماأحسن السماء)

م إ م

كما نجد تقسيمات أخرى يذكرها **ابن هشام** في " **المغني**" وهي : الكبرى، والصغرى، وذات الوجه، و ذات الوجهين (3) .

3– مستويات تحليل الجملة : لقد كانت و لا تزال قضية الجملة موضوعاً دسماً على مائدة الدراسة اللغوية، و نتيجة لهذه الأهمية ظهرت مستويات مختلفة في تحليلها، ولعلّ أهم مستويين طرحت فيهما:

3 – أ – المستوى الشكلي : إنّ هذا المستوى يُعد من أهمّ المستويات التي ناقشت الجملة، و اهتمت بتحليلها و ما نقصده بالمستوى الشكلي هو المستوى اللفظي

---

(1) مصطفى الغلاييني :"جامع الدروس العربية، ضبط عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية. بيروت، لبنان، ط 1، ج 3، ص 213

(2) مهدي المخزومي: "النحو العربي نقد و توجيه" المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط1 (1964)، ص 53

(3) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح مازن المبارك، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت، لبنان،2005 ، ص 363.

الذي يتمثل في المنحى الإعرابي أو التركيب الخارجي، لذا نجد من الضروري أن نتعرف على الإعراب، إنَّ الكلمات إذا انتظمت في جملة ما، منها ما يتغير آخره، و منها ما لا يتغير، أما الثاني فهو البناء وأمّا الأول فهو الإعراب، والإعراب كمصطلح ظهر عند سيبويه، و قد وردت له تعريفات كثيرة نميز فيها وجهين:

1- **الدلالة:** و يمثله تعريف ابن جني، يقول:«**الإبانة عن المعاني بالألفاظ**» (1)

2- **الشكل:** مداره اختلاف أواخر الكَلِمُ، أو الأثر الناتج عن العامل.يقول:«**أنْ تختلف أواخر الكلم لاختلاف العوامل**»(2).

وبعد الإشارة الموجزة للإعراب، نعرج على قضية من أهم قضاياه، لنطرح بذلك إشكالا عميقا حول قيمة الإعراب في اللغة العربية؛ إنّ قيمة الإعراب في اللغة العربية تتبلور في ثلاث شعب، تمثل محصلة فكر و منهج قائم بذاته:

1 – الشعبة الأولى :تمثل اتجاها يقدّس الإعراب و يوليه اهتماما كبيرا، و من بينهم **ابن قتيبة** (ت 276هـ)، يقول:«**ولها الإعراب الذي جعله الله وشياً لكلامها، وحلية لنظامها، و فارقاً في بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين، و المعنيين المختلفين كالفاعل و المفعول، لا يفرق بينهما إذا تساوت حالاهما في إمكان الفعل أن يكون لواحد منها إلا بالإعراب**»(3)، و يُعطي مثالاً للدّلالة على ذلك، فإذا قال قائلٌ:هذا قاتلٌ أخي، بالتنوين، و قال آخر: هذا قاتلُ أخي بالإضافة لدلّ التنوين على أنّه لم يقتله و دلّ حذفه على قتله(4).

---

(1)ابن جني، الخصائص، ج1، ص 284.

(2)منيرة بنت سليمان، الإعراب و أثره في ضبط المعنى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ت ط 1993، ص54

(3)ابن قتيبة ، تأويل مشكل القرآن، شرح أحمد صقر، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، ط3، ص 14

(4)وهذا ليس على إطلاقه، ففي قوله تعالى (إنا مرسلو الناقة)، فالإضافة دلت على الاستقبال دون المضي.

و يتفق **ابن فارس** (ت 395هـ)مع **ابن قتيبة** في اعتباره أنّ الإعراب مما اختصت به لغة العرب و وصفه بالجلالة، قال في باب ذكر ما اختصت به العرب: « **من العلوم الجليلة التي اختصت بها العرب، الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المكافئة في اللفظ، و به يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، و لولاه ما ميز فاعل من مفعول، و لا مضاف من منعوت، و لا تعجب من استفهام، ولا صدر من مصدر و لا نعت من تأكيد**»(1).

كما نجده قد عقد بابا آخر لما يقع به التفاهم بين المتكلم و المستمع، حيث ذكر أنّ التفاهم يتم من وجهتين: الإعراب والتصريف، و يدلنا على ذلك قوله:« **فأما الإعراب فبه تمُيز المعاني و يوقف على أغراض المتكلمين، و ذلك أنّ قائلا لو قال:ما أحسن زيدْ-غير معرب- لم يوقف على مراده فإذا قال :" ما أحسنَ زيداً،أو ما أحسنُ زيدٍ،أو ما أحسنَ زيدٌ أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراده**»(2)،وهذه الشعبة يحكم عليها بالمبالغة في الاهتمام بالإعراب و شدة الاعتداد به.

2 – الشعبة الثانية: تمثل اتجاها يقلّل من المبالغة في تقديس الإعراب، و يجعله طرفاً من الأطراف التي يستعين ويستقيم بها النّحو دون تفريط و لا إفراط، من بين هؤلاء **قطرب** الذي يرى أنّ: «**العلامات الإعرابية جاءت للتخفيف من الثقل الذي يحدث من إسكان الحروف أثناء الكلام** »(3)و يتفق معه في ذلك **ابن مضاء** (ت 92هـ)(4)، وابن خلدون (ت 808هـ) الذي يقول:« **و لا تلتفتن إلى حرفشة النحاة أهل صناعة الإعراب القاصرة مداركهم عن التحقيق، حيث يزعمون أنّ البلاغة لهذا العهد ذهبت،**

---

(1)ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، تح عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، ط1، ص 75.

(2)نفسه، ص 196 ،197.

(3) منيرة بنت سليمان، الإعراب و أثره في ضبط المعنى، ص18

(4) ينظر : ابن مضاء، الرد على النحاة، تح شوقي ضيف، دار المعارف، بيروت، لبنان، ط3.ص.19

و أن اللّسان العربي فسد اعتبارا بما يقع في آخر الكلم من الإعراب الذي يتدارسون قوانينه »(1)، فهي دعوة لا إلى هدم الحركة الإعرابية و نفي قيمتها، و لكنها دعوة إلى عدم المبالغة في الاعتداد بها و اعتمادها الحكم الأول و الأخير في تراكيب اللغة و جملها.

3 – الشعبة الثالثة: تمثل اتجاهاً حديثاً يسعى إلى كسر شوكة الإعراب و هدم العربية من خلال الدعوة إلى القضاء على باب من أهم الأبواب، و يمثل هذا الاتجاه كل من **سلامة موسى** الذي يقول: «**الإعراب في لغتنا لعبة بهلوانية للذهن و اللسان، و لن نحسنها إلا بعد أن نؤتى عضلات قوية تستجيب بسرعة و كثيرا ما رأينا القارئ الذي يلتفت إلى الإعراب لا يفهم ما يقرأ و هو يعرب**"(5)،ولا نبتعد كثيرا مع **أحمد لطفي السيد** الذي يقول:"**إنّ أزمة الفصحى في تعقد قواعدها و صعوبة تعلمها، و القصور عن دروب إتقانها على المدى الطويل يحول دون التقدم، و إضاعة الوقت الثمين الذي يتبدد في الاشتغال باللغة و مسائلها المتشعبة المعقدة، حيث يجب أن ينفق هذا الوقت في العلم والمعارف »**

(2).

و يرى في سياق آخر أنّ:« **الشكل ليس من أصول اللغة، بل هو أمر عرض لها بعد الإسلام خشية عليها من التحريف في أواخر الكلمات و مبانيها**»(2)، و هذا الاتجاه يلغي تماما أهمية الإعراب مما يجعلنا لا نستغرب وصف **أنيس فريحة** الذي اعتبره زخرفا و بقايا من العقلية القديمة، و لا وصف **يوسف السباعي** الذي دعا إلى ضرورة التخلص من النحو و الصرف لما فيهما من صعوبة تعيق الفهم و تعقد دارس العربية.

---

(1)ينظر : ابن خلدون ، المقدمة ، تح د.علي عبد الوافي ،دار النهضة المصرية،ط3،ت1979.

(2) عبد الفتاح لاشين ،التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، د.ط،ت1980،ص70.

و لعل رأي **مازن المبارك** أقرب للموضوعية فالإعراب ليس شيئا زائدا ولا مبتدعا و حركاته «**لم تدخل الكلام اعتباطا وإنما دخلت لأداء وظيفة أساسية في اللغة،إذ بها يتضح المعنى و يظهر، و عن طريقها نعرف الصلة النحوية بين الكلمة و الكلمة في الجملة الواحدة**» (1)، فالحديث عن الإعراب يعني الحديث عن العلامة الإعرابية.

لقد نالت الحركة الإعرابية قسطاً وافراً من اهتمام النحاة فهي أساس نظرية العامل التي حظيت هي الأخرى بالعناية في مجال الدرس النحوي، **فسيبويه** يذكر تلك المجار (أنواع العلامة) في بداية كتابه و يربطها بالعامل يقول:« **و إنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل و ليس شيء منها إلا و هو يزول عنه، و بين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك من العوامل، التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، و ذلك الحرف حرف الإعراب** »(2).

و مما يجدر ذكره أن التوجيه النحوي كان قائما على أساسها، مما أدى إلى إهمال جوانب أخرى تساهم في هذا التوجيه، و لكننا في الوقت نفسه نجد أنّ انعدام الحركة الإعرابية من التركيب،قد يجعل مبدأ أمن اللبس في خطر،فمهما كانت الدعوات الصارخة إلى هدم الحركة الإعرابية قوية و منتشرة إلا أنها لا تستطيع أن تعصف بهذا الجزء، رغم اختلاف شعاراتها، فتارة باسم التجديد و التيسير، و أخرى باسم تقريب لغة العلم إلى لغة التخاطب، و تارة باسم استبدالها بعلامات أكثر يسرا، إنها لن تستطيع إقناع السليقة العربية بالاستغناء عنها، ولعلّ الأمثلة التي تؤكد دور العلامة الإعرابية في بيان المعاني و توصيل الأغراض والمقاصد لا ينكرها أحد.

---

(1)منيرة بنت سليمان،الإعراب و أثره في ضبط المعنى،ص79.

(2)سيبويه ، الكتاب ، تح محمد عبد السلام هارون ، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط 1،ج1، ص 13.

ففي قوله تعالى : ﴿ **إِنَّمَا يَخْشَى اللهَ مِن عِبَادِهِ العُلَمَاءُ**﴾ (فاطر28)، نجد أنّ المقصود : أنّ العلماء يخشون الله لأنهم عرفوه حق المعرفة، فالنصب في لفظ **(اللهَ)** والرفع في **(العلماءُ)** يسمح لنا بالحفاظ على معنى الآية، و مرد ذلك إلى العلامة الإعرابية، فعلى الرغم من تغيير الرتبة، إلا أن العلامة أدت إلى ضمان قاعدة أمن اللبس وعدم اختلال المعنى، ولولا ذاك لكـان المعنى أن الله هو الذي يخاف العلماء ، تعالى عن ذلك علوا كبيرا (1).

وفي قوله تعالى : ﴿ **إنّ اللهَ بَرِيءٌ مِنَ المشْرِكِينَ ورَسُولُه** ﴾ (التوبة 03) ، يجوز الرفع على الاستئناف والنصب على العطف، لكن الخفض يفسد المعنى ويخالف الصواب، إذ تصبح دلالة الآية "أن الله بريء من المشركين وكذا بريء من رسوله"،وهذا الفهم خاطئ لم يكن لولا توفر العلامة الإعرابية، ومن هنا يتبين لنا المعنى السليم عن غيره، ولا يقتصر دور العلامة على تأدية المعاني، بل تمكن من التفرقة بين الأساليب، مثال ذلك: من يدرسْ ينجحْ، من يدرس ينجح، إذ يعد فيصلا بين الشرط والتقرير والحقيقة أنّ العلامة الإعرابية لاتعين لوحدها على بيان المعنى، فلا بُدَّ من قرائن أخرى متظافرة لأجل توضيح وتطبيق ذلك، وفي الإرشاد إلى العلاقة التي تحكم كلمات في تركيب ما، يقول تمام حسان : **«العلامة الإعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى، فلا قيمة لها بدون ما أسلفت القول فيه**(2) **تحت اسم تظافر القرائن»**(3).

---

(1) محمد علي الصابوني، صفوة التفاسير، ظ عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث العربي ، بيروت، لبنان، ط1، ت ط 1998، ج2، ص 392 .

(2)ذكر تمام حسان تحت اسم تظافر القرائن: القرائن المعنوية كالتعليق والتخصيص واللفظية كالرتبة و التضام.

(3) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط 3، ت ط 1998، ص207.

3-ب- <u>المستوى الوظيفي</u>: ونقصد به المستوى الدلالي الذي يراعي المعنى متجاوزا مستوى الشكل أو الظاهر، وبهذا يمكن أن نعدّ هذا المستوى (الوظيفي) الوجه الثاني والأساس المعتمد في تحليل التراكيب و تخريجها، وتفصيله فيما يلي:

3-ب-1- <u>تعريف المعنى</u> : إنّ المادة المعجمية لهذا المصطلح تدور في الغالب حول "القصد" يقال: عنيت بكذا، أيْ أَرَدتُ وقصدتُ (1) واختلفوا في دلالة الصيغة "مفعل" بين اسم المفعول والمصدر، أي معنى القصد والمقصود وهذان المعنيان هما بمثابة وجهين لعملة واحدة، فلا تصور لأحدهما دون وجود الآخر، فتوجه إرادة المتكلم و قصده إلى القول لا يكون إلا من أجل الدلالة على الغرض والغرض لا يكون غرضا إلا إذا كان مقصودا (2).

إن قضية المعنى من أهم القضايا التي تناولها علماء مختلفو الثقافة ومتنوعو الاهتمام، وشارك في مناقشتها الفلاسفة خاصة، كما ساهم فيها علماء النفس والاجتماع والأنثروبولوجيا، ناهيك عن إسهامات علماء السياسة والاقتصاد وجماعات من الفنانين والأدباء، وحتى الصحفيين، ولعلّ ذلك يرجع إلى أن المعنى اللغوي-كما يذكر "محمود السعران "- أن يشغل المتكلمين جميعا على اختلاف طبقاتهم ومستوياتهم الفكرية، لأن الحياة الاجتماعية تلجئ كل متكلم إلى النظر في معنى هذه الكلمة أو تلك و هذا التركيب أو ذاك، هكذا أدلى كل متكلم تقريبا- في هذه المشكلة الخطيرة - بدلوه (3) و تتمثل الخطورة في تحديده و ضبطه(المعنى)، ذلك أنّ تحديده بصورة قاطعة لا تقبل الخلاف أمرٌ على جانب كبير من الصعوبة و الأمثلة على ذلك كثيرة فيما يقع من خلاف في الفهم في مجالات السياسة و القانون و التاريخ و الأدب، بل إنا لنلاحظ هذه الصعوبة في الاستعمالات اليومية للكلام.

---

(1) الجوهري، تاج اللغة و صحاح العربية، تح أحمد عبد الغفور عطار،دار الملايين، بيروت، لبنان، دون ط، مادة(ع، ن، ي) ، ج 6، ص436،437.

(2)حسن طبل، المعنى في البلاغة العربية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط1، 1998، ص 74

(3)محمود السعران ، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، د.ط، ت 1999 ص 213

وإنّ كثيراً مما يصيبنا من خلافات في حياتنا اليومية مرجعه تلك الصعوبة، كما نجده يذكر ما يكشف لنا عن مشكلة المعنى بصورة جلية، الترجمة من لغة إلى أخرى، حيث تختلف المعاني و تتمايز الألفاظ الدالة عليها، و يمثّل **السعران** بما يؤكد **ما** ذهب إليه من صعوبة هذا التحديد (المعنى) (1)؛ و يرى تمام حسان أن المعنى مجال الدراسة الوحيد والأساس الذي تقوم حوله المناقشات و الآراء، ففي معرض الحديث عن كتابه **اللغة العربية معناها و مبناها**، يقول:« **و إذا كان مجال هذا الكتاب هو الفروع المختلفة لدراسة اللغة العربية الفصحى، فلا بُدّ له أن يكون المعنى هو الموضوع الأخص لهذا الكتاب،لأنّ كل دراسة لغوية لا بد أن يكون موضوعها الأول والأخير هو المعنى و كيفية ارتباطه بأشكال التعبير المختلفة** »(2) انطلاقاً مما ذكر عن أهمية المعنى، واشترطه عنصراً في الدراسة اللغوية نتساءل عن درجة طرح المعنى في مسائل التحليل؟ أي ما مكانة المعنى من الدرس النحوي؟

4 – الدراسة النحوية بين الاهتمام بالشكل و الاهتمام بالوظيفة:

لقد تعالت الأصوات التي تنتقد الدراسة النحوية رامية إياها بالقصور، نتيجة اعتمادها الشكل محوراً أساسياً يقول **تمام**:« **من هنا اتسمت الدراسات العربية بسمة الاتجاه إلى المبنى أساساً، و لم يكن قصدها المعنى إلا تبعاً لذلك و على استحياء** "(3)

---

(1) محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ، ص 216 و ما بعدها.

(2) تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها، ص 09

(3) نفس المرجع، ص 12

فما يُميز الدّراسة العربية جنوحها إلى الشكل (السطح) و عزوفها عن المعنى(العمق)، و ما كان الاهتمام به إلا عَرَضاً.

بعد هذا الطرح البسيط، يراودنا السؤال عن طبيعة الدراسات و حقيقتها، هل كانت شكلية كما فهمها أغلب المحدثين، أم أنها دراسة اعتمدت على المعنى أساساً و جوهراً لارتباطها بالتواصل ؟ إنّ أصابع الاتهام تشير إلى أنّ القدامى اقتصروا في تحليلاتهم على الشكل و تجاهلوا المعنى، فإلى أي مدى تكون مصداقية هذه المزاعم ؟ و ما هو موقع النحو العربي و نحاته بين الشكل و المعنى ؟

إنه لمن الجائر أن نصف موضوعاً ما أو منهجاً بالسطحية و الشكلية، و مثله أن نرمي أفكاراً و جهوداً بالخطأ دون دليل و لا حجة، و لاعتبارين أوّلهما تجسيد مبدأ الموضوعية، و ثانيهما البحث عن الحقيقة نحاول الإجابة عن التساؤلات السابقة الذكر.

من المعلوم أنّ القدامى خلال دراساتهم التي قاموا بها، سعوا إلى دفع المعرفة اللغوية نحو الشمولية والقياسية (الاطراد) ، ولعلّ المتأمل في هذه الدراسات يجد أنّه لم يكثر حديث عن قضية من قضايا النحو كما كثر عن قضية "العامل"، نظرا لما لهذه القضية من تعلق مباشر بالبحث نحاول توضيح ماهية العامل، والأسس التي ينبني عليها و قيمته في التحليل النحوي .

4- أ -**تعريف العامل:** هو الكلمة الملفوظة أو المقدّرة التي تملك القدرة على التأثير في الكلمات التي تقع بعدها، من الناحيتين الشكلية والإعرابية، "**أو هو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب** "(1)، والعوامل قسمان لفظية ومعنوية، أما اللفظية فما كان ملفوظا كحروف الجر وغيرها والمعنوية معنى يُعرَف بالتأمل كالابتداء ـــــ

(1) الشريف الجرجاني، كتاب التعريفات ، شرح محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، د ت ،ص 148.

ولعل أهمّ ما يدور في فلكه من معطيات مفهومين أساسين هما : المعمول والعمل ، فالمعمول " **مايتغير آخره برفع أو نصب أو جزم أو خفض بتأثير العامل فيه** " (1).

أما العمل فيسمى الإعراب وهو الأثر الحاصل بتأثيره،فالفلسفة قائمة على ثلاث عناصر وهي: عامل و معمول و عمل، وهذا المثال نقدّمه إليك للتوضيح:

جـاء محمدٌ

العامل المعمول محل العمل (علامة الرفع الضمة)

وبعد التمثيل لنظرية العامل من خلال بيان أقطابها التي لاتخلو منها أمثلة اللغة وشواهدها، سنحاول أن نستجمع فكرة حول المنطلقات، والبداية من المسلمة المنطقية العامة " **أنّ لكل حادث محدث ولكل نتيجة سبب** "، حيث لاحظ علماء العربية أن لكل علامة إعرابية مؤثر قد أحدثها وبتغير هذا المؤثر تتبدل هذه العلامة، ومن هذا المنطلق

سُمي ذلك المؤثر عاملا، ولنقرّب الصورة أكثر ، نمثل لهذه القضية بمسألة المبتدأ و الخبر، فعندما نجد اسمين مرفوعين لابدّ أنْ نجد المؤثر في الثاني ، فيكون المؤثر أولاً يليه المعمول ومعه الأثر، فإذا كان الخبر مرفوعاً فإنَّ المبتدأ من أحدث فيه ذلك .

وهنا يطرح السؤال التالي: لقد عمل المبتدأ في الخبر فكانت نتيجة العمل الرفع، لكن ما الذي عمل في المبتدأ فرفعه ؟.

---

(1)مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج 3، ص 205.

لقد كان لزاما على القائلين بنظرية العامل أن يجدوا لهذه الإشكالية مخرجا، فعدوا الابتداء عاملا معنويا، يقول ابن جني :«**عامل لفظي و عامل معنوي ليُروك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه نحو مررت بزيد، ليت عمرا قائم، وبعضه يأتي عاريا من مصاحبته للفظ يتعلق به ، كرفع المبتدأ بالابتداء ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم ، هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول**»(1) ونلفت النظر إلى أنّ جهود النحاة و اللغويين العرب كانت تصبو إلى المحافظة على اللغة العربية و على خصائصها، بعيدة عن كل لحن، ولبس، وما كانت نظرية العامل إلا تعليلا أو ضربا من التعليل، إذ لابدّ لتغير نهايات الألفاظ على وجه الخصوص من تعليل ومعرفة لدواعيه وأسبابه، و من ثمّ أسسوا لها قواعد لا ينبغي الخروج عليها.

4 – **ب : الأسس التي انبنت عليها نظرية العامل** (2):

1: لا بدّ من وجود العامل، فإنْ لم يوجد، وجب تقديره.

2: لا يجتمع عاملان على معمول واحد، فإنْ طلب العاملان معمولا واحدا، جعلوا لأحدهم العمل في اللفظ والثاني في المعنى – باب التنازع –.

3: لا يعمل عامل واحد في المعمول و عائده في آن واحد –باب الاشتغال –.

4: الأصل في العمل للأفعال أما الاسم و الحرف فمحمولان عليه .

5: الأصل في العامل التقدم على معموله، كما لا يفصل بينهما بفاصل.

---

(1)ابن جني، الخصائص، ج1، ص 109.

(2)إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، دار الآفاق العربية، القاهرة، د.ط. ت ط 2003، ص23 وما بعدها

6: تحذف بعض العوامل فلا ينطق بها، كما في "أن" الناصبة للفعل المضارع بعد "واو المعية" و "حتى" .

7: يجوز الإعمال والإلغاء في بعض الكلم مثل: أفعال الشك واليقين، إذا تقدمها المفعولين، مثال ذلك " قَائِمًا زَيدًا ظَننتُ "، " زيدُ قَائمٌ ظَننتُ".

8 : تُصنّف العوامل المتشابهة في إحداث العمل ضمن باب واحد، ويكون أحد هذه العوامل أوسع فيسمى " أم الباب" مثل: كان وأخواتها .

بعد هذا الملخص الذي جمع الأسس التي تقوم عليها نظرية العامل، نعرّج إلى الحديث عن قيمتها في الدراسات اللغوية، ومن خلال هذا المطلب الجزئي ستتبين لنا وجوه الاعتراض على هذه النظرية، فلقد لجأ النحاة العرب بقولهم بالعامل إلى إيضاح أثر لفظي واحد، هو العلامة الإعرابية، فاتجه بحثهم إلى تفسير اختلاف هذه العلامات بحسب المواقع في الجملة، إلاّ أنهم في خضم هذه البحوث والتفسيرات ألزموا أنفسهم مالا يلزمهم، وتجاوزوا فيها القدر الكافي فيما بحثوا عنه، فتعدّدت بدراساتهم المسالك، ووهنت المباني، و نزلت – في كثير من الأحيان– عن مواضع الإقناع، و دخلت نظرية العامل، و من خلالها النحو بوابة الاعتراض و التناقض وكثرة التأويلات و التفسيرات الهائمة، وانفتح المجال واسعاً لمظاهر الشكلانية التي اصطبغت بها كثير من التحليلات والآراء .

إنّ مداخل الاعتراض تتجلى ابتداءً من المرتكزات و الضوابط التي تحكم العامل، فلقد تمثلت الفلسفة بصورة عينية في كثير من المباحث النحوية، فمنها قولهم أنّ لكلّ حادث محدث، و لكلّ أثر مؤثر، أي مبدأ العلة و المعلول، بمعنى أنّ لكلّ ظاهرة سبب كاف لحدوثها، و المعلوم أنّ الخوض في هذه المسائل يبعد الدراسة اللغوية عن مجراها العلمي؛ و فيما ذكروا من الأصل في العمل للفعل، و تصريحهم بذلك في أكثر من موضع ، و أنّ الأسماء و الحروف محمولة عليها، يتبين لنا ترجيح الأقوى من الأضعف ، و ذلك أنّ القاعدة تقول : « **إذا كان العامل قوياً عمل أين ما كان موضعه، تقدم أم تأخر، و إذا كان**

ضعيفاً لا يعمل إلا متقدماً »، و نحن إذ لا نعلم الأسس التي اعتمدوها في هذا وذلك لا يؤهلنا إلى رفضها و محاولة التصدي لها بالطرق العلمية و اللغوية دون الابتعاد إلى الأشياء الخارجية (القوة و الأثر و الضعف) .

و قولهم أيضا بأسبقية العامل عن معموله، هذه القاعدة التي يمكن وصفها بغير الدقيقة ، فلما اعترضت النحاة جمل و تراكيب تقدم فيها المعمول عن العامل ، حاولوا إيجاد التأويل ، إلاّ أنّه عصف بروح النص تعسفاً و لياً؛ فمن ذلك تحليلهم لقوله تعالى : ﴿ **إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ** ﴾ (الانشقاق 01)، بتقدير" إذا انشقت السماء انشقت " و لأن ديدنهم الحفاظ على القاعدة، قالوا بالتقدير الذي لا يمت إلى الإفادة بصلة، و الذي يجعل من الأساليب العربية أساليب افتراضية ، بعيدة عن المعنى ، و الأمثلة في اللغة كثيرة، إلاّ أننا بعد الذي ذكرناه نتساءل عن مصير المقولة التالية « **لا بدّ من أن يكون الفاعل موجودا قبل وجود الفعل** » في ظل ما قلناه سابقا.

كما تتضح الصورة لبعض التفريعات النحوية، بتصنيف العوامل المتشابهة في إحداث العمل ضمن باب واحد، مما يؤدي إلى إلغاء المعاني الخاصة، ونمثل لهذا بـ " إنّ وأخواتها "، إذ أنّ سبب انحصارها في مجموعة واحدة سبب شكلي، يقوم على أساس العمل النحوي من إحداث النصب و الرفع رغم التباعد الدلالي، فلكل وحدة معنى خاص يختلف عن معنى الأخرى :

- ليت: التمني ⟵ عدم حصول الفعل (1).
- لعل : الترجي ⟵ ترجي حصول الفعل .
- إن : التوكيد ⟵ حصول الفعل .
- لكن: للاستدراك.
- كأن: للتشبيه.

---

(1) مصطفى الغلاييني ، جامع الدروس العربية ، ج 1 ، ص 214 وما بعدها .

ولا يقتصر الخلط على المعاني الخاصة و إنما يتعداه إلى الأساليب، فمنها ما هو خبري ومنها ما هو إنشائي، و لـ "ابن مضاء " أراء عنيفة و شديدة حول العامل وقضاياه ، فقد دعا إلى إلغائه إلغاءً تاماً و مقولاته منثورة في ثنايا الكتاب يقول: « **قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحو عنه وأنبّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك ادّعاؤهم أنّ النصب و الخفض و الجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، و أنّ الرفع منها يكون بعامل لفظي و بعامل معنوي، وعبّروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا (ضرب زيدٌ عمراً) أنّ الرّفع الذي في "زيد" و النصّب الذي في "عمر"، إنما أحدثه ضرب** »(1)، وأضاف أن :« **إجماع النحويين ليس بحجة على من خالفهم وقد قال كبير من حذاقهم و مقدم في الصناعة من مقدميهم، وهو أبو الفتح ابن جني في خصائصه** »(2)، ويلمح إلى نص " ابن جني" الذي يرجع فيه العمل إلى المتكلم و أنّ قولهم عامل لفظي و آخر معنوي ليس على الحقيقة (3)، وقد وجد "ابن مضاء "كثيرا من المداخل التي يُعترض بها على نظرية العامل إذ جعلها محط سهام وقذف، ومن أهمّها باب التنازع والاشتغال و تقدير المحذوفات، فراح يدرس ما جرته النظرية من رفض لبعض الأساليب العربية، فهم يعبرون بعاملين ، ثُم يأتون بمعمول واحد على نحو ما ترى في مثل: (قام وقعد إخوتك)، ومن هنا يكون :

قام ــــ عامل أول ⎫
قعد ــــ عامل ثان ⎭ عاملان على معمول واحد (إخوتك).

---

(1) ابن مضاء ، الرد عن النحاة ، ص 76 .

(2) نفس المصدر ، ص82 .

(3) ابن جني، الخصائص، ج1، ص 109.

فإمَّا أنْ تُعمل الأول و تُضمر للثاني ما يحتاجه، وإما العكس، وقد اختار الكوفيون إعمال الأول لسبقه، واختار البصريون الثاني لقربه (1)، وحين تعرض إلى باب الاشتغال أورد سبب تعسّره على من أراد تفهيمه أو تفهمه؛ لأنه موضع عامل ومعمول، وقد ذكر خلال ذلك أحكام هذا الباب مع طرح بعض مسائله، مبينا اضطراب النحاة في صور تعبيره اضطرابا شديداً ،حيث مثل بقوله :أزيداً لم يضربه إلا هو، وأخواك ظناهما منطلقين، أأنت عبد الله ضربته؟.

وهنا يتضح انزياح النحاة عن الصور الأصيلة في التعبير العربي إلى أخرى جديدة «**وهي صور نحوية لا تيسر كلاما ولا تسّهل حديثا بل تصّعب الكلام و تعـقده و تحيله ألغازا عسيرة الحل**»(2)، وفي باب تقدير" متعلقات المجرورات "، يرى أنّ النّحاة قد قدّروا عوامل محذوفة؛ ففي مثل: (زيدٌ في الدار، رأيت الذي في الدار، ومررت برجل من قريش) عوامل مقدرة: (مستقر و استقر و كائن)، فيقول: «**... ولا شكّ أنّ هذا كله كلام تام مركب من اسمين دالين على معنيين بينهما نسبة، وتلك النسبة دلت عليها (في) ولا حاجة بنا إلى غير ذلك** »، كما يذكر اعتراضه على تقدير الضمائر المستترة في المشتقات و في الأفعال و غيره (3)،إلاّ أنّ محاولته في هدمه لم يكتب لها النجاح؛ إذ حاكم الدّراسة اللّغوية إلى أساس مذهبي ديني(المذهب الظاهري) يقول: «**أمّا مذهب أهل الحق، فإنّ هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى، وإنما تنسـب إلى الإنسان كما يُنسب إليه سائر أفعاله الاختيارية**»(3)، كما تبين لنا هذا التوجه من خلال قوله:" **أمّا القول بأن الألفاظ يُحدث بعضها بعضا فباطلٌ عقلا و شرعاً، لا يقول به أحدٌ من العقلاء لمعان يطول ذكرها في ما القصد إيجازه** » (3).

---

(1) ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 94 وما بعدها.

(2) نفس المصدر، ص32 وما بعدها.

(3) نفس المصدر، ص 77 وما بعدها

كما نلاحظ توجهه الفلسفي و المنطقي الخارج عن موضوعية اللغة و مباحثها، يظهر هذا جلياً في قوله: «**أنّ العامل أو الفاعل، إمّا أنْ يفعل بإرادة كالإنسان و الحيوان، وإمّا أن يفعل بالطبع، كما تحرق النار و يبرد الماء، والعامل في النحو ليس فاعلاً بالإرادة ولا بالطبع، و تصوّر النّحاة تصوّر واهم** » (1).

كما يدخل إليه الاعتراض من جهة استعمال المصطلح، إذ يعترف ضمنا بالعامل، ولكن بمصطلح جديد وهو التعليق إذ يقول: « **وأنا في هذا الباب لا أخالف النحويين إلاّ في أن أقول: علقت ولا أقول أعملت** »(2)، فابن مضاء على الرغم من مهاجمته للعامل، و اقتراحه لتصور التعليق، إلاّ أنه لم يأت بالبديل، فقصده من التعليق هو نفس قصد النحاة من العامل، و الاختلاف في الاصطلاح بين العمل و التعليق.

ومن مظاهر الشكلية المبثوثة في البحوث النحوية و اللغوية ما جاءت به تلك الشروح و الحواشي و التلاخيص التي طغى عليها الطابع السطحي دون اللباب .

وبالرّغم من كلّ هذه العيوب التي رميت بها النظرية ومحاولات الهدم لا البناء ، إلاّ أنّ كثيراً من النصوص تثبتها وتؤكد صحتها وتبرر لتلك الصحة ، إذْ أنّ المؤاخذات لم تكن في أغلبها تمس الصميم، بل ببعض ما تعلق بها من تقديرات وتفسيرات واهية معقدة، فها هو "عبد الراجحي" يصرح : «**أنّه مهما يكن من رأي القدماء في فكرة العمل أهي للمتكلم نفسه أم هي مضامة لفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على المعنى فإنّ العامل كان و لا يزال حجر الزاوية في النحو العربي** » (3) .

---

(1) ابن مضاء ،الرد على النحاة ، ص 26.

(2)نفس المصدر ، ص94.

(3)عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، (بحث في المنهج) دار النهضة للطباعة و النشر، بيروت، لبنان، د.ط ، ت ط 1989، ص 147.

ويؤكد هذا المعنى "عيسى بوقانون": «**نظرية العامل هي المرتكز الأساس الذي يقوم عليه الفكر النحوي، فرفضها هو رفض له، ونقضها هو نقض له، فمعرفة السبب من المسبب تصور علمي ، لأنّ العلم لا يكتفي بالوصف وحده ، بل يتعداه إلى تفسير الظواهر و تعليلها** » (1) .

بعد هذا العرض الموجز لما تميزت به الدراسة النحوية من شكلية تهز معالمها، نطرح التساؤل التالي: هل وجود مثل هذه المظاهر الشكلية يعني إقصاء غيرها ؟ هل يمكننا إعادة النظر في هذه الدراسة ، لكن من زاوية أخرى ؟ ما موقع نظرية المعنى من البحث اللغوي ؟ .

---

(1)عيسى بوقانون، نقد مهدي المخزومي للفكر النحوي العربي، رسالة ماجستير مخطوط، جامعة الجزائر ، ت (1996) ، ص 111 .

5 – **التعريف بابن هشام الأنصاري :**

هو العلامة الشيخ أبو محمد عبد الله جمال الدين بن أحمد بن عبد الله ابن هشام الأنصاري، ولد بالقاهرة في ذي القعدة سنة ثمان و سبعمائة من الهجرة أي سنة 1369 ميلادية، كان–رحمه الله– محباً للعلم و العلماء، فأخذ عنهم العلم و الأدب و الفضل و حسن الخلق.

و ذكر أنّ ابن هشام لزم عدداً من فحول عصره، و تلقى العلم على أيدي علماء زمانه و تتلمذ لهم، و منهم ابن السراج و أبوحيان، و التبريزي و التاج الفاكـهاني و الشهاب ابن المرحل و ابن جماعة و غيرهم.

و ذكر صاحب " بغية الوعاة " أنّه تتلمذ على أيدي جماعة من مصر و غيرها، أتقن ابن هشام العربية و فاق أقرانه و معاصريه، و نال المنزلة العليا بسبب كتـابيه " **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**" و "**أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** "، فاشتهر في حياته و أقبل الناس عليه و كانوا يعدّونه أنحى من سيبويه كما ذكر ابن خلدون.

تمتّع ابن هشام بذكـاء خارق و ذاكرة قوية و استطاع أن يجمع عدة علوم، و أنْ يتفوق فيها و هو المتفرد بالفوائد الغريبة، و المباحث الدقيقة و الاستدراكات العجيبة، و التحقيق البارع و الاطلاع المفرط و الاقتدار على التصرف في الكلام، و الملكة التي كان يتمكن من التعبير بها عن مقصوده بما يريد مسهباً و موجزاً.

و ما يدّلنا على مدى فطنته و قوة حافظته حتى أواخر حياته أنّه حفظ "مختصر الخدقي " في دون أربعة أشهر قبل موته بخمس سنين [1].

---

(1) جلال الدين السيوطي ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة ، دار المعرفة ، لبنان ، بيروت ، د ط ، د ت، ص 147.

كما عرف ابن هشام بأنّه عالم ورع لم يتهم باعتقاده و لا بتدينه و لا بسلوكه، و هو شافعي المذهب و تحنبل في أواخر حياته مما يدّل على أنه كان متعمقاً في كلا المذهبين. و اتصفّ – رحمه الله – بالتواضع و البر و الشفقة و دماثة الخلق و رقة القلب، فكان متديناً عفيفاً،حسن السيرة ، مستقيما صبوراً على طلب العلم حتى أخريات حياته، و من شعره في طلب العلم ، قوله رحمه الله :

وَمَنْ يَصْطَبِرْ للعِلْم يَظْفَرْ بِنَيْلِهِ وَمَن يَخْطُبْ الحَسْنَاءَ يَصْبِرْ عَلَى الْبَذْلِ

وَمَنَ لاَ يُجْهِدَ اَلْنَّفْسَ فِي طَلَبِ الْعُلاَ يَسيرا يَعِشْ دَهْراً طَوِيلاً أَخْـذَلِ

ترك ابن هشام كثيراً من المؤلفات العلمية و المصنفات النحوية منها:

1 – أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك.

2 – شرح شذور الذهب.

3 – شرح الشواهد الكبرى.

4– شرح الشواهد الصغرى.

5 – قطر الندى و بل الصدى.

6 – المسائل السفرية في النحو.

7 – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب.

8 – رفع الخصاصة عن قراءة الخلاصة.

توفي ابن هشام الأنصاري–رحمه الله – ليلة الجمعة في الخامس من ذي القعدة سنة إحدى و ستين و سبعمائة من الهجرة الموافق لسنة 1360 ميلادية(1)، رحم الله ابن هشام و تغمده في فسيح جناته و نفعنا بما ترك من علم.

---

(1) محمود سليمان ياقوت ، مصادر التراث النحوي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، د ط ، ت 2003.، ص 237.

الفصل الأول

نظرية المعنى في ضوء الدراسات اللغوية

المبـحـث الأول

المعنى في الدراسـات اللغوية

1 – المعنى في الدراسات اللغوية العربية

2 – المعنى في الدراسات اللغوية الغربية

تمهيد:

كثيراً ما تتردد على الألسنة عبارة: « **لقد وقف النحاة عند حدود الشكل في تحليلاتهم**»،و يريدون بالشكل كل ما يتعلق بالإطار الخارجي للتركيب من عناصر مفردة لها وصف و ترتيب و مواقع ذات حالات إعرابية معينة (1) إنَّ إطلاق حكم كهذا يستدعي البحث في اللّغة العربيّة مع تفحّص شواهدها لتتّضح الصورة جليّة، فلما كان الهدف نبيلاً، و المقصد شريفاً في المحافظة على جوهر ثمين ﴿ القرآن ﴾ مادتّه اللغة، كان لزاماً على كل من يتصدى لفهمه أن يتوخّى أحوال معانيه، و منه كان الاعتناء بالدّلالة.

1 – الاهتمام بالمعنى في الدراسات اللغوية العربية

عرف الدرس اللغوي الدلالي اهتماماً كبيراً من قِبَل الأصوليين والبلاغيين والنحاة.

1-1 – الأصوليون :

إن اللغة – كما نفهمها – عبارة عن علامات عرفية ترمز إلى أشياء طبيعية مجردة أو محسوسة، و لا يمكن لها بحال من الأحوال أن تنقطع عن العالم الخارجي، و هذه العلامات إنما تخاطب الإنسان من جهات متعددة، و بالتالي تنتج دلالات متعددة.

هذه الفكرة السابقة لعصرها بمئات السنين خلصت إلى كثير من النتائج و الملاحظات التي انتهت إليها الدراسات اللغوية حديثاً، ثم إنها عنيت بجوانب لم تلق العناية الكافية من قبل المحدثين، إضافة إلى تميزها عن الدراسات اللغوية الأخرى كالبلاغة و النحو، أهَّلَتْهَا إلى ذلك أسباب جعلت هدفها الأساس فهم القرآن الكريم، للوصول إلى نتائج، أو قوانين يعتمد عليها في إدراك أو وعي النصوص الشرعية، و استنباط الأحكام خاصة، كما يعتمد عليها في إدراك النصوص اللغوية عامة(2).

---

(1) ممدوح عبد الرحمن، العربية والفكر النحوي، دار المعرفة الجامعية، مصر، د.ط ت ط 1999 ، ص188

(2) طاهر سليمان حمودة، دراسة المعنى عند الأصوليين، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، د.ط.، مقدمة.

لقد اشتغل الأصوليون بالمعنى اشتغالاً كبيراً، جعلهم يتفوقون على غيرهم، حتى قال عنهم بعض النحاة في دراساتهم لبعض المسائل:«**إنها بعلم الأصول أليق** » (1).

و لمّا كان البحث الأصولي لا يخرج عن علم اللغة العربية، يلزم الباحثين في هذا المجال أن يكونوا بها أعلم – اللغة – إذ ارتبط علماء الأصول باللسان العربي، و ليس لهم أن يحيدوا عنه فبه نزلت الشريعة، و قد توصل الأصوليون بتفحص العبارات، والألفاظ من حيث دلالاتها على معان مختلفة،و باعتبارات مختلفة إلى نتائج منفردة، يمكن استثمارها في دراسة النصوص اللغوية، ولعلّ أهم ما يبرزها تقسيمها لدلالة اللفظ على المعنى فيما يلي (2):

1 – المتكلم و المخاطب:

1- 1 – حقيقة ما يقصده المتكلم: أي ما يريده المتكلم من كلامه، من خلال كل الإنجازات التي يقوم بها خلال ذلك من اللفظ و الإشارة و الإيماءة التي تحل محل النطق أو تُبَيّن المَقْصَدَ منه.

1- 2 – إضافية السامع : أي ما يفهمه السامع و يصل إليه إدراكه، يقول ابن القيم إنّ الإضافية تابعة لفهم السامع، و إدراكه لوجوده و فكره و قريحته و صفاء ذهنه، و معرفته بالألفاظ و مراتبها، و هذه الدلالة تختلف اختلافاً متباينًا بحسب تباين السامعين في ذلك.

2–كلام المعنى الموضوع له اللفظ:قَسّم الأصوليون دلالة اللفظ على المعنى إلى ثلاث:

2- 1- دلالة المطابقة: كدلالة لفظ إنسان على تمام المعنى الذي وضع له، و دلالة لفظ منزل على تمام ما وضع له، ذلك عند استكمال العناصر التي جوهر المعنى المراد

---

(1)جلال الدين السيوطي ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، ت أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان ، ط 1 ، ت ط 1998 ، ج 1 ، ص227 .

(2) تمام حسان، اللغة العربية معناها و مبناها، ص22 ،23.

2– 2 – دلالة التضمين: كدلالة اللفظ على جزء المعنى الذي وضع له، ودلالة لفظ بيت على معنى السقف، ذلك أنّ السّقف جزء من المعنى دالٌ على البيت، لأن البيت متضمن لمعنى السقف.

2– 3 – دلالة الالتزام : و هذه الدلالة غير لفظية، إذ يدل اللفظ على لازم ذهني لا يمكن أن يفهم دونه، و فهم مدلول اللفظ يحيل إلى لازمه؛ فعندما نقول " أم فهدٍ " يحيل لنا مباشرة إلى إدراك لازمه، و هو أن لها مولوداً.

3 – شمول اللفظ لأفراد محصورين أو غير ذلك:

مراعاة لمعيار وضع اللفظ للمعنى، قسم الأصوليون اللفظ إلى عام و خاص.

3 – 1– اللفظ الخاص: وهو اللّفظ الموضوع للدلالة على فرد واحد كمحمد، و علي، أو نوع واحد كامرأة، أو جنس واحد كالحيوان، أو معنى واحد كالإخلاص، ويأتي اللفظ على عدة صور هي: المطلق، والمقيد، و الأمر، و النهي.

فالمطلق منها مالم يُقيّد بِقَيْدٍ لفظي يصفه أو يحدده كقولنا : تلميذ، و رجل، و شجرة . أما المقيّد فهو ما قُيِّد بلفظ واصف أو محدد له كقولنا: تلميذ متفوق، رجل تائه، شجرة تفاح، وأما الأمر و النّهي فلهما عدة صيغ، بتعدد الصيغ، وتعدد الدلالة، ولا يسعنا في هذا الموضع ذكر هذه الصيّغ و معانيها.

3–2– اللفظ العام: وهو اللّفظ الذي وضع للدلالة على أفراد غير محصورين على سبيل الشمول

و الاستغراق، وقد تعددت في اللغة الألفاظ و التراكيب المؤدية لمعنى العموم، وهي:

أ– الجمع المعرف بأل الجنيسة (النساء ، القوم ، المدرسون ، المعلمات ...).

ب–**المفرد المعرف بأل الجنيسة (الطالب ، المدرس ، التلميذة...).**

ج – ما أضيف إلى كل و جميع مثل: كل طالب مجتهد سينجح.

د – أسماء الشرط: من، وما، و أين، و أي.

هـ – النكرة في سياق النهي أو النفي: لا متكاسلٌ يَنْجَحُ.

و– أسماء الإستفهام .

3–3– اللفظ المشترك.

4– الاستعمال الدلالي: وقسّم إلى قسمين

4–1– اللفظ الحقيقي : وهو اللفظ الذي استعمل فيما وضع له حقا ، فلفظ أسد وضع لحيوان، وشجرة لجنس من النبات ، ويعد اللفظ الحقيقي الموضوع لمعنى أحدث منه عرفاً حقيقياً أيضاً، مثل لفظ الصلاة التي عرفت من قبل بأنها الدعاء ، ووضع اللفظ عرفاً لعبادة يقوم بها المسلمون لها أركانها وقواعدها .

4–2– اللفظ المجازي: وهو اللفظ الذي يستعمل في غير ما وضع له أصلاً؛ كإطلاق لفظ القمر على الفتاة الجميلة، وبطبيعة الحال فإنّ فَهمَ المعنى من خلال هذين الاعتباريين الحقية و المجال يحيل إلى الحكم الشرعي(1).

5– طرق الدلالة: ميّز علماء الأصول المعنى الحرفي للنص، و المعنى اللُّزومي، أي ما يستلزمه فهم السياق، وعليه انقسمت طرق الدلالة إلى أربعة أقسام:

5–1– دلالة عبارة النص: وهي أيضا دلالة النّص، و دلالة اللفظ على المعنى المتبادر إلى الذهن:﴿ **يَأَيُّهَا الذِيْنَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكَم الْصِيَام...**﴾ (البقرة 183).

5–2–دلالة الإشارة: أي إشارة النّص أو المعنى الإشاري ، وهو المعنى الذي لا يتبادر إلى الذهن فهمه ، وإنما يُستلزم من المعنى .

---

(1) جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، الإتقان في علوم القرآن ،ج 2 ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، د.ط. ص 47، 54 .

5-3- دلالة الفحوى: و المقصود به المعنى الذي لا يفهم من اللفظ، بل يُدْركه من السياق أو روح النص، فمثال ذلك: ﴿**الذِينَ قَالُوا رَبُّنَا الله ثُمَّ اسْتَقَامُوا** ﴾(الأحقاف12) ومعنى استقاموا هنا، اتباع أوامر الله و تجنب نواهيه، فلم يذكر شرحها لأنه مُشتمل فيها .

5-4- دلالة الاقتضاء : و المقصود به المعنى المفهوم من دلالة المسكوت عنه، إذ لايستقيم المعنى إلا بفهمه و إدراكه كقوله تعالى :﴿**حُرِّمَتْ عَلَيكُم المَيْتَةُ و الدَّمُ و لحَمُ الخِنْزِير..**﴾ (المائدة4) و المسكوت عنه أكلها.

6- **الوضوح و الخفاء**: إذ قسّم علماء الأصول الألفاظ إلى واضحة الدلالة، و أخرى غامضة الدلالة.

6 – **1** – الألفاظ الواضحة الدلالة : و منها :

اللفظ(الواضح) الظاهر:و هو الدَّال على المقصود منه، بصيغة الحقيقة:﴿..**وأَحَلّ اللهُ البَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا**﴾ (البقرة 274) .لفظي الحل والحرمة ظاهرين، وواضحي الدلالة.

اللفظ المفسّر: وهو الدَّال على المُرَادِ مِنْهُ بِنَفْسِ صِيغته على معناه المفصّل ﴿ **و الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلُدُوا كُلَّ وَاحدٍ منِهُمَا مَائَة جَلْدَة، وَلاَ تَأْخُذكُم بِهِمَا......**﴾ (النور2)

اللّفظُ المُحْكَمُ : وهو الدَّال على المراد منه من خلال السياق : ﴿**يَأيُّها الذين آمَنُوا إنَّما الخَمْرُ و المَـيْسَرُ و الأَنْصَابُ و الأَزْلاَمُ رِجْسٌ من عَمَلِ الشَّيْطَان فاجْتَنِبُوه لَعَلَكُم تُفْلِحُونَ**﴾(المائدة90)، فهذا التحريم هو المقصود من لفظ اجتنبوه .

6- 2 – الألفاظ غامضة الدلالة :

وهي التي تحتاج إلى معرفة الأحوال الخارجية للخطاب، حتى يفهم المقصود منها، ومنها:

6-1-أ- اللفظ الخفي: إذْ المقصود على وجه التحديد غير معروف، إلا بمعرفة سبب النزول، و ما يحيط بالآيات من ظروف، و ملابسات.

6-1-ب- اللفظ المجمل : و هو الدَّال على معنيين فأكثر، لا يفهم أيُّهما المقصود، إلا بالعودة إلى التـفاسير و الأحاديث و من ذلك قوله تعالى : ﴿**و المُطَلَّقَاتِ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَ ثَلاَثَةَ قُرُوءٍ** ﴾(البقرة228) فالقرء هو الطهارة، وهو أيضاً الحيض فأيهما المقصود ؟

6-1-ج- اللفظ المتشابه: وهو اللفظ الذي لا يعرف معناه المقصود، إلا بالرجوع إلى أحكام الشارع، كموعد يوم القيامة، و موعد خروج المسيح الدجال....(1).

و على كل فإن دلالة الألفاظ من حيث الوضوح و الغموض بحث أصولي مطول، لا يسعنا في هذا الباب الضيق التفصيل فيه (2).

7- **القصد:** وَقَدْ قَسّمه علماء الأصول إلى المنطوق و المفهوم.

7-1- المنطوق: فهو ما دلّ عليه اللفظ في محل النطق، و هذا إما بإفادته معنى لا يحتمل غيره كقوله﴿**فَصِيَامُ ثَلاَثَةِ أَيَّامٍ فِي الحَجِّ و سَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ** ﴾(البقرة196) ، أو برد النص إلى القرائن الحالية والمقالية فقوله:﴿ **فَمَن اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ و لاَ عَادٍ فَلاَ إِثْمَ عَلَيْهِ** ﴾(البقرة173) ، فهنا باغٍ تحمل معنى الجاهل و الظالم، والظالم أقرب.

7-2- المفهوم: وهو ما دّل عليه اللفظ لا في محل النطق، و ينقسم إلى مفهوم الموافقة و مفهوم المخالفة، فالأول: ما يوافق حكمه المنطوق و يسمى (فحوى الخطاب) و الثاني: ما يخالف حكمه المنطوق و هو أنواع (3).

لقد تنبه الأصوليين إلى أهمية اللغة بمختلف فروعها في فهم النصوص، لكونها أداتهم الأولى في استنباط الأحكام و تخريج المسائل الفقهية، وقد انفردوا مع قلة قليلة من علماء اللغة، في وصل علوم اللغة، في إطارها النظري بالنّصوص التي تعمل فيها اللغة عملها، لذلك يمكننا القول إنّ :«**دراساتهم للغة كانت دراسة وظيفية تطبيقية،**

---

(1) ينظر السيوطي ، الإتقان في علوم القرآن ، ج 2، ص 3 .

(2) ينظر كتاب طاهر سليمان حمودة ، دراسة المعنى عند الأصوليين ، ص 18 و ما بعدها .

(3) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن ، ج 2 ، ص 41 ، 42

تنظر إلى اللغة وهي تحيا في عالم النص فتعطي الاعتبار الأول للمعنى الذي يؤديه كل عنـصر من عناصر الكلمة ، و بذلك يمكن التفريق بين المنـهج الذي أسسته المدارس النحوية، و منـهج الفقهاء،إن للأول قواعـد تنظيرية يراد منـها الاطراد و الشمول لاستيعاب التراث اللغوي، و الثاني نظرة تطبيقية لهذه القواعد مع جعل فهمهم لروح النص، و مدلولاته في المقام الأول ".(1)

1-2- <u>علماء البلاغة</u> :

بعد الذي رأينا من اهتمام علماء الأصول بالمعنى و الدلالة، نصوّب الوجهة إلى علماء البلاغة لنتفحص بإيجاز مدى عنايتهم بالمعنى و كيف كان ذلك ؟ .

لقد عوّل البلاغيون على قيمة المعنى في مباحثهم البلاغية ، فلا يمكن أن نتصور دراسة من دراساتهم تخلو من هذا الجانب ، وتتجسد رؤيتهم هذه في اهتمامهم ببعض المفاهيم، التي تعد عناصر مُؤسسة للمعنى منها المقام ، ويقول الجاحظ :" **ولكل ضرب من الحديث ضرب من اللّفظ، و لكلّ نوع من المعاني نوع من الأسماء فالسّخيف للسّخيف، و الخفيف للخفيف، و الجزل للجزل، و الإفصاح في موضع الإفـصاح، و الكناية في موضع الكناية، و الاسترسال في موضع الاسترسال** " (2)

و تعرض الجاحظ لكثير من القضايا البلاغية كقضية اللفظ والمعنى، يقول في ذلك:«**وأحسن الكلام ما كان قليله يغنيك عن كثيره، ومعناه في ظـاهر لفظه، وإذا كان المعنى شريفًا و اللفظ بليغاً، وكان صحيح الطبع بعيداً عن الاستكراه، و منزهاً عن الاختلال، مصوناً من التكلف، صَنَعَ في القلب، صُنْعَ الغَيْثِ في التربة الكريمة** » (3)

---

(1) عبد الكريم بكري، الزمن في القرآن الكريم، دار الكتاب الحديث، الجزائر، د.ط. ت ط 2001، ص 42.

(2) الجاحظ، الحيوان، تح محمد عبد السلام هارون، دار الجبل، بيروت، لبنان، د ط، ج 3، ص 39.

(3) نفس المصدر، ج 1 ، ص 97 .

و يقول "عبد القاهر":«**إنهم لا يعنون بحسن العبارة مجرد اللفظ،و لكن صورة وصفه و خصوصية تحدث في المعنى، و شيئاً طريق معرفته – على الجملة – العقل دون السّماع**»(1).

و من خلال هذه الأقوال نصل إلى أن المعنى الإفرادي أو المعجمي لا يكفي وحده لبيان معنى التركيب،و لا للوصول إلى تحليل نحوي في المستوى المطلوب«**فالمدلول الإفرادي يمثل مستوى من مستويات المعنى**»(2) ، و البلاغي على وجه الخصوص ينبغي عليه مراعاة هذا الباب، إذ به يتحقق البيان المطلوب، ويصل الراغب إلى مرغوبه « **فعلاقات الكلام الداخلية علاقات نحوية خالصة، تنتهي عند التحليل إلى معاني النحو فحسب، و علاقات الكلام الخارجية تعني الصلة بين الكلمة و الغرض الذي هو له ، و المقام الذي يصدر فيه هي وحدها مناط نظر البلاغي و فيها وحدها ما يميزه عن نظر النحوي**»(2) .

وقد تعددت في تراثنا اللغوي بصدد هذا الاتصال الوثيق بين التراكيب و مقامات ذكرها عبارة مشهورة هي " **لكل مقام مقال** " إذ يقول"السّكاسي" (ت 262 هـ) :« **لايخفي عليك أن مقامات الكلام متفاوتة فمقام الشكر يباين مقام الشكاية، و مقام المدح يباين مقام الذّم، و مقام الترغيب يباين مقام الترهيب ...**» (3).

ومن خلال ما جاء في كتاب السّكاسي، يتبين لنا أنّ الدراسة البلاغية عنده عنيت بالمقام على اعتبارات مختلفة :

1 – اعتبار ما يحيط بالكلام من ظروف و أحوال: وهذا ما يسمّى بالحال أو المقام.

2 – اعتبار مقتضى الحال: و هو ما يتعلق بالكلام نصّاً.

3– اعتبار حال المخاطب: من وضعيات و ظروف تحيط به، أو تخصه .

---

(1) عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز في علم المعاني ، ت ياسين أيوبي ، المكتبة العصرية ، بيروت ، لبنان ، د.ط ت ط 2002 ، ص 302 و ما بعدها

(2) حسن طبل ، المعنى في البلاغة ، ص 196 .

(3) السكاكي ، مفتاح العلوم ، ضبط نعيم زرزور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، د.ط. ت 1987، ص 169 .

فأما الاعتبار الأول : فيتمثل في ذكره مقامات الكلام ، يقول :«**ومقام البناء على السؤال يغاير مقام البناء على الإنكار، جميع ذلك معلوم لكل لبيب،وكذا مقام الكلام مع الذّكي يغاير مقام الكلام مع الغبي، و لكل من ذلك مقتضى غير الآخر** » (1).

و أما الاعتبار الثاني: فهو يتعلق بالكلام ذاته، وهو ما سماه " مقتضى الحال"، يقول:« **ثم إذا شَرَعْتَ الكلام، فلكل كلمة مع صاحبتها مقام،ولكل حدّ ينتهي إليه الكلام مقام ، وارتفع شأن الكلام في باب الحسن و القبول، انحطاطه في ذلك بحسب مصادفة الكلام لما يليق به** » (2) .

ثم يبين كيف يكون مقتضى الحال ، فإن كان مقتضى الحال إطلاق الحكم فحسن الكلام تجريده عن مؤكدات الحكم ، وإن كان مقتضى الحال بخلاف ذلك فحُسْنَ الكلام تحليه بشيء من ذلك المقتضى ضعفا و قوة ، ثم يخصص عن علاقة الإسناد، و لم يكتف باقتضاء الكلمة للكلمة ، وإنما راح يبين كيف يكون المقام مع الجملة مفصلاً لذلك .

ألا ترى أنه في قولك :"و لا ترى الضب يَنْحَجِرُ" أنّ ظاهر المعنى كون الضب موجوداً ، ولكنه منحجر ، وهو ليس كذلك بل المعنى عدم وجوده أصلاً ، و مثل ذلك قولك :" لا تنثني فلتاته " أي لا تذاع سقطاته ، فظاهر اللفظ أن له فلتاتٍ غير أَنها لا تُذَاعُ ، و ليس المراد ذلك بل نفي الفلتات مطلقاً .

أما الاعتبار الثالث: و هو اعتبار المخاطب، فلقد حفلت به كتب اللغة عامة و البلاغة خاصة و الحديث عنه يطول فيما القصد إيجازه.

وبعد الذي ذكرناه عن المقام، في ضوء الدراسة البلاغية، يتبين لنا أن مجرد الوصول إلى معنى اللفظ لا يكفي للوصول إلى تحليل نحوي صحيح، فمراعاة هذه الأحوال جزء مُهمٌّ من الدراسة.

---

(1) السّكاكي ، مفتاح العلوم ، ص 169

(2)نفس المصدر، ص 159 .

1 – 3 –النحاة:

لقد عوّل النحاة على المعنى في دراستهم معولاً كبيراً، وأولوه عناية فائقة، ولا يعد هذا فضلاً من القول ، فقد وردت في إثباته نصوص عديدة ، فهاهو " **سيبويه** "يخصص باباً سماه "**باب الاستقامة والإحالة في الكلام** "، يطرح فيه قضية الدّلالة طرحا مباشراً يقول :« **فمنه مستقيم حسن، ومحال مستقيم كذب**، و **مستقيم قبيح، و ما هو محال كذب** »(1)، وقد قدّم هذا التّقسيم بعد المزاوجة بين المستوى الدّلالي، والمستوى النّحوي، يقول أيضاً :« **أما المستقيم الحسن فقولك أتيتك أمس وسآتيك غداً، و أما المحال فأن تَنْقُض أول كلامك بآخره، فتقول أتيتك غداً، و سآتيك أمس ، وأما المستقيم الكذب فقولك حملت الجبل و شربت ماء البحر و نحوه ، وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه نحو قولك قد زيدا رأيتُ، و كي زيدا يأتيك، و أشباه هذا، و أمّا المحال الكذب فأن تقول سوف أشرب ماء البحر أمس** »(1)، فالمعنى يتبوأ مكانة عالية في التحليل النحوي فهو الوجه الآخر للأحداث اللغوية ، وما تُقدّم الألفاظ إلا تعبيراً عنه،كما أنه المسؤول عن كثير من أوجه السلوك التّركيبي؛مما جعل "ابن الشجري" يحله محلا حسنا فذكره في قائمة الوسائل التي يسلكها النحوي لتخريج تركيب ما (2) .

لقد تنبه النُّحاة إلى أن الغرض من الدّراسة اللغوية عامة، و البحث النحوي خاصة هو وضوح المعنى، و أخوف ما كانوا يخافونه "اللُّبس"، فسمحوا لأنفسهم بخرق القاعدة إذا أُمن اللبس، و من ذلك إعرابهم كلا من الفاعل و المفعول بإعراب الآخر كقولهم " خرق الثوب المسمار " (3).

---

(1) سيبويه ، الكتاب ،ج 1 ، ص 26،25.

(2) محمد عبد السلام شرف الدين، الإعراب بين الشكل و النسبة، دار مرجان للطباعة، القاهرة، مصر، ط 1، ت 1984، ص 68.

(3) يقول ابن مالك: ورفع مفعول به لا يلتبس نصب فاعل أجزه و لا تقس

لقد عُدّ المعنى، أو بصفة أخص المستوى الدّلالي مســتوى ثابتاً يفزعون إليه و يصدرون عنه في التفسير النحوي، و خاصة إذا تخلف التفسير على المستوى النحوي الخالص (1)، واستيعاب أمثلة ذلك في كتب اللغة العربية متعذر كثرة واستفاضة ، وهذا غيض من فيض ، إذ اقتصرنا على رأي كل من ابن جني و الجرجاني.

1 –3 – 1. **ابن جني** :

لقد أعطى ابن جني للمعنى قيمة خاصة، حيث عقد باباً كاملاً سماه "باب تجاذب المعنى والإعراب» يقول فيه :« **فكثيراً ما تجد في كلام العرب منثوراً أو منظوماً، الإعراب و المعنى متجاذبين، هذا يدعوك على أمر،و هذا يمنعك منه، فمتى اعتورا كلاماً ما أمسكت بعروة المعنى، وارتحت لتـصحيح الإعراب** » (2)، و يؤكد في سياقات عديدة أن العرب قد بنوا إعرابهم، و تحليلهم للجملة منذ البدء على المعنى، و يدل على ذلك تعريفه للجملة يقول: « **أما الكلام، فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، و هو الذي يسميه النحويون الجمل، نحو زيدٌ أخوك و قام محمدٌ، و ضرب سعيدٌ، في الدّار أبوك، و صه، و مه، و رويداً، و جاء وعاء في الأصوات، و حس و لب و أف و آه، فكل لفظ مستقل بنفسه، و جنيت معه ثمرة معناه فهو كلام** »(3).

كما يرى أن اهتمام العرب بالألفاظ، و كثرة رعايتهم لها ليس هو المقصود بذاته، بل المقصود منها ما تعبر عنه من المعاني، و الذي يثبت هذا الرأي ، و يقوّي المزيّة في درس النُّحاة عامة، و **ابن جني** خاصة، ما أفرده من أبواب تؤكد قيمة و أهمية المعنى.

---

(1) نهاد الموسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، دار البشائر، الأردن، ط2، ص 73.

(2) ابن جني ، الخصائص، ج3، ص 255، و قد أكد الزركشي هذا (و عن هذا الباب قالوا " التمسك بصحة المعنى يؤول بصحة الإعراب" ، البرهان في علوم القرآن ، ت محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر للطباعة، مصر، ط 3 ، ج3، ص 809

(3) نفس المصدر، ج1، ص 17.

والحقيقة أنّ ذكر ما جاء به في هذا الشأن لا يتسع المقام له، إذ يُبديء و يعيد في الاهتمام بالمعنى، يقول :« **إن العرب قد تحمل على ألفاظها لمعانيها حتى تفسد الإعراب لصحة المعنى**»(1)، و يقول في سياق آخر: « **الإعراب فيه تابع لمعناه و محذو على الغرض المراد فيه..**» (2) ، **و** قد عقد أبواباً عديدة منها: إصلاح اللفظ، باب الرّد على من ادّعى على العرب عنايتها بالألفاظ و إغفالها للمعنى.

إن إصرار **ابن جني** على أهمية المعنى و تتبعه في التركيب اللغوي، و دعم ذلك بالأمثلة و الشواهد من كلام العرب، إنْ دلّ على شيء فإنما يدل على عناية العرب بالألفاظ بسبب كونها موصلة للمعاني وناقلة لها، فإن خيف على هذه الأخيرة من الفساد و المخالفة تُرك الإعراب و أُعتمد المعنى يقول:« **فإن أمْكَنَكَ أن يكون تقدير الإعراب على سَمْت تفسير المعنى، فهو ما لا غاية وراءه، و إنْ كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه،وصحّحت طريق تقدير الإعراب**»(3)، هذا و قد حرص **ابن جني** على كشف حقيقة النّحو و الإعراب عند النحاة، و مدى ارتباطه بالمعنى في مذاهبهم ارتباطاً وثيقاً عند وضع قواعدهم، و استقرائها من كلام العرب فلم يَتَسَلّطوا فيها و لَمْ يَعْزِلُوهَا البَتة عن خدمة المعاني و الكشف عنها (4).

إن الفهم الذي جاء به في توجيه المعنى للإعراب، و موافقته لمراد المتكلم يستدعي صياغة جديدة للفكرة، و هي أنّ الإعراب له أثره في توجيه المعنى، و تغير الإعراب إنما يعني تغير المعنى، و يبيّن أن إزالة اللبس و تحقيق الغرض من الكلام لا يتم إلا إذا كان المعنى و الغاية منه مفهومة، و يُنَبّه على أن في اتباع المعاني ضماناً

---

(1)ابن جني ، المحتسب ، تح محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ط.، ت ط 1998، ج2، ص 256.

(2) نفس المصدر، ج2، ص 159.

(3) ابن جني ، الخصائص ،ج1، ص 283،284.

(4) منيرة بنت سليمان ،الإعراب و أثره في ضبط المعنى، ص 199.

من الانسياق وراء تتبع الألفاظ مجردة دون النظر في معانيها و غاياتها، و عدم ذلك مدعاة إلى إخراج اللغة عن أصولها، و إفسادها انطلاقاً من أنّ الإعراب ليس متكلفاً، و إنما هو سليقة درج عليها العرب في لسانهم الفصيح، و من هنا ليست المعاني النحوية عنده مجرد فاعل و مفعول بل تتداخل تداخلاً مع المعاني البلاغية.

1 –3 –2. **الجرجاني** :

إنّ تَدَبُّر المعاني و البحث عن أسرارها دون الإعراض عن الأشكال و البُنى، من أهم القضايا التي طرحها **عبد القاهر** بقوّة، حيث نلتمس له موقفين ، يتمثل الأول في احتفائه بضوابط أواخر الكلم، يتجسد ذلك في كتابه " **العوامل المائة** "، و يتمثل الموقف الثاني في الاهتمام بالمعنى و الدلالات من خلال كتابه "**دلائل الإعجاز** "، و إن كان قد مزج بين المستويين في كتب أخرى كشروحه على كتاب الإيضاح "**لأبي علي الفارسي**" (1).

و في مبحثنا هذا نتعرض إلى المستوى الأول، حيث هاجم **الجرجاني** الدعوة إلى الانصراف عن النحو بحجة اقتصارها على الانتصار للشكل الخارجي، و القواعد الصارمة التي لا جدوى منها ، و لا خطر لها في فهم بناء النصوص يقول:«**قد علم أن الألفاظ مغلقة على معانيها، حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، و أنّ الأغراض كامنة فيها حتى يكون الإعراب هو المستخرج لها، و إنه المعيار الذي لا يتبين نقصان كلام و رجحانه حتى يُعرض عليه، و المقياس الذّي لا يُعرف صحيحٌ من سقيمٍ حتى يُرْجع إليه، و لا ينكر ذلك إلا من يُنْكِرُ حِسّه، و إلاَّ من غالط في الحقائق نفسه** " (2) .

فالإعراب في نظره ليس تقريراً، أو وصفاً للسطح الخارجي، أو الهيئة الشكلية للكلمات، و لكنه نفاذ وراء هذا السّطح، و كَشْفٌ عن المعاني و ليس حلية لفظية، و لا وَشْياً مُتكلفاً ابتدعه النحاة ليعجزوا به غيرهم، و يظـهر تفوقهم على من عاداهم.

---

(1) سليمان بن علي ، صلة النحو بعلم المعاني لدى الإمام الجرجاني من خلال مصطلح الوجوه و الفروق في دلائل الإعجاز، رسالة ماجستير، مخطوط جامعة باتنة، 2001،2000 ، ص5.

(2) الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص87 .

و إنما هو الكاشف عن المعنى و المُظهر له «**إذ هو كالناسب الذي ينميها إلى أصولها، و يبين فاضلها من مفضولها**»(1)، وفي هذا الشأن يرى ثعلب(ت 291 هـ) أنّ :" **الإعراب لا يفسد المعنى، فإذا كان الإعراب يفسد المعنى، فليس من كلام العرب ، وعلى ذلك فكل مسألة وافق إعرابها معناها ومعناها إعرابها فهو الصحيح** " (2).

و أما المستوى الثاني و الذي يتعلق باهتمامه بالمعنى، فمثلته عبارته الجامعة "توخي معاني النحو بين معاني الكَلِم"، فهو يميز بين المعنى الوظيفي (معاني النحو)، و المعنى المعجمي (معاني الكلم) ، ويمثّل لذلك بقوله تعالى﴿**الحَمْدُ لِلّهِ**﴾(الفاتحة1) فلفظ الحمْدِ معناه المعجمي مدلول عليه بمادته، ومعناه النّحوي مدلول عليه بموقعه ، وعن تلاقي هاتين الدلالتين في كلمات العبارة تحقق النظم وكانت الفائدة .

وقد تعددت النصوص التي ضمنها "**الجرجاني**" في الدلائل تؤكد على المعنى من خلال نظرية النظم، التي ألح فيها على وجوب تعدّي الأنماط التعبيرية المألوفة، و تجاوز حدود صحة التراكيب النحوية إلى تعبيرات فنية ينسجها المتكلم من خلال حريته في اختيار أدواته التعبيرية ، من خلال مقاصده و أغراضه وملابسات خطابه، ويرى أنّ الكلمات من دون نظم أو تعليق – أي إنشاء العلاقات النحوية بينهما– لا قيمة لها منفردة، وإن كان هذا لا يعني تهميش المعنى المعجمي، أو المعنى الأصلي للفظة يقول:« **ولا يتصور أن نعرف للفظ موضعاً من غير أن نعرف معناه** »(3) ، ويضيف:« **لو فرضنا أن تخلو الألفاظ من المعاني لم يُتصور أن يجب فيها نظم وترتيب**» (4)

ويتجلى التّوجه الوظيفي "لعبد القاهر" في العديد من أبوابه كـ (التقديم والتأخير، الفصل والوصل، والحذف) وفي اهتمامه بالعناصر اللغوية وغير اللغوية مجتمعة، يدل على إدراكه الواعي لوظيفة اللغة الإبلاغية،وفي ذلك قدرتها على توجيه التحليل النّحوي الوجهة السليمة .

---

(1) الجرجاني ،دلائل الإعجاز ، ص 67 .

(2) الزبيدي، طبقات النحويين و اللغويين ، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف ، د ط ، ت 1973، ص 131.

(3) الجرجاني ،دلائل الإعجاز ، ص 105 ، 103 .

(4) نفس المصدر ،ص103،104،105.

ومن أمثلة ذلك تحليله لقوله تعالى﴿ **قُلْ أُدْعُوا اللهَ أَوْ أُدْعُوا الرَّحْمَانَ أَيّاَمَّا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى** ﴾(الإسراء 110) فالمقصود بكلمة (ادعوا) التسمية، أي سموه الله أو سموه الرحمان، وليس المقصود الدعاء، ولقد أفاض "الجرجاني" في دعوته إلى الاهتمام بالنظم و التعليق فيما بين الكلم (1)، ومثل لما جاء به بأمثلة قوية سنتعرض لها في المبحث الذي يتعلق بالمعنى الدلالي .

2- **المعنى في الدراسات الغربية:**

كثيرة هي الأبحاث اللغوية المختلفة المنابع التي طرحت قضية المعنى في مجال الدراسة، وبعد أن تناولنا –بإيجاز– جهود الدراسة العربية في هذا المجال، نتطرق إلى ما جاءت به الدّراسات اللسانية الحديثة؛ فبعد تجاوز مرحلة الدراسات التاريخية والمقارنة، ظهرت مرحلة جديدة بدأت مع "سوسير" في لسانياته البنيوية، التي أخذت من عناصر العملية التواصلية القالب اللغوي، أو الشكل الخارجي للنص، لتصل به إلى أحكام عامة تجتمع عندها جميع الألسن البشرية، فالنظرة البنيوية نظرة تجريدية صورية عامة، عدّت «**الكلام و الفرد والمتكلم و السياق غير اللغوي عناصر خارجية عن اللغة ، ومن ثم تقوم بإقصائها من مجال الدراسة**» (2).

وأصحاب هذه المدرسة قد فهموا اللغة كما فهم أصحاب العلوم الأخرى الكيمياء، و الفيزياء والطبيعة موادهم، فاستخدموا في دراساتهم منهجاً علمياً وصفياً، حيث كان استعمالاً حرفياً لمنهج العلوم، إلا أنّهم عندما وصلوا إلى المعنى وجدوا صعوبة كبيرة في تطبيق هذا المنهج على هذا المستوى من مستويات التحليل العلمي للغة (3)، ولصعوبة البحث في المعنى بوسائل المنهج العلمي الحديث (الملاحظة،و التجربة،و الاستنتاج)، وبحجة مرونة المعنى و خصوصيته أُقصِي من البحث اللساني .

---

(1) الجرجاني ، دلائل الإعجاز، ص 360

(2)د. مسعود صحراوي، المنحى الوظيفي في التراث اللغوي العربي، مجلة الدراسات اللغوية، السعودية، أبريل 2003، مج 5، عدد 1، ص 12.

(3) ممدوح عبد الرحمان، العربية و الفكر النحوي ، ص 193.

لقد وقف الوصفيون عند حدود الشكل أو البنية مثل الأصوات و الصرف و النحو و أهملوا أو تجاهلوا دراسة المعنى، و لقد عُدّ الاتجاه البنيوي الأوربي و الأمريكي من الاتجاهات اللغوية اللسانية المهملة للمعنى ، فأصحاب المذهب السلوكي "لبلومفيلد" لاسيما الاستغراقيين منهم لم يعتمدوه في التحليل، انطلاقًا من رؤيتهم أنَّ اللغة عادة من العادات تكتسب بالمحاكاة و القياس ، ويعتمدون في تعريف الوحدات اللغوية العناصر التي تجاورها، أو التي يمكن أن تجاورها و على قابلية التركيب (1) .

فبلومفيلد يرى أنّ « **دراسة المعنى أضعف نقطة في الدراسة اللغوية، و أنّ من الأوفق أنْ نحدد مجال علم اللغة بالمادة التي يمكن ملاحظتها، تجربتها، قياسها**»(2)، و أخيراً أصدر حكماً أنّ « **دراسة المعنى المعجمي، و بالتالي" السيمانتيك" تعد خارج المجال الواقعي لعلم اللغة**»(2)، فإهماله للمعنى يقوده إلى مهاجمته بعنف، إلا أنّ المعنى الذي يقصده هذا الأخير، ما جاءت به النظرية الإشارية والتصورية و غيرهما، فهو لم ينتقص دراسة المعنى بوجه عام إذ يذكر في إحدى مقولاته :« **من الهام أنْ نتذكر أنّ دراسة الفونولوجي تتطلب معرفة بالمعنى،و بدون هذه المعرفة لا يمكن أنّ نحدد الملامح الفونيمية** »(2) ؛ فهو من خلال هذا يعترف بأهمية المعنى في الدراسة الصوتية، و في سياق آخر يقول:« **من المؤلم أن يكون الشائع أننّي، أو أن مجموعة من اللغويين – أنا من بينهم – لا أعطي اهتماماً للمعنى أو أنني أهمله أو أقوم بدراسة اللغة دون المعنى، ببساطة كأن اللغة أصوات عديمة المعنى، إنه ليس أمراً شخصياً فقط هو الذي أشرت إليه، و إنما هو حكم لو سُمح بتطبيقه فسوف يعوق تقدم علمنا بوضع تضاد مُتوهم بين الدارسين الذين يهتمون بالمعنى، و الآخرين الذين يتجاهلونه أو يهملونه، الفريق الأخير كما أعلم غير موجود** »(3).

---

(1) جورج مونان، علم اللغة في القرن العشرين، ترجمة نجيب عزاوي، وزارة التعليم العالي بسوريا، دمشق، د. ط. ، د ت ، ص 118

(2) ينظر أحمد مختار عمر، علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، مصر، د ط، ت 1993، ص 25،24.

(3) نفس المرجع، ص 27،26.

و يضيف معلناً بصراحة أنّ :«**استخدامات تقليدية للمعنى كأساس للتحليل، و التعريف، و التصنيف لم يقد إلى نتائج مفيدة مقنعة يمكن إثباتها، و لذا وجب أن تُهجر** »(1)، و لقد ردّ **تشومسكي** على هذه المدرسة إذ رأى أنّ :«**النموذج اللغوي الذي وضعته مدرسة " بلومفيلد " يتعامل مع الإنسان كأنه حيوان أو آلة عندما يقول أنّ الحدث اللغوي ما هو إلا استجابة لمثير،و الاكتفاء بهذا التحليل الآلي الشكلي للكلام، و رصد سلوك العناصر اللغوية، يغفل عن قوى أعمق و أبعد وراء إنتاج الحدث اللغوي تتمثل في الجانب الإبداعي**»(2).

ومن هنا يتضح لنا موقف الاتجاه الذي جاء به " تشومسكي" (التوليدي التحويلي)،من خلال البنية العميقة والسطحية؛ حيث يرى أن قدرة اللغة الإنسانية غير المحدودة تجعل الفرد قادراً على إنتاج عدد من الجمل غير محدود، تكويناً و فهماً، و هذا لا يتأتى إلا للملَكة الإنسانية نظراً لطبيعة النظام الإنساني، "فتشومسكي" يقرر أنّ التصّدي للدّرس اللغوي يجب أن تسبقه إشارة إلى الدلالة ، يقول : « **إن الكلام عن التحليل اللغوي دون الإشارة إلى المعنى كمن يصف طريقة صناعة السفن دون الإشارة إلى البحر**» (3).

و يظهر لنا اتجاه ثالث، يولي العناصر الخطابية أهمية كبيرة، فعلى قدر الاهتمام بالنّص يكون الاهتمام بالمتكلم و المستمع و الحال المحيطة بالعملية التواصلية، و يدعو أصحاب هذا الاتجاه إلى تجاوز السياق اللغوي إذا كان السياق الاجتماعي أو المقام ضرورياً لفهم المعنى.

---

(1) انظر ممدوح عبد الرحمن، العربية و الفكر النحوي، ص 202

(2) نفس المرجع، ص 193

(3) نفسه، ص 193.

لقد جاءت النظرية التداولية بفكرة لغوية خطابية، جعلتها تفرض نفسها على مستوى الدراسات اللغوية الأخرى، إذ تميزت«**بمفهومها الموسع للغة عموماً ولعلم الدلالة خصوصاً، فهي لا تفصل الإنتاج اللغوي عن شروطه الخارجية، و لا تدرس اللغة الميتة المعزولة بوصفها نظاماً من القواعد المجردة، و إنما تدرس ظواهر اللغة بوصفها كلاماً مستعملاً من قبل شخص معين في مقام معين، موجهاً إلى مخاطَب معين، لأداء غرض معين**»(1).

و من هنا نجد أنّ الدراسة التداولية قد جمعت عناصر العملية التواصلية في بحثها مما جعلها تتسم بالشمولية، و التناسب مع وظيفة اللغة، وهي التواصل.

---

(1) د. مسعود صحراوي ، المنحنى الوظيفي في التراث اللغوي العربي ، ص 11 و ما بعدها.

المبحث الثاني

تعدد المعنى بتعدد الاعتبارات

1 – تعدد أنواع المعنى بتعدد الاعتبارات:

تساهم معرفة المعنى إلى حدّ كبير في تحديد الوظيفة، فضلاً على أن جهله يؤدي إلى خرق قاعدة أساسية في النحو و الفكر العربي و هي قاعدة أمن اللّبس، أي عدم الوضوح في الدلالة، و من ثَمّ فإن تعدد المعنى مرتبط أشد الارتباط بالتوجيه النحوي، و انطلاقاً من هذا حاولنا الحديث عن أنواع المعنى فكانت تلك المعاني مرتبة كالتالي: التقسيمي و الصرفي،و الزمني، والمعجمي، و الأسلوبي بناءً على أن الأول طريق لمعرفة الثاني و إدراك الثاني سبيل يقودنا إلى الثالث و هكذا، و قد يتساءل أحدهم ما الداعي إلى دراسة هذه المعاني و موضوع البحث المعنى الدلالي؟.

إن هذه المعاني المختلفة و التي تعرض لنا في تركيب الجملة، تعد ضرورة حتمية لإدراك المعنى الدلالي (1).

1–1 – المعنى التقسيمي :

إننا إذا أردنا البحث عن موضوع (أقسام الكلم) ألفيناه يشغل مكاناً متميزاً في كتب النحو، إذْ يحتل موقع الصدارة غالباً، بوصفه مدخلاً أساسياً للدّراسات النّحوية، و هذا أمر طبيعي إذ من المستحيل أن نستوعب قضايا اللغة، و أحكامها، أو نقنن لها القواعد، و القوانين من دون أن نبين فصائل الكلمات في تلك اللغة المراد دراستها (2).

و قد مر تصنيف هذه الفصائل بمراحل عدة، فقد أجمع النُّحاة على القسمة الثلاثية (اسم و فعل وحرف) و أكَّدوها (3) ، و رفضوا لها أيّ تقسيم آخر، إلاّ أنّ هذا التقسيم رُمي ـــــ

(1) محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم و الحديث، دار غريب للطباعة و النشر، القاهرة، مصر، د ط، د ت، ص 220

(2) عاطف مذكور، اللغة بين الحديث و القديم ، ص137، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، الفجالة ، دط ، ت ط 1968

(3) انظر سيبويه، الكتاب،ج1، ص13، و يتجلى تأكيدهم لهذه القسمة بوضعهم علامات خاصة لكل قسم، و انظر أيضاً رأي الزجاجي ، الإيضاح في علل النحو، ص43 ، تح مازن المبارك، دار النفائس، لبنان، بيروت، ط 5، ت ط 1986، ص 43

بالقصور و التأثر بالفلسفة و المنطق من طرف المحدثين، وضعت تقسيمات جديدة فمنها الرباعية، والسباعية التي أقرّها **تمام حسان** بناءً على أسسٍ ثلاثة المبنى، و المعنى، و الوظيفة) تتمثل في: اسم و فعل و صفة و حرف وخالفة وضمير وظرف.

و المعنى التقسيمي هو المعنى الذي يمكننا بواسطته تحديد نوع الكلمة انطلاقاً من دلالتها، فإن دلت على حدث مقترن بزمن (فعل)، أو على مسمى (اسم)، أو موصوف بالحدث (صفة)، أو التعبير عن موقف انفعالي (خالفة) ، أو الكناية فهي عن زمان أو مكان فهي ظرف، أو الربط (الأداة) ،أو التعبير عن حضور أو غيبة (ضمير)، و يذكر **تمّام حسّان** المعنى الأعم من بين الأسس المتوخاة في تقسيم الكلم، و هذا المعنى قد يتضح داخل السياق أو خارجه، إذ المائز بين قولنا (محمد)، و قولنا (يقوم) جلي واضح بمجرد النظر إليهما (1)،كما تعد معرفة المعنى التقسيمي خطوة إلى معرفة المعنى المعجمي(2) إذ هو الفارق بين المباني التصريفية المتماثلة كـ :صَعبٌ ، فَهدٌ و مِنْ هُنا يقول **الكفوي**:« **كل لفظ جُعل اسماً أو فعلاً أو حرفاً فهو باعتبار المعنى** » (3)

و فيما يخص تجلية هذا المعنى للوظيفة فهذا بيانه:

أ – الأصل في الخبر أن يكون مشتقاً أي وصفاً ، هذا لا يعني امتناع كونه جامداً، لكن بشرط تأويله بمشتق كقولنا: قلبك حجر، أي قاس،و الأصل في المبتدأ أن يكون اسماً في المعنى،كما يشترط في الخبر التنكير و في المبتدأ التعريف (3) ، لكن ماذا لو اجتمعت معرفتان؟.

---

(1) تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الدار البيضاء، المغرب، د ط، ت ط 1986، ص 234.

(2) حلمي خليل، الكلمة دراسة لغوية معجمية، دار المعرفة الجامعية، مصر، د ط، ت 1995، ص60، و انظر: اللغة العربية معناها و مبناها، ص 327.

(3) أبو البقاء الكفوي ، الكليات ، تح عدنان درويش و محمود المصري ، مؤسسة الرسالة للطباعة و النشر ، بيروت ، لبنان ، ط2،ت1998. و أنظر : مصطفى الغلاييني ، جامع الدروس العربية، ج2، ص 180 و ما بعدها.

أورد **ابن هشام** عدة آراء لإعطاء الوظيفة النحوية في مثل (زيدٌ قائمٌ) و من بينها مراعاة المعنى التقسيمي و لقد انتقده فيها **السكاكي** (1) .

ب – يمكن تعيين الخبر من المبتدأ بالمقام، ففي قولنا " محمد أخي "، كل من الاسمين يصلح لأن يخبر عنه بالآخر، و يختلف المعنى باختلاف الغرض، فإذا عُرف المخاطب " محمد " بعينه و اسمه، و جُهل اتصافه بأنه أخوك قلت :

محمّدُ **أَخي** قلت: فإنْ عُرف أنّ لك أخاً و جُهل عينه و اسمه قلت: **أخي**، **مُحَمّدٌ**

م إ م م إ م

فالمجهول للمخاطب هو الذي يجعل خبرا في مثل ذلك (2) .

ج– جملة " زيد في الدار " اُختلف في تقدير خبرها المتعلق بالجار و المجرور، فالأخذ بمعيار المعنى التقسيمي ليكون بذلك من باب الخبر المفرد، و هو الأولى لأنّ الأصل في الخبر أنْ يكون مفرداً (3).

و في الأخير نخلص إلى أن للمعنى التقسيمي أهمية في التحليل النحوي، إلاّ أنّه ليس العنصر الوحيد الذي بإمكانه تحديد الوظيفة النحوية، إذْ أنّ معرفة نوع الكلمة قد لا يعين على ذلك، إلا في إطار السّياق الكلامي و هذا القصور لاعتبارات تشمل المُخَاطِبَ و المُخَاطَب على حدٍّ سواء.

---

(1) ابن هشام ، مغني اللبيب ، ج2، ص 512، وانظر السكاكي ، مفتاح العلوم، ص 213.

(2) أحمد زكي صفوت، الكامل في قواعد العربية نحوها صرفها، مكتبة مصطفى الحلبي، مصر، ط 04، ج1، ص 104

(3) مصطفى الغلاييني ، جامع الدروس العربية، ج2، ص 187.

1 – 2 – **المعنى التصريفي:**

لمّا كانت مباني الكلمات و الصيّغ اللّغوية مدار الجمل و التراكيب، وجب أن يكون لها علم يدرسها ويقنن لها ، وكان علم التصريفِ حيث توجهت العنايةُ إلى « **معرفة الأصول و الزوائد ، وبيان المشتق الجامد وتحديد أشكال الصيِّغ و حـصر اللواحق و أماكن إلحاقها ، و الزيّادات و مواضع زيادتها، ثم ما يلحق الصيغ من إعلال أو إبدال أو قلب أو حذف** »(1) .

فموضوع الدراسة الذي اتخذه مجموعة التغيرات التي تطرأ على الأبنية سواء كانت وظيفية أو غير وظيفية، والمقصود بغير الوظيفية تلك التي لا تتصل اتصالاً مباشراً بالمعنى كالإبدال و الإعلال و الوظيفة و ما يصاحبها من تبدُّل في المعنى .

فالتصريف يعتبر من أهم المباحث اللغوية التي تبنى عليها المسائل العربية ، إذ عليه التعويل في ضبط الصيغ ومعرفة تصغيرها، و النسبة إليها و كل ما يتعلق به (الكلم)، و المقصود بالمعنى التصريفي « **هو ذلك المعنى الذي ينجم عن تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة من أجل تحقيق أغراض و مقاصد يهدف إليها الخطاب**»(2)، أو هو «**تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل إلا بها** » (3) .

ويدخل ضمن المعنى التصريفي مقولات الجنس، والعدد، والشخص، وهذه المعاني تشترك وتتحد مع غيرها لتكفل لنا الوصول إلى المعنى الدلالي للتّراكيب اللّغوية، ونحن في حديثنا هذا نريد الإيجاز ما استطعنا إلى ذلك سبيلا، إذ أنّ هذا الموضوع "المعاني التصريفية" مجال بحث مستقل بذاته .

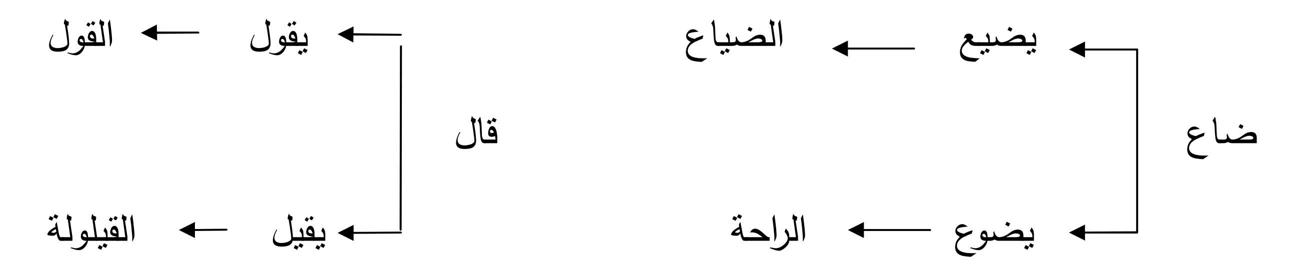
---

(1) تمام حسان، اللغة العربية معناها و مبناها، ص 15.

(2) عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، مصر، د ط، ت ط 2000 ج 4، ص 747.

(3) الشريف الجرجاني ، التعريفات، ص 63.

إنه لمن المعلوم أنّ هاته المعاني التصريفية تابعة وخاضعة لمبان تعبر عنها، و ترشد إليها كـ(الضمائر المتّصِلَةِ وحروف المضارعة ، و لواصق التأنيث و الجمع، وياء النسبة و قد تُحقق هذه المعاني التصريفية أيضاً بدلالة عدم وجود لواصق التأنيث، وإفادة الإفراد بعدم وجود لواصق التثنية و الجمع)(1)، وبغية التدليل على أهمية هذا المعنى وقيمته في الدراسة، نورد المثالين التاليين :



وهكذا يتضح أنّ الغلط في تحديد هذا المعنى يؤدي إلى خرق وضياع الدلالة وفسادها، وجدير بالذكر أيضاً أن التصريف يتحكم في بيان المعنى المعجمي و تحديده، وهذا ما وضحه نفس المثال، فأثر المعنى التصريفي في توجيه الدلالة المعجمية واضح جليٌّ، باعتباره معياراً و أساساً معتمداً للسلامة.

و الصواب و النظر في تلك المعاني يحيل – في كثير من الأحيان – على مدى وعيهم جرّاء معاينتهم للكلام العربي الذي يتمثل عناصر الخطاب ، انطلاقاً من تجسيد تلك المعاني التصريفية ، فخطاب المذكر يختلف عن خطاب المؤنث دلالةً و تركيباً ، وخطاب المفرد يخالف التثنية و الجمع، علماً أنه قد تتغاير هذه الوظائف لدواعٍ تدعو إليها الحاجة التواصلية بين المتكلم و المستمع، و التي تحكم (الحاجة) استخدامه للتعابير.

وفي ختام هذا المبحث الجزئي الذي أردنا من خلاله محاولة عرض ماهية المعنى التصريفي، بما يحتويه من رصيد خصب يفرض خلق مجال واسع للبحث والتمحيص، و يؤكد ارتباط العناصر اللغوية بعضها البعض، من أجل فهم العبارة وإفهامها في نطاق المعنى الدلالي دون التورط فيما هو سبيل للإبهام و الغموض.

---

(1)عبد الجبار توامة، القرائن المعنوية في النحو العربي، ج 3 ، ص 249.

1 – 3 – **المعنى الزمني:**

إنّ الحديث عن المعنى الزّمني باعتباره جانباً من الجوانب المهمة، و عنصراً من العناصر الملحة التي تساهم بشكل أو بآخر في إبراز المعنى الدلالي، يستوجب دراسة هذا المعنى و متعلقاته.

تعد فكرة الزمن من الأفكار الهامة التي اعتنت بها اللغة، حيث يشكل عنصراً تمييزياً بين جموع اللغات، فكل لغة تختلف عن الأخرى في كيفية التعبير عنه بواسطة تراكيب خاصة تحيل عليه، و المقصود بالزمن هنا هو الزمن اللغوي، الذي مَيَّز فيه **تمام** بين الزّمن النّحوي و الزمن الصّرفي، فالأول يتحدد من خلال السياق و الثاني من خلال الصيغة معزولة عن نطاقها الخارجي "**السياق**" ومتصلة بوثاقها الداخلي" **الصيغة** " فللزمن الصرفي مجال محدود على عكس النحوي الذي يتصف بالاتساع،لأنه يحمل من القرائن اللفظية والمعنوية والحالية ما يعين على فهم الزمن أوسع من سابقه " **المجال الصرفي**"(1) ، و من ثم يعاب على دراسة القدماء حصرهم الزمن في الصيغ و دلالته القاطعة عليه، و الملاحظ أنّ الزّمن يتعلق أكثر بالفعل و الصفات المشتقة منه، و قسّم النحاة الزّمن و على رأسهم **سيبويه** إلى ثلاثة أقسام من أجلها بنيت الأفعال وهي: الماضي، و المضارع، والمستقبل.

و في هذا التقسيم آراءٌ متعددةٌ لا يَسَعُنا في هذا المقام أن نتعرض إليها، و الجدير بالذكر أنها وُصفت بالشكلية و الجزئية و التأثر بالمنطق الأرسطي(التقسيم الثلاثي و ألفاظ الكينونة)(2)، كما طُرحت قضية الاختلاف في أصل الأفعال و الحديث عن الدلالة الأصلية والمحولة(3)، وهذا الأخير يبرز لنا إلى أي مدى لم تكن الدلالة الزمنية مقصورة عند حدود الشكل أو الصيغة، إذ يعبر عن المضارع بصيغة المستقبل، وعن زمن المستقبل بصيغة الماضي، و تتحدد كل هذه الدلالات عن طريق السياق و تُطرح على هذا المستوى أيضاً

---

(1) تمام حسان، اللغة العربية معناها و مبناها، ص 105

(2) عبد الله بوخلخال ،التعبير الزمني عند النحاة العرب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د ط ،ص 38

(3) مهدي المخزومي،النحو العربي نقد و توجيه، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط1 ت 1964، ص 107.

قضية تضمين الصيغ و تضامها مع أخرى لأغراض، و مقاصد بلاغية يبتغيها المتكلم من خطابه، و لا شكَّ أنّ تجليّات الزمن مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالدلالة التركيبية، إذ تدخل من أوسعها باباً "**تمييز الكلام استقامة و إحالة**"، و هذا ما ذكره كل من سيبويه و ابن جني في تحليل « **سآتيك غداً و سآتيك أمس**»، و كيف يساهم الزمن في نقض الغرض و فساد المعنى أو في إقامته و صحته، و كيف يلجئنا المعنى الزمني إلى توجيه الدّلالة العامة بل إلى معرفة المعاني الخاصة (تحديد الأساليب خبراً و إنشاءً)، و الأمثلة في العربية كثيرة.

إنّ الخوض في دراسة المعنى الزمني أمر يتطلب دراسة و بحثاً خاصاً و ذلك لما يكتنزه من إيحاء للبعد الدلالي العام، يضمن الصحة و السلامة اللغوية و النحوية، مما يؤهله إلى أن يشغل حيزاً هاماً و يلعب دوراً كبيراً ضمن البحث الجاد و الواعي للتعابير التي تعجل بالوصول إلى الغرض دون الإلباس و الإبهام، و ما كان الاستعمال اللغوي ليخذل النحاة إثر حصرهم كل بناء في زمن معين، سعياً منهم إلى شمولية تذعن لها رقاب المشتغلين بدراسة العربية لولا تعسف بعضهم.

1 – 4 – **المعنى المعجمي:**

ويطلق عليه المعنى (الإفرادي، واللفظي، والقاموسي، والعرفي، واللغوي)، ويجدر بنا قبل الولوج في الحديث عنه الإشارة إلى مفهوم الكلمة باعتبارها الوحدة التحليلية الأولى، ومن ثم فإنّ مدلولها هو بمثابة الوحدة التحليلية الأولى للمعنى في هذا الكلام (1).

تشغل الكلمة حيزاً هاماً ، إذ تعتبر محور الدراسة اللغوية و المادة المعتمدة لتشكيل التركيب و نظراً لما لها من قيمة، حاول مجموع اللغويين (قدامى و محدثين، و عربًا وعجمًا) إيجاد تعريف جامع مانع يحصرها، واختلفت وجهات النظر و تنوعت، لكن على الرغم من ذلك تبقى قاصرة، إذ أن فكرة الكلمة كما يصرح "تمام« **كبعض الأفكار اللغوية الأخرى لا يمكن أن تُعرف تعريفاً ينطبق عليها في كل اللغات، وإنما تستقل في كل لغة**

---

(1) حسن طبل، المعنى في البلاغة العربية ، ص 9 .

بتعريفٍ خاصٍّ بها مستقى من طبيعة اللغة ووسائلها الخاصة في التركيب »(1)، و الواقع اللغوي يؤكد ذلك.

إنّ الذي يَهُمّنَا هو إبراز مدى أهمية الكلمة و دورها، فيمكن ملاحظة أنّ دراسة هذا المعنى تتصل بثلاثة فروع انبثقت عن علم اللغة الحديث،وهي (علم الدلالة، وعلم المعاجم، و علم المفردات) (2).

و جدير بالذكر ما يراه "تمام" من أنّ مجال علم البيان – فرع من فروع البلاغة – كمجال علم المعاجم ، الذي يتمثل في النظر في العلاقة بين الكلمة و مدلولها، وهذه الدراسة تجعله (علم البيان) قمّة علم المعجم، كما يعتبر النظرية الوحيدة التي تصلح نواة لغرس هذا العلم و أساساً له (علم المعاجم) (3) .

ومما أثار جدلاً كبيراً البحث عن تلك العلاقة القائمة بين الكلمة و معناها أهي طبيعية، أو عقلية، أو عرفية و التساؤل عن أيهما أسبق، و لمن المزية و الشّرف، وعن قّوة اللّفظ لقوة المعنى، و عن تأدية اللفظ، و دلالته على المعنى، و كلُّ ما يتعلق بموضوع اللفظ و المعنى، قد احتوته الدراسات النّقدية و البّلاغية و غيرها و فتح المجال واسعاً للنقاش وظهور النظريات المفسرة (نظرية المناسبة مثلاً).

بعد هذه الوقفة وجب علينا أنْ نعرّج على مفهوم المعنى المعجمي ومدى إسهامه في التحليل.

لقد ركّزت المناهج اللغوية في دراسة المعنى – منذُ وقتٍ مبكر – على المعنى المعجمي، أو دراسة معنى الكلمة المفردة باعتبارها الوحدة الأساسية لكلّ من النحو و الدلالة، ففي النحو نجد التركيز على محاولة تقديم حدود تحتويها، مع بيان أقسامها، أيْ أنّ الدراسة كانت من وجهة نظر تركيبية، أما علم الدلالة، فقد اهتمّ بإبراز المعاني التي تقتصر عليها حيث أشبعوها بالتّصنيف، فقالوا بالمعنى الأساسي و الثانوي والإيحائي و النفسي، كما شُغلوا بمعالجة أسبابِ تغيّرِ المعنى و الطرقِ التي يُلجأ إليها من توسيع

---

(1) تمام حسان، مناهج البحث في اللغة،ص259.

(2)حلمي خليل، الكلمة دراسة لغوية و معجمية ، ص 99 .

(3) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 19 وانظر ص 319.

و تضييق ونقل و تخصيص و تعميم، دون أن ننسى تلك الظواهر اللغوية التي تتصل اتصالاً مباشراً بهذا المعنى (الترادف، و المشترك اللفظي، و التضاد)، و قد قيل في هذه الظواهر الكثير (1) ، بل إنّ نطاق المعنى المعجمي يزداد اتساعا ليشمل غرضاً هاماً تسعى إليه اللغة و هو الفهم والإفهام ، ذلك أننّا في كثير من الأحيان لتضطرنا الحاجة الملحة إلى الوقوف عليه عند تمثّل الدلالة التأليفية للكلام ، فغموض معنى أي كلمة في تركيب ما، يؤدي بالضرورة إلى الإبهام و اللبس و التعمية و الإلغاز ووضوح تلك المعاني المعجمية وتجلي الدلالات يحقق الفهم و الغرض.

ولعلّ هذا ما يبرز تلك التآليف الخاصة(الغريب) في مجالات متنوعة القرآن والحديث واللغة و للتمثيل نورد غريب القرآن "للسجستاني" (ت 330هـ)، وغريب الحديث"لابن قتيبة، ويبرر أيضا ما تعرض إليه "سيبويه" في كتابه – من معاني لبيك و سعديك – إيمانا منه بقيمة المعنى و أهمية إدراكه (2) مما جعل "الزركشي" (ت 794هـ) وغيره يرون أنّ معرفة هذا الفن للمفسر ضروري، وإلا فلا يحلُّ له الإقدام على كتاب الله، يدلنا على ذلك قوله:**«اعلم أنه ليس لغير العالم بحقائق اللغة و موضوعاتها تفسير شيء من كلام الله، ولا يكفي في حقه تعلم اليسير منها، فقد يكون اللفظ مشتركا وهو يعلم أحد المعنيين و المراد المعنى الآخر »**(3)، لئلا يخطئ في الدلالة، وأكبر من ذلك الغلط في الأحكام،و يقول أيضا:**«ويحتاج الكاشف عن ذلك إلى معرفة علم اللغة أسماء وأفعالا وحروف، فالحروف لقلتها تكلم النحاة عن معانيها، فيؤخذ ذلك من كتبهم، وأما الأسماء و الأفعال فتؤخذ من كتب اللغة »**(4).

---

(1)فيما يخص وسائل تغيير المعنى انظر أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 235 وما بعدها.

(2) سيبويه ، الكتاب ، ج 1 ، ص 352 و ما بعدها .

(3) الزركشي ، البرهان في علوم القرآن ، ج 1 ، ص 295 .

(4) نفس المصدر ، ص 291 .

وهنا يطرح التساؤل التالي: ما المعنى المعجمي ؟

لعلّ أوّل إشارة إلى هذا المعنى ما نجده عند "الجاحظ" يتمثّل ذلك في قوله:« **المعاني القائمة في صدور العباد المتـصوّرة في أذهانهم و المختلجة في نفوسهم والمتّصلة بخواطرهم والحادثة عن فكرهم**» (1).

فالمعنى المعجمي هو تلك الصورة الموجودة في الذهن موضوعا بإزائها اللفظ، أو هو الصورة العامة المتكونة بذهن كلّ مِن المتكلم و السامع المنتزعة من التجارب الحسية (2)، ويذكر "تمام" أنّ هذا المعنى هو « **معنى الكلمة المفردة الذي يخضع للتعقيد** » وبهذا فالمعجم يقنع بدراسة المعنى من جهة (3).

و الملاحظ أنّ تعريف المعنى المعجمي أو الدلالة المعجمية باعتبارها المعاني المتعددة التي يوردها المعجم للألفاظ المرتبة ترتيباً معيناً في لغة واحدة أو أكثر، مستقى من تعريفهم للمعجم بأنه يحتوي على كلمات منتقاة ترتب ترتيباً هجائياً مع شرح لمعانيها، و معلومات أخرى ذات علاقة بها سواء أُعطيت تلك الشروح و المعلومات باللغة ذاتها أو بلغة أخرى (4).

فالمقصود إذن بالمعنى المعجمي ما أثبتته المعاجم من دلالات للكلم بحسب الاستعمال في السياقات الواردة وهذا يفرض علينا الحديث عن قضيتين من أهم القضايا متمثّلة في :

1.تعدد واحتمال المعنى و تعيّنه داخل السِّياق .

2. التفريق بين المعنى المعجمي و السياقي .

---

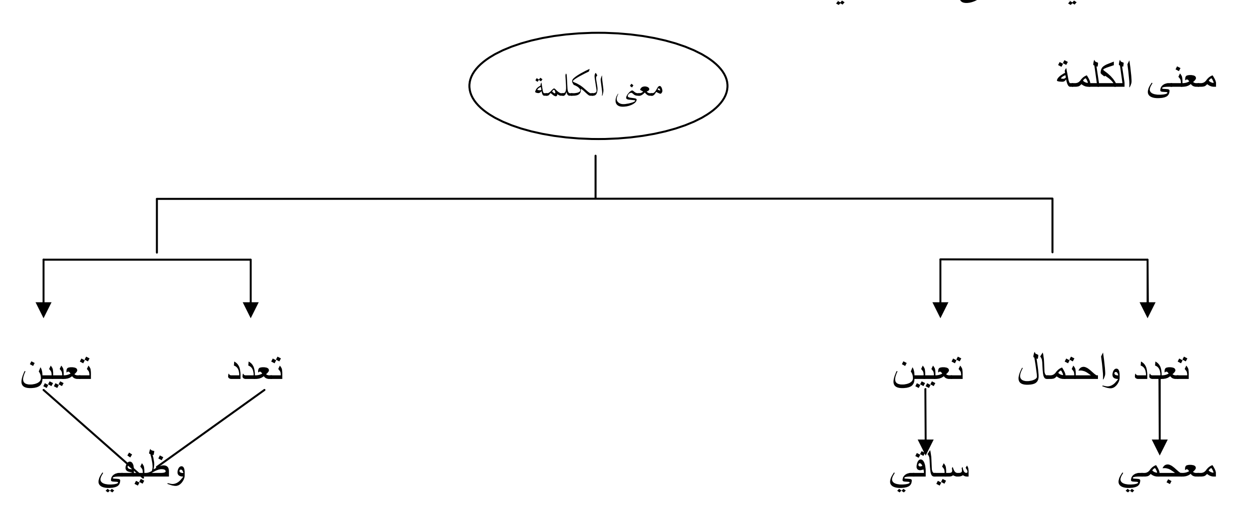
(1) الجاحظ ،البيان و التبيين ، تح عبد السلام محمد هارون، دار الجيل ، بيروت ، لبنان ، د ط ، د ت،ج 1 ، ص 75 .

(2) عبد الجبار توامة ، القرائن المعنوية في النحو العربي ، ج4 ، ص 346 .

(3) تمام حسان،الأصول ،دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، عالم الكتب ،القاهرة ، مصر ، د ط، ت 2000، ص 292 ، وانظر تمام حسان، مناهج البحث ص 286.

(4) أحمد نعيم كراعين، علم الدلالة بين النظر و التطبيق، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، لبنان، ط 1 ت ط 1993، ص 103.

ويرى "تمام" أنّ من طبيعة المعنى المعجمي التّعدد و الاحتمال مشّبِهاً إيَّاه بالمعنى الوظيفي من خلال قوله: « **وهذا التَّعدد والاحتمال في المعنى الوظيفي يقف بإزائه تعدد واحتمال في المعنى المعجمي** »(1).



إنّ القول بتعدد المعنى المعجمي، يعني أنّ الكلمات كُلّها كذلك، وهذا ما لا يسنده الواقع، ضف إلى أنّ هذه المعاني لم يوجدها العدم، وإنما منشؤها السِّياق و الاستعمال، ومن ثَمَّ فلا حاجة لنا بالقول إلى القطيعة، فمعرفة المعنى المعجمي لازمة، إذ دون فهم لمعنى الكلمات لا نستطيع الإعراب، و لعلّ السّبب في عدم إعراب فواتح السّور الجهل بمعانيها، وتعدّد إعرابها تبعاً لتعدد معانيها المعجميّة .

وفي الأخير نخلص إلى أنّ هذا المعنى أساس أيّ دلالة تركيبية، فلا تعلّق ولا إسناد إلاّ باتضاح المعاني المعجمية، ممّا يجعلنا نقرّر بأنّ وجود هذه المعاني مرتبط أشدّ الارتباط بجلاء الدّلالة التركيبية، وانعدامها يؤدي إلى هوّة الغموض، فالدّلالة التّركيبية (المعنى الدلالي) متوقّفة بالدّرجة الأولى على الدّلالات المعجمية،ومنه فتَحَرّي المعنى المعجمي شيءٌ بالغُ الأهميةِ،لكنّه لاَ يَكْفِي لِفَهْمِ المعنى الدّلالي للتراكيب، بل يجب أن تُضاف إليه المعاني الأخرى.

---

(1)تمام حسان ،اللغة العربية معناها و مبناها،ص165.

1 – 5 –المعنى الأسلوبي:

تكلمت العرب على سجيّتها ، معتمدة في ذلك على أساليب تعبيرية، تُبَاشِر الغرضَ المراد وتوصل إلى الهدف المنشود لتؤدي الغاية المرجوة، ليس شيئاً أدلَّ منها على الحكمة التي نُسبت إليها هاته الأساليب التي استرعت انتباه كل مفكر، و أرْغَمَتْ كلَّ بَاحثٍ إلى التّبحُر في أغوارها ، وقد استأذنته بتفجير طاقاته الكامنة في محاولة تستنطقه لتحصيل المعرفة الأسلوبية ، وإيماناً بقيمة هذا الجانب في الدّراسة اللغوية ، ارتضينا المسار نحو بيان أوجه هذه الأساليب التي ارتكزت عليها .

المقصود هو ذلك المعنى الذي يَتَّصِلُ بأقسام الكلام و نوع الجملة، و الذي يُضْفِي على طابعها العام معنى خاصاً، يبيح للقارئ مشروعية الخوض في غماره، والتّلَذُّذِ بِنَشْوةِ الكشف عن أسراره ، ببساطة المعنى الأسلوبي معرفة الخبر و الإنشاء و ما يتعلق بهما ، و الملاحظ أنّ هذا الموضوع له ميدان رحيب ومجال واسع خصيب في البحوث البلاغية باعتباره غاية ، لكنّ هذا لا يعني اقتصاره عليها ، فلقد أشبعته طوائف أخرى بالبحث كـ (الفلاسفة و النحاة و الأصوليين) وبحسب اعتبارات مختلفة، إذْ مَكّنَتهم هذه الظاهرة من الوصول إلى نتائج باهرة لم يكن ليتوصل إليها البلاغيون – أحياناً – على الرغم من عنايتهم بها ، ولم تكن لتصل إليها هذه الأخيرة (الطوائف) إلا بالانطلاق منها (الإجراءات البلاغية) ، وها نحن نحاول رصد ذلك بما استوعبناه، أما المناطقة و الفلاسفة فقد شغلهم الخبر باعتباره أصلا (قضية)، وما الإنشاء إلا فرع عنه و انحراف.

وإذا عرّجنا نحو الأصوليين نجد اهتمامهم بأساليب الخبر و الإنشاء اهتماماً مميزاً ، إذ أنّه يقوم على معطيات لغوية طرحها هو الآخر متميزاً ، يساهم في إبانة علاقتها بضلال الأحكام الشرعية ، أي أن المعنى الأسلوبي أداة معرفية لدراسة النصوص الشرعية، واستيعابها واستنباط الأحكام من خلالها .

كنا قد أشرنا فيما سبق إلى أنّ الكلامَ قسمان: خبر وإنشاء، والذي بموجبه تمّ تقسيم الجملة إلى خبرية و أخرى إنشائية، و هذا ما يؤكده "السيوطي" (ت911هـ) بقوله:« **اعلم أنّ الحذّاق من نحاة و غيرهم و أهل البيان قاطبة على انحصار الكلام فيها وأنه ليس له قسم ثالث** » (1)، لكن ما وجه انحصار هذه القسمة؟.

الواقع أنّ الإجماع على الخبر و الإنشاء، لا ينكره أحد من القدامى و المحدثين غير أنّ الاقتصار عليه هو ما ترفضه الوقائع اللّغوية، فقد نُقل عن **قطرب** من جعلها أربعة (خبر واستخبار وطلب ونداء) و نُقل عن **الأخفش** جعلها ستة (2)، كما يورد **السيوطي** أصنافاً تتجاوز الثنائي إلى العشري (1).

و ننتقل إلى تعريف كل منهما :

أما **الخبر**: الكلام المحتمل للصّدق و الكذب و **الإنشاء** يطلق على الكلام الذي ليس نسبة خارجية تطابقه أو لا تطابقه، و قد يقال على فعل المتكلم ، أعني إلقاء الكلام الإنشائي، و الإنشاء أيضاً إيجاد الشيء الذّي يكون مسبوقاً بمادة و مدة (3) ، و ما يمكن تسجيله على هذا التعريف اعتماده على معايير التمايز بينهما، إذ حدد مفهوم الخبر على أساس الصّدق و الكذب، أما الثاني فباعتبارين، الصدق و الكذب و ثانيهما الإيجادية، ممّا يجعلنا نسمه بالقصور إلى حدٍّ ما.

---

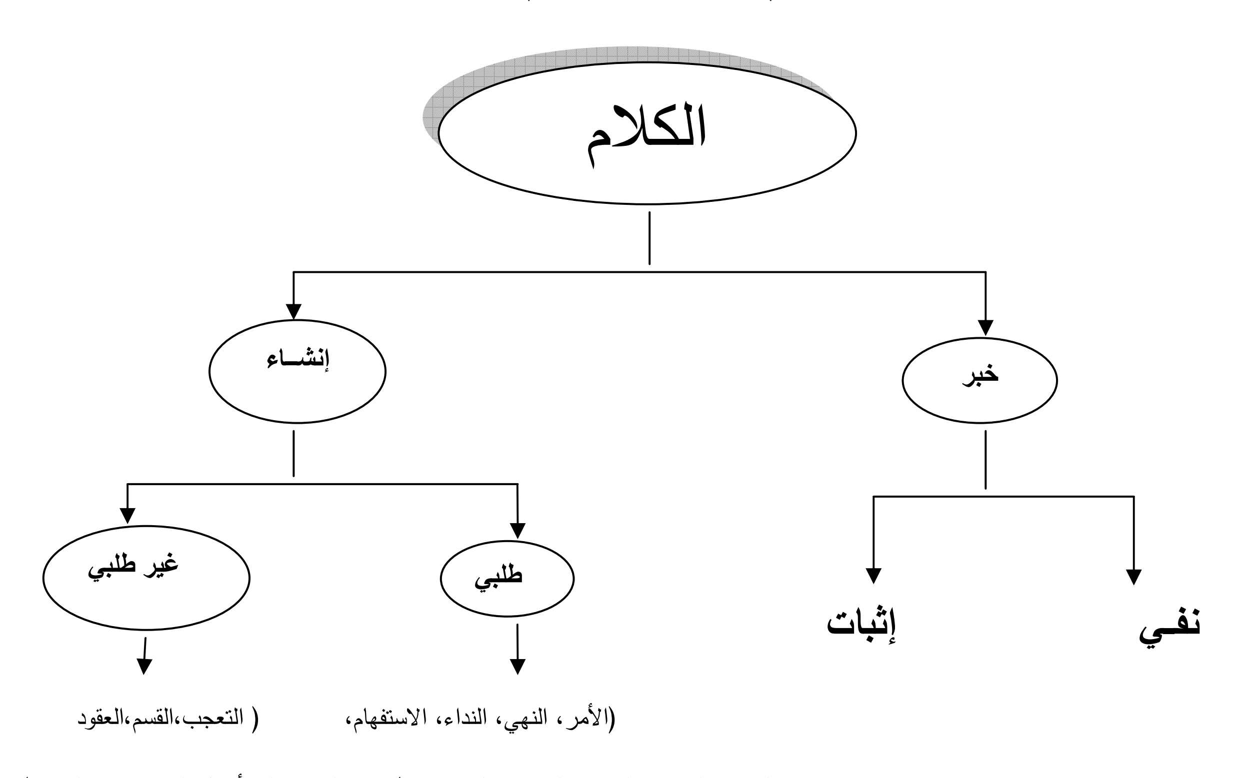
(1) جلال الدين السيوطي ،الإتقان في علوم القرآن ، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، د ط ، ت ط 1988 ، ج3، ص 225.

(2) جمال الدين مصطفى ، البحث النحوي عند الأصوليين، ص 257

(3) الشريف الجرجاني ، التعريفات ، ص 42.

و يذكر" **السّكاكي**" بأنّ المعنيين ظهر بشأنهما فرقتان، فرقة تحوجهما إلى التعريف، و فرقة تغنيهما عن ذلك، و اختياره كان الثاني (1)، و يبّرر **السيُّوطي** الاختلاف في حدّه تارة لعسره و أخرى لضرورته، أي الإنسان يُفرّق بين الإنشاء و الخبر ضرورة، و يذكر رأي الأكثر في حدّه و يمثّل لذلك بطائفة من التعريفات أوردها **السكاكي** أيضا و تعرّض لها بالشّرح و النّقد للتّنبيه على استغناء الخبر و الطّلب للتّعريف الحدّي (2)، و جدير بالإشارة حديثهم عن أضرب الخبر الذّي يجري على مقتضى الظاهر (طلبي وابتدائي و إنكاري) و الذي يجري عن خلاف ظاهر المخاطب.

و هذا المخطط يبن لنا النوعين (الخبر و الإنشاء) (3).



---

(1) السكاكي ، مفتاح العلوم، ص 165/164

(2) جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج3،ص226 و انظر السكاكي، مفتاح العلوم ، ص 164

(3) تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها، ص 244، و يجعل تمـام التوكيد قسماً مستقلاً عن النفي و الإثبات ، و ليس كذلك، إذ قد يكون التوكيد للنفي أو للإثبات.

و لا نظّن أحداً يغفل أو يتجاهل دور هذا المعنى في تجسيد المعنى الدلالي، و تحديد الوظيفة يدلّنا على ذلك اشتراط النّحويين في بعض الجمل أن تكون خبرية، و في بعضها الآخر إنشائية، فجملة الصلة لا تأتي إلاّ خبراً، و كذا الحال و النّعت، لارتباط ذلك بأداة الدلالة العامة للتّراكيب، و مثال تعارض الغرض، الصفة التي يراد بها إيضاح الموصوف أو بيانه أو تخصيصه و هذا ما لا يتحقق بالإنشاء.

و في الختام نشير إلى أنّ الجملة خبرية أو إنشائية تؤثر في طبيعة التركيب النحوي و العلاقات، و من ثَمّ في قواعد صياغة هذا التركيب، لاسيما إذا أخذت هذه الجمل أدواراً وظيفية، فالعلاقة بين الأبواب النّحوية لا يمكن تحديدها إلا من خلال فهم طبيعة الأسلوب الذّي تقبع فيه تلك الأبواب (1) ، و جلاء المعنى الأسلوبي له أثره الحاسم – دون شك – في تطبيق المعنى الدّلالي.

---

(1) عبد الجبار توامة، القرائن المعنوية في النحو العربي ، ج3، ص 304.

الفصل الثاني

التصور الدلالي و علاقته بالتحليل النحوي

المبــحث الأول

المـعنى الـدلالي

01-تعريف المعنى الدلالي

02-مكونات المعنى الدلالي .

03-علاقة المعنى المنطقي بالمعنى الدلالي

01- مفهوم المعنى الدلالي :

لقد عُنيت فئات عديدة بالمعنى، حيث كان لكل منها منهجا خاصا و أسلوبا متميزا في تناوله، فمن الوجهة اللغوية (النحوية) لاحظنا – وعلى الرغم من تصلب شرايين الدلالة نظراً لتتبّع الآثار المنجرّة عن العامل – تسرّبها في نصوص شتى، ذلك لأجل غرض هادف يتمثل في تحقيق الكفاية التواصلية (الأغراض و المقاصد) وتبريرها ضف إليه ما يتعلق بالتحليل الوظيفي،أي أنّ الدلالة –في بحثنا– منظور إليها من جهتين : 1. **جهة عامة:** تحقيق أغراض كلٍّ من المتكلم و المستمع (الفهم و الإفهام).

2. **جهة خاصة:** تتمثل في بيان الوظائف النحوية (التحليل على ضوء المعنى).

و بالرغم من محاولات الفصل إلاّ أنّ الرباط وثيق.

ولعلّ من جوامع الكلم التي ورثناها عن القدماء والتي تتعلق تعلقاً مباشراً بالبحث قولهم:" **الإعراب فرع المعنى** "، ويحق لنا أن نتساءل هنا أيُّ معنى يقصدون ؟

يرى "تمّام" أنّ القدماء عندما طرحوا هذه الفكرة " **كانوا في منتهى الصواب في القاعدة و في منتهى الخطأ في التطبيق لأنهم طبقّوا كلمة (معنى) تطبيقاً معيباً حيث صرفوها إلى المعنى المعجمي حينا و الدّلالي حينا آخر و لم يصرفوها إلى المعنى الوظيفي ومن ثَمَّ يخلص إلى أنّ الإعراب فرع المعنى الوظيفي** " (1).

وهذا الأخير يفرض علينا التساؤل عن ماهية الإعراب ومقصوده، فهل المقصود به ما نعرفه من بيان للوظيفة النحوية ؟ أو هو العلامة الإعرابية ؟ فإذا كان الأول فتحصيل حاصل وإذا كان الثاني فاعتراف بالعامل والأثر الناجم عنه ، ونجد "تمام" ، يذكر في نهاية كتابه، أنّ الذّي يجب أن نفهمه من الإعراب هو معنى التحليل لأن كل تحليل لا يكون إلاّ عند فهم المعنى الوظيفي لكلّ مبنى من مباني السّياق (2).

---

(1) تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 227.

(2)تمام حسان، اللغة العربية معناها و مبناها، ص 372.

لكننا نعتقد _ على الأقل كفرض منهجي _ أنه لا صورة و لا فائدة من هذا التشذير للمعنى، تارة بالوظيفي وأخرى بالمعجمي وثالثة بالدّلالي، فالمعنى الذي يؤدي الغرض و يبين الوظيفة هو المراد بغض النظر عن كونه وظيفيا أو معجميا أو دلاليا، على حدّ سواء و لا عبرة بالوسيلة إذا تحققت الغاية؛ وما ضرهم لو أنهم أبقوا على (المعنى) عاما مطلقا دون تخصيص ميزته التعدد (وظيفي، ودلالي، ومعجمي) مما أشكل على الباحث و أدخله دوامة اختلافات لا طائل منها.

كما تجدر الإشارة إلى أنه إذا كان الإعراب إيضاح الوظيفة النحوية للكلمة فإنّ هذا الإيضاح يحتاج إلى تصور المعنى المعجمي للكلمة أو تصوّر المعنى الدلالي للجملة كلّها، فليس الإعراب فرعا للمعنى الوظيفي دون المعجمي و الدلالي، دائما كما يرى بعض المحدثين (الإشارة إلى تمام حسان)، ويعلّل "حسن طبل" هذا بقوله:«**لأن مستويات المعنى في التركيب إنما تعمل متآزرة لا متتابعة أو منفصلا بعضها عن بعض؛ فإذا كان الإعراب يكشف عن العلاقات النّحوية فإنّ تلك العلاقات هي علاقات بين المعاني المعجمية للكلمات من جهة ووسائل تشكيل المعنى الدلالي من جهة أخرى، ولذا فمن الطبيعي أنْ يكون كل من هذين المعنيين بمثابة ضوء كاشف يستمده الإعراب كلما دعا إلى ذلك داع من لبس أو غموض»** (1).

و لو فرضنا صحة ما جاء به "تمام" من تفريع للمعنى فالأجدر به أن يجعل الإعراب فرعا للمعنى الدلالي، نظرا لأنّ المعنى الوظيفي والمعجمي تبع له ومتفرع عنه، ذلك أنّه يصرح بأن تضام المعنى المعجمي و الوظيفي إلى جانب المقام يوصل إليه (المعنى الدلالي) وعلى سمته يكون التحليل، وهذا يستدعي معرفة ماهية المعنى الدلالي.

---

(1) حسن طبل ، المعنى في البلاغة العربية ، ص 52.

2 – تعريف المعنى الدلالي و تحديد مكوناته:

من البديهي أنّ الكلمات إذا كانت منفردة، توفرت على دلالة خاصة، و ذلك يسمى بالمعنى المعجمي و المؤكد أن دخول هذه الكلمات في التراكيب، وانطوائها تحت الجمل يعكس دلالة من الدرجة الثانية، إذ ينشأ عن تراصف الكلم معنى تاما ، وذلك ما يسمى بالمعنى الدلالي.

وما يمكن أن نسجله هنا تنوع المصطلحات للدّلالة على المعنى حيث نجد(المعنى العام والدلالة التأليفية والدلالة التركيبية والمعنى الكلي والمعنى التواصلي والإبلاغي والمعنى المركب)، وكلها تدور في فلك واحد، فالمعنى الدلالي–في نظرنا– هو ذلك المعنى الشامل لتركيب ما ، يساعد في تقرير وظيفة معينة وتحقيق غرض ما .

ويرى "تمام" أنه للإحاطة بهذا المعنى –الذي يشكل طريق الفهم– يجب دراسة معنى كل من المقال و المقام على حد سواء ، أي أنه محصلة السياق اللغوي و الاجتماعي، ذلك أن تجاهل أي طرف منهما لا يوصل بالضرورة إلى هذا المعنى، فالمقال عنصر واحد من عناصر الدلالة لا يكشف إلا عن جزء من المعنى الدلالي

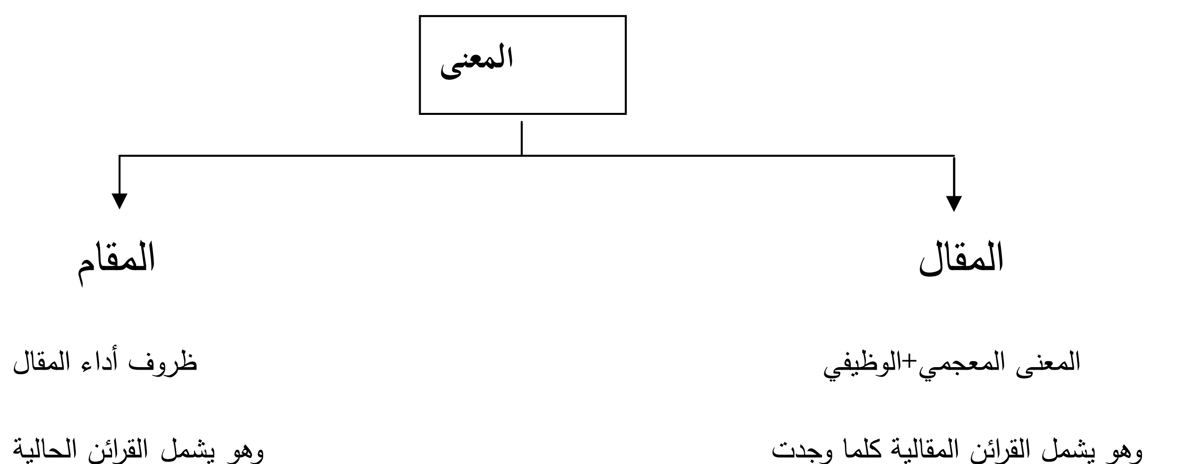
و ينقصه أن يستعين بالمقام الاجتماعي الذي ورد فيه المقال حتى يصبح المعنى مفهوما في إطار الثقافة الاجتماعية أو بعبارة أخرى ثقافة المجتمع (1).

---

(1) تمام حسان، اللغة العربية معناها و مبناها، ص 28.

ومن هنا يتبين لنا أهمية المقام في إيجاد المعنى الدلالي، إذ أن معنى المقال، معنى فارغ أو لا يوجد له، مما يؤدي إلى صعوبة الفهم و التأويل و عدم وضوح المعاني و غموض المرجعية، كثيرا ما تتبدد بمعنى المقام.

المخطط التالي يبين المعنى الدلالي (1):



ينضوي تحت المقال معرفة المعنى الوظيفي بمستوياته الثلاثة،والمعنى المعجمي، ومجموعة القرائن اللفظية و المعنوية و ينضوي تحت المقام مجموع الظروف و الملابسات التي يصاحب المقال، و سنتعرض فيما يلي إلى كل منهما .

2-1 **المعنى الوظيفي :** هو ذلك « **المعنى الذي تفيده الكلمة حينما تكون في تركيب لغوي بحسب ما تدل عليه القرائن**» (2) ، أو كما عبر عنه "تمام" «**هو معنى الأجزاء التحليلية**»(3).

---

(1) تمام حسان،اللغة العربية معناها ومبناها ، ص 339.

(2) أبو السعود حسنين الشاذلي ، الأدوات النحوية و تعدد معانيها النحوية ، ص 51.

(3) تمام حسان، الأصول، ص 290.

وهذا المعنى (الوظيفي) الذي درسه النحاة وجعلوه حقل تخصصهم ذو ثلاث شعب أو لنقل مستويات متمثلة فيما يلي: المستوى الصوتي، والمستوى الصرفي، والمستوى النحوي (1).

أما المعنى الوظيفي على مستوى الأصوات فهو معنى سلبي فارق بين الكلم (قام، نال....) باعتباره مقابلا استبداليا ليس له معنى في ذاته.

وفيما يخص المعنى الوظيفي على مستوى الصرف فذو أنواع منها: المعنى الذي ينسب إلى أقسام الكلم (معنى تقسيمي) ومنها المعنى الذي ينسب إلى عناصر التصريف كالتكلم و الخطاب والغيبة (المعنى التصريفي) و المعنى الوظيفي على مستوى النحو، فهو محصلة العلاقات القائمة بين الكلمات في الجملة تلك المعاني التي تدور على ما إذا كانت الجملة تقريراً أو استفهاماً (المعنى الأسلوبي) أو ما يتعلق بالأدوار التي تؤديها العناصر المختلفة، أي معاني عامة و تتمثل في قدرة الجملة على الإفصاح باستخدام النبر والتنغيم و الفواصل،و معاني خاصة هي معاني الأبواب النحوية كالفاعل و المفعول ...الخ، و هذه المعاني التي تدرسها قرائن صوتية العلامة الإعرابية أو الصرفية (المطابقة، الربط) أو تركيبية (الرتبة، التضام) (2).

و هذا المعنى بصوره الثلاثة المتقدمة (صوتية، وصرفية، ونحوية) خاضع للضبط و التقعيد، فالأصوات تخضع لتقعيد سلوكها إدغاماً و إخفاءً و إقلاباً، و العناصر الصرفية تخضع لقواعد الصرف كما تخضع العناصر النحوية هي الأخرى لقواعد النحو. (3)

---

(1) تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 15، وانظر الأصول ص 191.

(2) حلمي خليل، الكلمة دراسة لغوية و معجمية، ص 62،63.

(3) تمام حسان، الأصول، ص 292.

2-2- **المعنى المعجمي:** و قد تناولناه فيما سبق مع التأكيد على دوره في إبراز المعنى الدلالي و توضيحه، إذ أن فهم كلمة ما في نص، قد يتسبب في تغيير و تحويل الدلالة عما كانت عليه من قبل و من ثم فإن «**تحصيل معاني المفردات بالنسبة لإدراك المعنى الكلي بمثابة الحصول على اللبن لمن يريد إقامة البناء** » (1).

و من أمثلته قوله تعالى: ﴿ **سَبْـعًا مِنَ الْمَثَانِي** ﴾ (الحجر 87) فإن كان المراد به القرآن، فـ (من) للتبعيض و القرآن حينئذ من عطف العام على الخاص، و إن كانت الفاتحة فـ (من) لبيان الجنس، أي سبعاً من المثاني (2)و غير هذا كثير.

2-3- **مجموعة القرائن اللفظية و المعنوية:** و قد حصر **تمام** هذه القرائن التي تساهم في بناء المعنى الدلالي مع الشرح و التفصيل.

وما يزودنا به المقال قاصر عن تحصيل المعنى و ترقب أداء الدلالة في صورة واضحة، ما لم يستند إلى مجموعة من الظروف الخارجية، و الخضوع لمناسبات القول و للعلاقة بين المتكلم و المخاطب، إذ لا يتم التفاهم في أي لغة من اللغات إلا بمراعاة تلك المناسبات، وكل هذه الأشياء تؤثر في سيرورة وبيان المعاني العامة للتراكيب.

يقول " **د.تمام**" مؤكدا أهمية المقام في هيكلة المعنى الدلالي:« **المقام أو المعنى الاجتماعي الذي هو شرط لاكتمال المعنى الدلالي** » ويضيف بأن:« **العنصر الاجتماعي ضروري جدا لفهم المعاني**» ويتابع حديثه «**لا يكون وصولنا إلى هذا المعنى الدلالي إلا بالكشف عن المقام الذي قيل فيه النص**» (3)، ويمثل لذلك: هل يمكن بالمقال فقط أن

---

(1) طاهر سليمان حمودة، دراسة المعنى عند الأصوليين، ص 221

(2) الزركشي، البرهان، ج1، ص 303

(3) تمام حسان، اللغة العربية معناها و مبناها، ص 342.

نفهم المعنى المقصود من عبارة " **زيارة الأصدقاء تسعد النفس** " إننا لا نعرف من هذه العبارة –كما يقول تمام– ما إذا كان الأصدقاء زائرين أم مزورين ومثله قوله تعالى: ﴿ **قَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنَ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ** ﴾ (غافر 28) كيف نفهم هذه الآية، هل الرجل منسوب إلى آل فرعون أم أنه يكتم إيمانه منهم و ليس منتسباً إليهم، هذه العبارة الملبسة تصبح غير ملبسة إذا راعينا المقام الذي قيلت فيه (1).

ومن الواضح أن هذه المعاني (الوظيفي، والمعجمي، والمقام) يتصل بعضها ببعض اتصالاً وثيقاً، ولا يجوز الفصل بين أحدها و الآخر إلا لغايات الدرس التحليلي (2)، فالوصول إلى المعنى الدلالي عند "تمام" (الذي هو قمة تحليل المعنى اللغوي) قوامه مجموعة من المعاني تترتب ترتيباً معيناً يقول:« **فإذا انتهت الدراسات الجراماطيقية للمعنى، بدأت دراسة المعجم للكلمة، و عند نهايتها تبدأ دراسة المعنى الدلالي الاجتماعي في مجرياتها الخاصة**»(3)، أي أسبقية المعنى الوظيفي على المعجمي ومن ثم المعنى الدلالي، فأي دراسة للغة، لا بد من أن تسعى إلى الوقوف على المعنى الذي هو في المآل و النتيجة القصد من إنتاج المتكلم للسلسلة الكلامية بدءاً من الأصوات وانتهاء بالمعجم مروراً بالبناء الصرفي و قواعد التركيب، وما يضاف إلى ذلك كله من المعطيات المقام الاجتماعية و الثقافية (4).

---

(1) تمام حسان، الأصول، ص 304.

(2)أحمد محمد قدور ، مبادئ اللسانيات ، دار الفكر، دمشق، سوريا ،ط 2 (1999) ، ص 227.

(3) تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 268.

(4) أحمد محمد قدور ، مبادئ اللسانيات ، ص 280.

و الدكتور "عبد الجبار" يقف موقف الرافض لما جاء به "تمام" وذلك يتجلى من خلال:

أ. المقام شرط ثانوي لتحقيق و بيان المعنى الدلالي ذلك أن:« **ليس المقام بعنصر يتوقف عليه فهم المعنى المراد من النص كما يتوقف على فهم ألفاظه في معانيها المعجمية، وذلك لأن كثيراً من جمل اللغة لا تدل إلا على معنى واحد سواء نُظر إليها في ضوء سياقها الحالي أو لا، وهو ما يفسر فهمنا لكثير من النصوص في الكتب و الجرائد معزولة عن مقاماتها، و القرآن وهو نص لغوي قبل كل شيء جزء كبير منه نزل ابتداءً، ولم يكن له سبب نزول يوضح المقام الذي نزل فيه ويُفهم من مجرد معرفة معاني ألفاظه المفردة** »(1) .

فالمقام له دور ثانوي، وهو بهذا لا يكون مع المعنى المعجمي في درجة واحدة، ومن ثم فالعنصر المقامي عنصر غير قار لأنه ليس ضروريا دائما لفهم المعنى المراد، إلاّ في التراكيب الملبسة، لكن قد يكون للمقام دوراً ثانويا في بيان المعنى الوظيفي لكنه شرط أساسي في عملية التواصل .

ب.المعنى المعجمي هو المرتكز ولا يمكن الاستغناء عنه بأي حال حتى وإن تساهل "تمام" به، لكن يمكن التخلي عن المعنى المعجمي ما لم يتوجب عن ذلك معرفة حكم أو تكليف يقول " الشاطبي" (ت 790هـ) :«**قد لا يعبأُ بالمعنى الإفرادي إذا كان المعنى التركيبي مفهوما دونه**»، وقد ينتهي عن (المعنى المعجمي) إذا أودى إلى الاختلاف «**وظاهر هذا كله أنه إنما نهي عنه لأن المعنى التركيبي معلوم على الجملة و لا ينبني على فهم الأشياء حكم تكليفي** » (2) وأمثلة ذلك كثيرة مثل سؤال عمر– رضي الله عنه– عن "الأب" وغيرهما.

---

(1) عبد الجبار توامة ، القرائن المعنوية في النحو العربي ، ج5، ص 438.

(2) أبو إسحاق الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة ، شرح عبد الله دراز ، دار المعرفة للطباعة و النشر، بيروت ، لبنان ، ط2 (1996) ،ج2، ص 396.

مما يحيلنا على عدم اللجوء إلى البحث فيه ما لم يترتب عنه وعليه الآخر، ومن هنا يمكن القول بأن المعنى المعجمي هو الآخر غير قار نسبياً.

ج. المعنى الوظيفي نتيجة للمعنى الدلالي؛ ففي حين أدرجه "تمام" ضمن العناصر التي تؤدي إلى إجلاء عنه (المعنى الدلالي) يرى "عبد الجبار" أن المعنى الوظيفي هو ثمرة فهم المعنى العام للجملة (1)، إذ أن الإعراب قد لا يكون دقيقاً في غياب فهم المعنى المقصود، ويضرب مثلا بما يفعله معربو الشواهد الشعرية من ذكر المعنى المعجمي و الدلالي قبل الإعراب (1)، و"تمام" نفسه يعطي مثلا يبين جدوى هذا المعنى وارتباطه بمقام يعين على تحديد الوظيفة (صعدت علوا) إذ أن تعدد الوظائف واحتمالها مرتبط بفهم المعنى الدلالي في ضوء مقام معين ، فإذا فهمنا من المقام (التعدية) يكون المعنى (صعدت مكانا عاليا) وتتحدد وظيفة المفعول به ، وإذا فهمنا (التوكيد) فالمعنى حينئذ (علوت علواً) والوظيفة نائب عن المفعول المطلق، أما إذا فهمنا (السببية) كان المعنى (صعدت لأعلوا) والوظيفة مفعول لأجله(2).

وعلى الرغم من اعتراض "عبد الجبار" على ما ارتكبه "تمام" من هفوات لم يكن ليقع فيها لولا محاولته في بناء صرح لغوي لبنته الأولى الدلالة، ومن باب إبداء الرأي، فنحن لا نقول بأن "تمام" أخطأ التفكير و أساء التقدير بجعله المعنى الوظيفي جزءا من الأجزاء التي تقودنا إلى المعنى الدلالي، و لا نقول أيضا بأن "عبد الجبار" قد أصاب التفسير و أحسن التدبير فكل رأي صواب قد يحتمل الخطأ وكل رأي خطأ يحتمل الصواب، وانطلاقا من المقولة "نحن نعرب لكي نفهم، ونفهم لكي نعرب" يتبين لنا أنه في رأي كل منهما جانب من الصحة؛ ورغم الاختلاف في مكونات المعنى الدلالي كيف نفهمه، الوسائل التي تؤدي إليه يبقى مداره واحدا وهو «**ما يقصده المتكلم وينبغي على السامع**

---

(1) عبد الجبار توامة ،القرائن المعنوية في النحو العربي ، ج5 ، ص 439 وما بعدها .

(2) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 354.

المخاطب أن يفهمه»(1) كما يُعرف بأنه «**ذلك المعنى الإبلاغي الذي يفهمه جميع الناس**»(2)، وهذا يعني تفاعل أقطاب العملية التواصلية مما يوحي بالوعي التام لهذه العناصر في سبك الدلالة اللغوية، ذلك لأن مدار الأمر و الغاية التي إليها يجري القائل و السامع إنما هو الفهم والإفهام (3)، ولا سبيل إلى بلوغ ذلك إلا بواسطة المعنى الدلالي، فمثل المعنى الدلالي الذي يستخلصه المرء من الكلام اللغوي أشبه ما يكون بالمركب الكيماوي الذي تنحل فيه عناصر متعددة لتعطي شيئا واحد ليس فيه أجزاء متلاصقة أو أقسام متمايزة بل فيه صورة جديدة تولت من جماع ذلك كله (4)، تحولت إثرها المعاني الإفرادية المتعددة للكلم إلى دلالة واحدة انصهرت في بوتقة واحدة ممثلة في المعنى الدلالي ، وبدت الألفاظ المختلفة في التركيب كاللفظ الواحد .

3- علاقة المعنى المنطقي بالمعنى الدلالي:

يصادفنا في كثير من الأحيان أن نسمع تراكيب و جملا من مستخدم ما، تفتقد عنصر التسلسل و تفتقر إليه، فلا نفهم شيئاً مما يراد أو نفهم القليل ، ففي مثل قولنا (إلى محمد الدار جاء) يثير انتباهنا هذا الخلل فنرفض ذلك التركيب، و قد نطالب المستخدم بإعادة النظر فيما قاله من جانب الصياغة مثلاً، و قد يتأتى لنا أن نسمع من مستخدم آخر تركيباً سليماً، عناصره خاضعة للترتيب كقولنا (حملت الجبل أو شربت ماء البحر) لكن رفضنا يتجدد لمثل هذه التعابير و لعلنا نتساءل ما الذي يدعو إليه؟.

---

(1)عبد الله أحمد جاد الكريم ، المعنى و النحو ، ص 15.

(2) عبد الجبار توامة ، القرائن المعنوية في النحو العربي، ج5، ص440.

(3) أبو عثمان الجاحظ ، البيان و التبيين ، ص 76.

(4) أحمد محمد قدور ، مبادئ اللسانيات ، ص 227.

إنها قوانين العقل التي تسيطر على طرق و كيفيات الأداء و التركيب، ذلك السلطان القاهر الذي يتحكم في أساليبنا قبولاً أو عدولاً، و من المعلوم بداهة أن للمعنى الدلالي علاقة كبرى بالمعنى المنطقي أو بمقتضى ما يوجبه العقل، فنحن لا نعتمد تركيباً ما أو جملة ما بعيداً عن هذا الأصل و عزوفاً عنه « **فالمعنى الدلالي ليس فقط هو ذلك المعنى المركب الذي تصنعه ألفاظ النص و ظروفه و ملابساته، بل إن العقل بوصفه صانعاً للكلام أو له كثيراً ما يتدخل لصبغ ذلك المعنى** »(1) .

فللعقل الدور الرئيس في إحداث المعنى الدلالي«**من حيث هو الصانع لقوالب اللغة و تصريف شؤونها و نسج مثالاتها و نماذجها**»(2)، يقول الجرجاني:« **ليس الغرض بنظم الكلم أن توالت ألفاظها في النطق بل أن تناسقت دلالاتها و تلاقت على الوجه الذي يقتضيه العقل**»(3) فمن خلال هذه العبارة يتبين لنا أن توالي الألفاظ التي يحتويها نص ما، مع التناسق في الدلالات يمكن التعبير عنها بالمعنى الدلالي، تخضع لسيطرة و تحكم العقل و اقتضاء المنطق، و من ثم فإن التأليف و ضبط أجناس الكلام و إقامة دلالته لا يستقيم لها وجود إلا بالعقل (4).

وبعد هذا لعلنا نتساءل عن مكانة المنطق بالنسبة إلى المعنى الدلالي أو المعنى العام، هل يمكن أن نعتبره جزءاً أي هل يعد المنطق أو ما يرتضيه العقل في لغة معينة ونمط تفكير معين ضمن العناصر المشكلة للمعنى الدلالي أو خارجاً عنها باعتباره عنصرا يتحكم في صحته؟

---

(1) عبد الجبار توامة، القرائن المعنوية في النحو العربي، ج5، ص 423.

(2) نفس المصدر، ص 427.

(3) عبد القاهر الجرجاني، الدلائل، ص 102.

(4) عبد الجبار توامة، القرائن المعنوية في النحو العربي، ج5، ص 429.

من خلال ما أورده "عبد الجبار" في ظل حديثه عن المعنى العام يقودنا إلى وضع المعادلة التالية:

المعنى الوظيفي ⟸ المعنى الدلالي = المعنى المعجمي + المعنى المنطقي .

فالمعنى الوظيفي عنده يستلزم معرفتنا للمعنى الدلالي، هذا المعنى الذي يرتكز على المعنى المعجمي بوصفه عنصرا قارا، و المعنى المنطقي بوصفه عنصرا محددا له وفق مبادئ العقل الأساسية في التفكير.

ومن ثم نستطيع القول بأن العقل ذا دور ثنائي الفاعلية، حيث يساهم بدرجة أولى في تكوين الجمل و النصوص وبدرجة ثانية الحكم على صحتها ، ومهما يكن من أمر فإن هذا العنصر (العقل أو المنطقية) يحتاج إلى درس معمق أكبر مما وسعه مجال هذا البحث، إذ له أثر كبير في إجلاء المعنى الدلالي ، وسواء أكان جزءا منه باعتبار مشكلا له أو منفصلا عنه، أي باعتباره معياراً يحكمه، ينبغي الاستفادة من المعطيات التي يقدمها لنا لارتباطه بأهم القضايا على الإطلاق وهي التواصل.

المبحـث الثاني

المعنى الدلالي و التحليل النحوي

1-نظريات التحليل النحوي .

1-1-نظرية السياق و دورها في تحديد الدلالة .

1-2- نظرية الحقول الدلالية .

1-3- النظرية السلوكية .

1-4- النظرية التحويلية

1-5- النظرية التصورية

1-6- النظرية البنيوية .

1-7- النظرية الإشارية .

1-8- نظرية الصفات الدلالية.

2- إشارات إلى المعنى الدلالي في التراث اللغوي (النحوي)

01-نظريات التحليل الدلالي:

تعددت النّظريات التي ناقشت موضوع الدّلالة، و اختلفت وجهات النظر انطلاقاً من اختلاف المنطلقات و التصورات و من بينها :

1 -1 - نظرية السياق ودورها في تحديد الدلالة:

لقد فطن علماء العربية وعلماء الغرب إلى أهمية السياق في تحديد الدلالة، فأوّلوا هذا الجانب عناية كبيرة، يدلنا على ذلك تصريحاتهم في كثير من المواطن و المناسبات، وإشارتهم المبثوثة في ثنايا الكتب التي توحي بقيمة هذا المبحث.

تعريف السياق: أمّا المفهوم اللغوي، فقد تطرقت إليه المعاجم العربية مثل معجم مقاييس اللغة، لسان العرب، أما اصطلاحاً: علاقة الكلمة بما قبلها وما يليها من الكلمات.

يُعتبر السياق من أهمّ القرائن في فهم الكلام، و الدّلالة على معناه، فها هو "ابنُ القيم" (ت 751هـ) يؤكد تلك الأهمية بقوله:« **دلالة السياق فإنها ترشد إلى تبيين المجمل و القطع بعد احتمال غير وارد، وتخصيص العام وتقييد المطلق وتنوع الدلالة وهي من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم فمن أهمله غلط في نظره وغالط في مناظرته**»(1).

ولـ"عبد القاهر"الأثر الطيب في إجلاء ما لهذا الجانب من قيمة، حيث تعرض له من زاويتين إن صحّ القول.

1-الزاوية التركيبية: التي تتعلق بالوظيفة التبليغية يقول:« **ليس كلامنا فيما يفهم من لفظتين مفردتين نحو قعد وجلس ولكن فيما يفهم من مجموع كلام ومجموع كلام آخر**» (2).

---

(1)ابن القيم الجوزية ، بدائع الفوائد ، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، د ط، ج4، ص 09.

(2) عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص 270.

2- الزّاوية الفنيّة: و التي تتعلق بالمزية و الشرف، يتجلى ذلك من خلال قوله:**«ومما يشهد لذلك أنك ترى الكلمة تروقك وتؤنسك في موضع، ثم تراها بعينها تثقل عليك وتوحشك في موضع آخر»** (1)،فالقيمة تبرز من خلال إضفاء الحس الجمالي و المسحة الفنية للتعابير اللغوية، ويمتد الاهتمام أقصاه عند علماء الأصول بحكم تعلقه بالمقاصد الشرعية، فهذا "الشافعي"يقول:**«ومن الخطاب ما يبين سياقه معناه»** (2)،ومما يتصل به معرفة أسباب النزول، واشتراط المفسرين استحضار النص القرآني جميعه عند تفسير بعضه، فبفضل التركيب و إيراده في سياق ما، تُحدد الدلالة ويفهم الخطاب، ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿ **ذُقْ إنّكَ أَنْتَ اَلْعَزِيزُ اَلْكَرِيمُ**﴾ (الدخان49) فظاهر العبارة مدح وحقيقتها التحقير و الاستهزاء قال تعالى﴿ **إنّهُم أُنَاسٌ يَتَطّهَرُونَ**﴾ (النمل56) الظاهر مدح ، ولكن السياق يدل على أنّ المتكلمين لا يريدون بها المدح بل الذّم، ذلك أنّ هذا قول الكفار في لوط و آله،عندما نهاهم عن الفاحشة، وبعد هذه الإشارة الموجزة عن اهتمام العرب بالسياق .

نعرض **باختصار** جهود الغربيين، حيث يطالعنا "دوسوسير" بقوله:«إن **قيمة أيّ اصطلاح تتحدد تبعاً للمحيط الذي تذكر فيه»** (3) وتوضيحه أن قيمة العلامة مرهونة بتموقعها ضمن علاقاتها الاستبدالية و التركيبية، التي يمكن أن يسمح بها نظامها البياني، وليس بما يقتضيه معناها الذاتي الوضعي(4).

كما يرى "أولمان" أن المنهج السياقي يجعل المعنى سهل الانقياد للملاحظة و التحليل الموضوعي ، مما جعله يقرر بأنه لا يتحدد معنى الكلمة إلا من خلال السياق.

---

(1)عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص 93.

(2) أحمد نعيم كراعين ، علم الدلالة بين النظرية و التطبيق ، ص 86.

(3) نفس المرجع، ص 103.

(4) دبة الطيب ، مبادئ اللسانيات السوية دراسة تحليلية ابستمولوجية ، دار القصبة، الجزائر، ط1، ت 2001،ص52.

ولعلنا لا نجانب الصواب إذا قلنا بأن النظرية السياقية وما يتعلق بها، ارتبطت ارتباطاً وثيقا بـ"فيرث" يقول:«**إنّ التصّور الأساسي لعلم الدلالة يقوم على سياق الحال**»(1)، هذا وقد جعل الدلالة الصوتية و الصرفية و النحوية و المعجمية كلها خادمة
لدلالة السياق، كما بيّن أنّ السّياق يحمل في ثناياه جزءاً من ثقافة المتكلمين وصورة من بيئاتهم الاجتماعية (2)، ويمكن أن نميز عنده نوعين من السياق:

*السياق الداخلي: يتمثل في العلاقات الصوتية و الصرفية و النحوية و الدلالية بين الكلمات داخل التركيب.

*السياق الخارجي: يتمثل في السياق الاجتماعي أو سياق الحال بما يحتويه، وهو يشكل الإطار الخارجي للحدث الكلامي(2).

كما يعتبر السياق أو المقام شرطا لاكتمال الدلالة، إذ أن وضوح الوظائف أو العلاقات التي تقدمها فروع علم اللغة، لا يؤدي إلى معرفة هذه الدلالة(3)، وعلى الرّغم مما يميز هذه النظرية إلا أنها لم تسلم من النقد، لكّننا من السّهل أن نسخر من النظرية السياقية مثلما فعل بعض العلماء، وأن نرفضها باعتبارها غير علمية، لكن من الصعب أن نقترح البديل، ومن الصعب أيضا أن نرى كيف يمكننا رفضها دون إنكار الحقيقة الواضحة التي تقول بأن معنى الكلمات و الجمل يرتبط بعالم التطبيق، إنّ مزية اتجاه "فيرث" أن شرع في عرض صياغات جزئية للمعنى فحسب، وقد يكون هذا هو كل ما نأمل في بلوغه في أي وقت(3)،إن الملاحـظة التي نسجلها من خلال بحثنا في هذا العصر وجود ثلاث اتـجاهات:

---

(1) أحمد نعيم كراعين ، علم الدلالة بين النظرية والتطبيق ، ص 102.

(2) حلمي خليل ، الكلمة دراسة لغوية ومعجمية ، ص 162 وما بعدها.

(3) بالمر ، علم الدلالة إطار جديد ، تر صبري إبراهيم السيد، دار المعرفة الجامعية، مصر،د ط ، ت 1995، ص 80.

أ.مقتنع بأهمية السياق في توجيه الدلالة مع المبالغة أحيانا.
ب. ينكر السّياق مطلقا حيث يرى أنه بالإمكان معرفة معنى الجملة دون وجود السياق، وأننا باعتبارنا متكلمين باللغة يجب أن نعرف معنى الجملة قبل أن نستخدمها في أي سياق، وبناء على ذلك فإن المعنى يظهر مستقلا عنه ويستطيع اللغويون أن يدرسوه ويجب أن يفعلوا دون إشارة إلى السياق (1).
ج. السّياق أمر ثانوي وفرعي، وهذا ما يمثله التحويليون الذين يرون أن الظواهر ترتبط من حيث المبدأ بشروط نحوية خالصة قابلة للتشكيل على نحو محكم، وأنّ العوامل غير النحوية مما يلابس النحو ويتداخل وإياه كمثل عقيدة المتحدث إزاء العالم الذي يعيش فيه ، و الفروض القبلية وأثار وموقف الخطاب و استراتجيات الجنس وهكذا، لا تلعب إلا أدواراً فرعية في تشكيل المستويات المتفاوتة لأصولية الجملة أو كونها مقبولة لدى أبناء اللغة، كما أنهم يعتقدون أن التفسير غير النحوي خطيئة لا يجوز لنا أن نفارقها إلا أن تفشل التشكيلات النحوية المحكمة، وأنّ العوامل غير النحوية مما يمكن تشكيله بأحكام قليلة الأهمية في نظرية النحو (2).

ومهما يكن الأمر فإننا نخلص إلى أنّ نظرية السياق نظرية خصبة وصارمة إذا طبقت بحكمة، فهي تعتبر حجر الأساس–كما يرى أولمان– في علم المعنى (3)، ومن ثم فإنه من الصعب إلغاء جانب له أثره الكبير في الدراسة اللغوية؛ إذ أنّ معرفة السياق وسيلة ضرورية للتّمكن من إيجاد المعنى الصحيح، وهذا ما يوجب تبنيّ الرأي الذي يُلِحّ على " أهمية السّياق أو الموقف أو المقام "، ويصبح الوصول إلى اللغة من حيث هي آلة لا يتأتى إلا بعد توفر إطار يشمل العوامل التالية: المتكلم، و المستمع، والأشياء (4).

---

(1) نفس المصدر، ص 70 وما بعدها، لكننا نرى بأنه ليس هناك دليل على أن معرفة معنى الجملة لا يستلزم معرفة السياق الذي تستخدم فيه.

(2) نهاد الموسى ، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ، دار البشائر و التوزيع، الأردن، ط2 ،ت1987، ص 84.

(3)طاهر سليمان حمودة ، دراسة المعنى عند الأصوليين ، ص 218.

(4) نهاد الموسى ، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ، ص 93.

2- **نظرية الحقول الدلالية (المجال الدلالي):**

تقدمت المدرسة الألمانية بنظرية الحقول الدلالية أو المجال الدلالي، و التي لعبت دورا هاما في دراسة المعنى، فإذا كنا نعلم أنّ معنى الكلمة يتحدد من خلال السياق الذي وجدت فيه، فإنّه من الممكن أيضا أن تتحدد عن طريق رصد و تتبع الملامح الدلالية باستقراء استعمالها، فيقوم أصحاب هذه النظرية بتحديد معنى الكلمة من خلال مجموعة من الكلمات المتقاربة التي تمتلك علاقة تركيبية لكلمات القرابة، أو الكلمات التي لا تفهم إلا من خلال علاقة بنائية (1).

وقد انطلق أصحـاب هذه النظرية من فكرة منطقية أساسها أن المعاني لا تكون منعزلة في الذهن، بل لا بدّ لإدراكها من ارتباط المعنى بمعنى أو معان أخرى، فلفظ غابة لا يمكن أن نتصوره بعيدا عن لفظ نبات أو شجرة، ولفظ رجل لا يمكن أن نتصوره بعيدا عن لفظ إمرأة، ولفظ إنسان لا يمكن أن نتصوره بعيدا عن الحيوان، وعن ذلك يقول اللساني الفرنسي:«**إنّ الذهن يميل دائما إلى جمع الكلمات و إلى اكتشاف عرى جديدة تجمع بينها، فالكلمات ترتبط دائما بعائلة لغوية**»(2) .

وملخص النظرية أن المعجم الإفرادي للغة ما يتركب من مجموعة كلمات ذات علاقة تسلسلية تدريجية، أي حقول إفرادية، وتغطي كل مجموعة من هذه الكلمات حقلا مفهوميا أو معرفيا معينا، ويتكون هذا الأخير من وحدات مترابطة فيما بينها، لا يمكن أن تفصل عن بعضها، أو بتعبير آخر هو:«**مجموعة مفاهيم تنبني على علائق لسانية مشتركة، ويمكن أن تكون لها بنية من النظام اللساني**» (3).

1.تنتمي الوحدة المعجمية إلى حقل واحد لا أكثر.

2.لا يمكن أن توجد وحدة معجمية بدون حقل.

3. لا يمكن دراسة الكلمات مستقلة عن تركيبها النحوي أو السياقي .

---

(1) حسام الدين زكي، أصول تراثية في علم اللغة، دار غريب للطباعة و النشر، القاهرة د ط، د ت، ص 262.

(2) فندريس ،اللغة، ترجمة الدواخلي و القصاص ، المكتبة الأنجلو مصرية ، القاهرة ، مصر ، ص 333.

(3)حسام الدين زكي ، أصول تراثية في علم اللغة، 263،264..

ويعتمد المعجم المؤسس وفق هذه النظرية أساسين هما:

أ. وضع قائمة بمفردات اللغة.

ب. تصنيف هذه المفردات وفق حلقات المفهوم .

هذا التصنيف يعتمد مقاييس تختلف من باحث إلى آخر، ومن أهمها:

1- اعتماد مقياس المعاني المعجمية.

2- اعتماد مقياس المتفرعات المورفونولوجية .

3- اعتماد التفرعات الاشتقاقية .

ج- اعتماد مقياس الكلمات الأساسية و الهامشية

أما على مستوى الدّرس اللغوي العربي: فإنْ لم تسم بعض المعاجم العربية بالمصطلح الحديث لمعاجم الحقول الدلالية، فإنها تحمل تشابها كبيرا بينها، وسميت بمعاجم الموضوعات، فكلا المعجمين يقسم الأشياء حسب المفاهيم و الموضوعات، وكلاهما يعالج الكلمة تحت هذا التقسيم، ومن أهم الموضوعات التي عولجت على مستوى الدرس اللغوي العربي:

1-**خلق الإنسان:** و ممن ألّف فيه: النضر بن شميل (ت 204 هـ)، أبو عبيدة (ت210هـ)، الأصمعي (ت215هـ)

2-**الخيل:** و ألّف فيه الأصمعي.

كما توجد معاجم أخرى جمعت العديد من الموضوعات المصنفة في مؤلف واحد: الألفاظ (لابن السكيت)، المخصص لابن سيدة (ت458هـ) وتتلخص أهمية هذه النظرية في :

أ- الكشف عن أوجه التشابه و الاختلاف بين الألفاظ المنضوية تحت حقل معين.

ب- هذا التصنيف يجعل اللغة في شكل تجميعي تركيبي.

ج- التمييز الدقيق للمفردات، الذي يمدنا به تحليل اللغة إلى قائمة كلمات لكل موضوع على حدى (1).

---

(1)ينظر حسام الدين كريم زكي ، أصول تراثية في علم اللغة ، ص262 و ما بعدها .

3-1 **النظرية السلوكية:**

ويمثل هذه النظرية **(بلومفيلد)**، إذ ينطلق من اعتبار اللغة مظهراً لغوياً سلوكياً قائماُ على المثير و الاستجابة، و المتكلم في هذه الحالة واقع تحت تأثير خارجي، وعليه يكون المعنى هو المقام الذي يفصح فيه المتكلم، وقد قسمه إلى معان " مركزية وهامشية و استعارية و منقولة".

و قد عُرف عن النظرية إهمالها للمعنى، انطلاقاً من اعتباره أضعف نقطة في دراسة اللغة، محاولة في إخراج المعنى من مستويات الدرس اللغوي إلى ظاهره سلوكية فحسب(1).

إلا أننا لا نعدم في كتابه **اللغة** نصوصاً عكست اهتماماً بالمعنى لا يقل عن الاهتمام بالمستويات الأخرى.

و قد ارتكزت في جوهرها على أسس علمية أهمها :

أ – عدم الاهتمام بالجوانب الذهنية كالعقل،والتطور، والفكرة و إبعاد التحليل النفسي المعتمد أساساً على الاستبطان.

ب – التقليص من دور الدوافع و القدرات الفطرية في الظواهر السلوكية، و إعطاء أهمية قصوى لعملية التعلم في اكتساب النماذج السلوكية، و كثيراً ما تنسب الظواهر إلى البيئة و الوراثة، لا إلى اللغة ، إلا أن هذه النظرية لم تسلم من بعض الانتقادات أهمها :

1 – صعوبة تحديد الملامح المتصلة بالمثيرات والاستجابات خاصة في الأحداث المعنوية (الحديث عن الشعور).

2 – السلوك الإنساني عامة و اللغوي منه غير متوقع دائماً فقد يتغير السلوك لنفس المثير لسبب ما.(2)

---

(1) انظر أحمد الكراعين ، علم الدلالة بين النظرية و التطبيق، ص 91.

(2) إبراهيم الدسوقي، علم الدلالة ، ص 30

4-1 **النظرية التحويلية:**

قاد هذه النظرية " **نوام تشومسكي** "، و قد اهتمت بالمعنى اهتماما كبيرا، إذ تنطلق من أن اللغة أو الكلام يتكون من الصورة اللفظية (التي يطلق عليها البنية السطحية)، و الصورة الدلالية (البنية العميقة)،في محاولة لإنتاج عدد غير متناه من الجمل والتراكيب، و هذا ما عرف بالتوليد (1) .

و الجدير بالذكر هو أن المعنى قد نال حظاً وافراً من اهتمام أتباع **تشومسكي** ، حيث يرى بعضهم أنه قلب العناصر اللغوية وأهمها:و تبلورت النظرية التوليدية التحويلية لتصل إلى مفهوم " الدلالة التوليدية"،والتي أسهمت بدور فعال في تحليل العناصر الدلالية المكونة للكلمة ثم الجملة،فمن الجمل ما هو صحيح التركيب، صحيح الدلالة،و منها ما هو صحيح التركيب غير صحيح الدلالة كالعبارة القائلة « **الأحلام الخضراء التي تنام غاضبة**».

و قد اشترط أصحاب هذه النظرية لصحة الدلالة ملائمة العناصر بعضها مع بعض، فاعتبروا جملة "**اشتعل الثلج**" جملة غامضة، في حين أن جملة " اشتعلت النار" جملة صحيحة لتلاؤم عناصرها(2).

5-1 **النظرية التصويرية :**

تنطلق هذه النظرية في تعريفها للمعنى على أنه صـورة عقلية بين الدوال و المدلولات: أي الصورة التي تحضر إلى أذهاننا عند النطق باللفظ و دلالته في العالم الخارجي، و السبب يعود إلى اختلاف دلالة كل كلمة، و انفرادها بتصوير خاص، تعتبر النظرية رداً على المنكرين للعلاقة المنطقية بين الـلفظ و المعنى، فالربط بين اللفظ و مدلوله من خلال التصور العقلي هو تداع للمعاني، فعند ذكر كلمة ما يحضر في أذهاننا تصورها، و عندما نتصور معنى ما فإننا نفكر في الكلمة المناسبة له (3).

---

(1) انظر أحمد الكراعين ، علم الدلالة بين النظرية و التطبيق، ص 94.

(2) حلمي خليل، مقدمة لدراسة علم اللغة، ص 163.

(3) إبراهيم الدسوقي ، علم الدلالة،ص 27 .

6-1 **النظرية البنيوية :**

عرف الدرس اللغوي الغربي الحديث مصطلح علم الدلالة sematitice، و ذلك في مطلع القرن السابع من خلال كتاب (**جون سبنسر**)، ليستعمل من طرف اللغوي الفرنسي **ميشيل بريل،** ثم بمصطلح المعنى اللغوي سنة 1900 ، إلا أنه عني في هذه الفترة بالدراسة التاريخية لتغييرات معاني الكلمات ، ليتوسع فيما بعد و يحظى باهتمام العلوم الإنسانية الأخرى، و منطلق هذه النظرية هو دراسة اللغة كما هي موجودة بالفعل، ودراسة العلاقات المعنوية الثانية للمعنى وقد عُرف هذا المنهج بالوصفي **Synchoronic** ، الذي أرسى معالمه **(دو سوسير)** رائد النظرية البنيوية، من خلال عناصره المتداخلة، و التي لا يمكن فصلها عن بعضها لكون العلاقة بين الدال و المدلول هي علاقة استلزامية فهما كوجهين لعملة واحدة، و تمثل الدلالة بينهما القيمة النقدية لهذه العملة(1).

وهذه النظرية جاءت ردا على المنكرين للعلاقة المنطقية بين اللفظ والمعنى، ومن المنادين بها "**أوجدن**" و "**ريتشارد**" ، وكتابهما "**معنى المعنى**"(2)، ومن هنا يكون المعنى هو خلاصة الربط بين الاسم الذي يمثله اللفظ،وبين التصور الموجود في الذهن (المدلول)(3).

---

(1) أحمد الكراعين ، علم الدلالة بين النظرية و التطبيق ، ص90.

(2) إبراهيم الدسوقي، علم الدلالة، ص 26 و ما بعدها.

(3) نفس المرجع ص 21 و ما بعدها.

7-1 **النظرية الإشارية**:وتنطلق هذه النظرية من فكرة مفادها أنّ بعض الكلمات ترمز فعليا إلى أشياء موجودة في العالم الخارجي، وبعضها الآخر لا تنطبق عليه هذه الصفة، وعليه تقسم الكلمات في اللغة إلى:

كلمات Objet : ويمكن تعلمها بالإشارة إليها هذا قلم، هذا كراس........إلخ.

-كلمات قاموسية الظاهر lexical: ويمكن تعلمها انطلاقا من الصفات الأساسية للشيء المسمى الموجود في الاسم كتعريف الكرسي حيث أنه شيء نجلس عليه، وهو قطعة من الأثاث (1).

8-1 **نظرية الصفات الدلالية**:

ويطلق عليها اسم نظرية التحليل المكوناتي،نظرية التحليل الدلالي أو النظرية التحليلية وترتبط هذه النظرية بالنهج التركيبي في تحليل المعنى، وتعد أعمال اللغوي الدنماركي"لويس هيمسلف" بداية حقيقية لها ثم تليها أعمال "جورج مونان" و "جيرو" و "برناربوتي"(2).

ويذهب أصحاب هذه النظرية إلى أنّنا نستطيع تحديد معنى كل كلمة بعدد من المكونات والملامح المميزة عن غيرها فكلمة كرسي تتحدد دلالاتها بجماد + معدن(خشب، حديد.....)+ذو قوائم + ذو مسند + خاص بالجلوس فإذا غيرنا الملمح الأخير مثلا و قلنا مخصص لإثنين سيتحول من كرسي إلى أريكة .

---

(1) إبراهيم الدسوقي، علم الدلالة ، ص21.

(2) انظر د.خليفة لوجادي ، محاضرات في علم الدلالة نصوص وتطبيقات، ص80.

وتتم عملية التحليل الدلالي من خلال تحديد مجموعة الكلمات ذات الخصائص المشتركة أو المتباينة، ثم تحديد الملامح الدلالية لمعنى كل كلمة من هذه الكلمات من خلال استقراء مجموعة من السياقات التي ترد فيها الكلمات، و التي نستطيع من خلالها تحديد العناصر التي تحملها الكلمة، وبهذا يمكن التفريق بين مجموعة الكلمات المترادفة أو ذات الملامح المشتركة (1).

وعلى أية حال فقد حاول أصحاب هذه النظرية بشكل علمي منظم الوصول إلى نظرية تكون قادرة على إيضاح معاني الكلمات ، و العلاقات بينها و بيان كيفية تفاعل الكلمات باستعمالها في السياق من ناحية وتحليلها من خلال مجالها الدلالي الذي تكون فيه من ناحية أخرى(2).

---

(1) انظر نفسه المرجع ، ص 259.

(2) أنظر: نفس المرجع ، ص 261.

02- إشارات إلى المعنى الدلالي في التراث العربي (النحوي):

إن فهم القصد من الخطاب أمر جد ضروري ، و يتمثل في التواصل و التبليغ، كان لزامًا على كل فرد مراعاة هذه المقاصد خلال استعمال تركيب من التراكيب ، فلا يمكن معرفة ذلك و تجليته إلا بفضل استيعاب المعنى الدلالي، ولقد لاحت إشارات من القدماء إلى هذا المعنى على الرغم من عدم وجود بحث قائم بذاته .

لقد طبق القدماء مفهوم المعنى الدلالي أثناء تعرضهم لتحليل الجمل و النصوص ، وما أورده "سيبويه" في ثنايا كتابه خير دليل و أصدق شاهد ، فكما أنهم عنوا بالدلالة الإفرادية عنوا بالدلالة العامة ،كلما ألجأهم إلى ذلك التركيب ومحاولة فهمه ، ومن ذلك قولهم:(هذا عبد الله منطلقا) فالمعنى أنه "عبد الله" في حال إنطلاقه وفي حالة أخرى كتوقفه مثلا يسمى : زيد أو عمرو، ومن ثم فالجملة خاطئة دلاليا، إلا إذا ربطناها بمقام معين يوجب صحتها، ويربط "سيبويه" الحسن و القبح بالدلالة العامة وحال المخاطب و الفائدة المرجوة من الخطاب ، وقد أدرج أمثلة تقف عندها الصحة الدلالية المتوخاة ، ففي باب "تخبر فيه عن النكرة بنكرة" يذكر قوله :«**(كان رجل ذاهبا) فليس في هذا شيء تعلمه كان جهله، ولو قلت (كان رجل في قوم عاقلا) لم يحسن لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا عاقل و أن يكون من قوم ، فعلى هذا النحو يحسن و يقبح** »(1).

ويقول أيضا:«**ألا ترى أنك لو قلت كان إنسانا حليما أو كان رجلا منطلقا كنت تلبس لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا إنسان هكذا**» (2)، كما تحدث عن دور المقام في إبانة المعنى العام للتراكيب حيث يرى أن هناك جملا و تراكيب ملبسة ولا يتسنى إيضاحها بأي حال إلا من خلال إدراك المقام التي ذكرت فيه ، فجملة (أتاني رجل) ونفيها

---

(1) سيبويه ، الكتاب ، ج1، ص54 وما بعدها

(2) نفس المصدر ، ج 1 ، ص 48.

(ما أتاك رجلٌ)، تتعرض للاحتمال الدلالي الذي يتحدد في ضوء مقام ، فإذا كان يريد واحد (العدد) فالمعنى أتاك أكثر من رجل ، و إذا كان القصد (الجنس) فالمعنى ما أتاك رجلٌ بل امرأة، و إذا قصد (الرجل في قوته ونفاذه) فالمعنى ما أتاك رجلٌ،أي أتاك الضعفاء (1)،كما يذكر أن سبب الاتساع في الكلام و الاختصار يرجع إلى فهم هذا المعنى ،ففي قوله تعالى: ﴿**مَثَلُ الذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الذَّي يَنْعَقُ بِمَا لا يَسْمَعُ إلا دُعَاءً وَنِدَاءً**﴾ (البقرة 171) فلم يشبهوا بما ينعق ، و إنما شُبهوا بالمنعوق به الذي لا يسمع ، لكنه جاء على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطب بالمعنى ، ومثله من كلامهم (بنو فلان تطؤهم الطريق) يريد أهل الطريق (2).

وفي نص "سيبويه" نقع على أصل من الأصول الهامة التي تتبني عليها العملية التخاطبية، وهي "علم المخاطب بالمعنى"فذلك يعني أن استيعاب المعنى العام الذي يقصده المتكلم من حديثه وعلم المخاطب به إشارة إلى التجوز في بعض الأحيان مادام الاتصال قائما ، وهاهو "ابن جني" يشير إلى المعنى الدلالي من خلال قوله:« **لا تنقض أول كلامك بآخره**»(3)، فنظرا لطبيعة اللغة الرافضة للمحال و النقض والتي يلعب فيها المعنى المنطقي دورا كبيراً وجب أن نعي هذا المعنى في إطار شمولي دون قصر النظر في الجزئيات ومن الأمثلة التي طرحها قوله : "**أتيك أمس**"، ويذكر في باب توجه اللفظ الواحد إلى معنيين مجموعة من الأمثلة تؤكد ضرورة فهم المعنى الدلالي للتراكيب انطلاقا من تحديد (الصيغة،و المبنى،و المعجم،و الوظيفة)،ومن بينها قولهم : زاحم بعود أو دع و المعنى

---

(1) سيبويه، الكتاب ،ج 1 ، ص 212،213..

(2) نفس المصدر، ج1، ص 212،213.

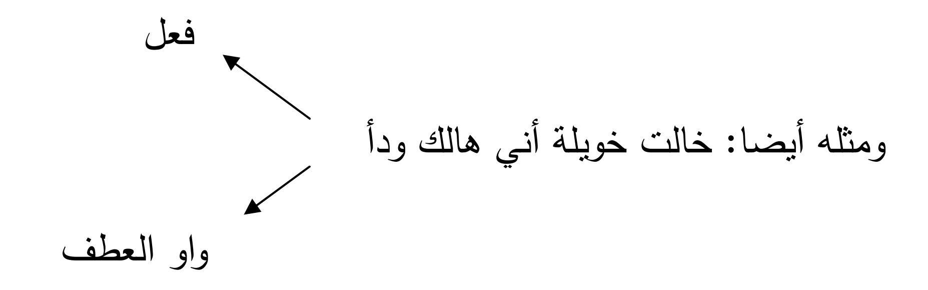
(3) ابن جني ، الخصائص ، ج3، ص 388.

زاحم بقوة أو فأترك ذلك ، لكن البعض توهم وذهب إلى أن (أودع) صفة لعود ، كقولهم بعود أوقص أوطف، ومنه بيت الصماح(1).

وَ مَا جَلَسَ أَبْكَارٌ أَطَاعَ لِسَرَحْهَا حِيْنَ تَمُرُّ بِالوَادِيَيْنِ وُشُوعُ

ففيه قولان: 1. وشوع: أي كثير ،ومنه إني امرؤ أتوشع بالكذب.

2. واو العطف : و الوشوع ضرب من النبات.



فانظر كيف يؤثر ذلك في فهمنا للمعنى الدلالي العام، ومن ثم التأثير في الغرض والمقصود ، ويذكر من جهة أخرى يدلل به على هجنة الإعراب الذي لا يولي المعنى أولوية يقول عند تعرضه لقول الشاعر:

إِلَى اللهِ أَشْكُو بِالمَدِينَةِ حَاجَةٌ وَبِالشّامِ أُخْرَى كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ؟(2)

أن الجملة في موضع "بدل"من" حاجة" فكأنه قال: إلى الله أشكو هاتين الحالتين تعذر التقاؤهما هذا أحسن من أن تقتطع قوله" كيف يلتقيان" مستأنفا لأنه إنما يشكو، تعذر التقاؤهما، ولا يريد استقبال الاستفهام عنهما (3).

---

(1) البيت أورده ابن جني في: الخصائص، ج 3 ، ص170.

(2) لم يورد ابن هشام ذكرا لصاحب البيت، انظر مغني اللبيب ص 372

(3) ابن جني، المحتسب، ج2، ص 208.

ولقد أسهب كل من "ابن هشام" و"الجرجاني" في الحديث عنه، فللجرجاني نظرة متميزة،إذ فطن إلى أهمية التركيب بما عليه من دلالات تعين على بلوغ القصد و الغرض يؤكد هذه النظرة حديثه عن التأليف و النظم و التعليق فهو يذكر أن الفصاحة لا تتعلق باللفظ منعزلا، و إنما بدخوله التأليف ومن جهة أخرى التفاصيل والمزية مرجعها من حيث هي كذلك يقول:« **فالألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة ولا من حيث هي كَلِمٌ مفردة و أن الألفاظ تثبت لها الفضيلة و خلافها في ملائمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها وأن الفضل ما بينها وحصل من مجموعها**» (1) ،إن هذا التفاضل ينشأ نتيجة رصدنا للمعاني العامة للتراكيب دون الغفلة عن اتحاد أجزاء الكلام يقول:«**اعلم أن مثل واضع الكلام مثل من يأخذ قطعا من الذهب أو الفضة فيذيب بعضها في بعض حتى تصير قطعة واحدة ، وذلك بأنك إذا قلت (ضرب زيد عمرو يوم الجمعة ضربا شديدا تأديبا له) فإنك تحصل من مجموع هذه الكلم كلها على مفهوم هو معنى واحد لا عدة معاني كما يتوهمه الناس ، وذلك لأنك لم تأت بهذه الكلم لتفيده أنفس معانيها ....**» (2).

فالمعنى الدلالي ينتج عن ضم كلمة إلى أخرى وتلاؤمهما في المعنى ومنه لا يمكن فهم المعنى الدلالي إلا من خلال التراكيب كما أن محاولة تجزئته لا تستقيم، يقول في معرض حديثه:«**...و إن أنت حاولت قطع بعض الألفاظ عن بعض كمن يكسر الحلق ويفصم السوار**»(3)، فالمعنى الدلالي في شاكلته عبارة عن كل متكامل يشمل التعابير التقريرية المجردة؛ أي على المستوى العادي ، و التعابير البلاغية الفنية التصويرية؛أي على المستوى العالي ذاك الذي تتراءى فيه معالم الفضل و الحسن .

---

(3) عبد القاهر الجرجاني ، الدلائل ،ص 98،99.

(4)نفس المصدر ، ص 388،389..

ولعل أكثر ما يتعلق بالمعنى الدلالي عنده ثلاثة أشياء (الإفادة،و القصد،و عناصر الخطاب)، فالإفادة شرط أساسي ولا تجنى من الكلمة وإنما التركيب معقلها يقول:**«الألفاظ المفردات التي هي أوضاع اللغة لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها و لكن لأن يضم بعضها إلى بعض فيعرف فيما بينها فوائد»** (1) ، كما يراعى القصد الذي ينطوي عليه كل من المتكلم و السامع اللذان يعتبران وسيلة ضرورية للتواصل، وإثبات المعنى الدلالي انطلاقا من أغراضهما يرتكز عليها الأول في التشكيل و يستند إليها الآخر في الفهم ، و النصوص التي تنم عن هذا كثيرة منها قوله:**« إنما يكلم بعضهم بعضا ليعرف السامع غرض المتكلم ومقصوده**" ويقول أيضاً:" **وجملة الأمر أن الخبر و جميع الكلام معان يُنشئها الإنسان في نفسه ويصرفها في فكرة ويناجي بها قلبه ويراجع فيها عقله وتوصف بأنها مقاصد و أغراض»** (1).

هذا وقد ألح"الجرجاني" على ارتباط المعنى الدلالي بالمسائل و القضايا المنبثقة من رحم اللغة، ويتجلى ذلك من خلال أبواب عديدة (كالتقديم والتأخير، والاستفهام، والنفي) وتعد فكرة الوجوه و الفروق التي جاء بها مرتكزا بالغ الأهمية في مدار المعنى الدلالي؛ ذلك أن هذا المعنى يتأثر بنوع البنية الشكلية ويرتبط بها (2) فأي تغيير تتعرض له الأشكال يؤدي ضرورة إلى تغيير المعنى (الدلالي)، يقول "**الجرجاني**" :**«من شأن المعاني أن تختلف بها الصور»** (3) وفي سياق آخر أن:« **من شأن المعاني أن تختلف عليها الصور وتحدث فيها خواص ومزايا بعد أن لا تكون»** (4)، و المتصفح لكتابه يدرك تمام الإدراك احتفاء

---

(1)عبد القاهر الجرجاني ، الدلائل ، ص487،488.

(2)أبو السعود حسنين الشاذلي ، الأدوات النحوية وتعدد معانيها الوظيفية ، ص 54.

(3) عبد القاهر الجرجاني ، الدلائل ، ص398.

(4) نفس المصدر ، ص 435.

"عبد القاهر" بالدلالات العامة للتراكيب التي تنشأ عن النظم و تأليف الكلم بعضها ببعض ، وهذا المعنى أو مدلول العبارة – كما يُسميه– "معنى تواصلي" ، حيث يصرح بأن البدوي الذي لم يسمع بالنحو ولا يعرف القواعد يستطيع بطبعه وتلقائيا رصد المعاني وفهمها دون لبس ، فالاعتبار بمدلول العبارات لا بمعرفة العبارات ، إذ أنه بمجرد سماع تركيب ما كقولنا (جاء زيد راكبا) و (جاء زيد راكب) تتبدى لنا معالم التمايز بين التعبيرين ولا ضير في كونها حالا أو صفة (1)

إن فهم هذا المعنى الذي يعد الغرض منه تواصلياً و تبليغياً هو نفسه الذي جعل الأعرابي يتساءل عندما يسمع قول المؤذن " أشهد أن محمداً رسول الله " عن تمام المعنى، و يستنكر على دراية بأن المعنى و المقصود لم يكتمل و لم يتوفر على الفائدة المتوخاة في كل التركيب، فاستيعابنا لهذا المعنى يرشدنا إلى ضبط و تحقيق الأغراض و المقاصد (الفهم و الإفهام) و من ثم نميز في المعنى الدلالي جانبين :

1 . تواصلي (درجة أولى)

2 . وظيفي (درجة ثانية)

أما وظيفة المعنى الدلالي ، أي تحديد الوظائف و الأبواب النحوية على أساس فهمنا إياه نجد **الجرجاني** يذكر بأنه : «**قد يعمد عامد إلى نظم كلام بعينه فيزيله من الصورة التي أرادها الناظم له و يفسدها عليه من غير أن يحول منه لفظاً عن موضعه أو يبدله بغيره أو يغير شيئاً من ظاهر أمره على حال** »(2)، و المعنى أنه قد يكون هناك كلام لا يتغير نظمه إلا أن دلالته تتغير، و يفسد الغرض تبعاً لضبط الوظيفة النحوية (مبتدأ، خبر..)

---

(1) عبد القاهر الجرجاني،دلائل العبد القاهر الجرجاني،دلائل الإعجاز ، ص 392.

(2) نفس المصدر، ص 357

فيما يوهمه الظاهر، و يمثل لذلك بقول **أبي تمام :**

لُعَـابُ الأَفَاعِي القَاتِلاتِ لُعَابُه * وَ أَرَى الجَنَى اشْتَارَتْه أَيْدٍ عَوَاسِـلُ(1)

مبتدأ خبر

فهذا الإعراب أو التحليل أفسد عليه كلامه و أبطل الصورة التي أرادها فيه، إذ أن المعنى العام الدلالي و الغرض المراد تشبيه مداده بأرى الجنى معنى أنه إذا كتب في العطايا و الصلات أوصل به النفوس ما تحلو مذاقه عندها و أدخل السرور و اللذة عليها، و لا يتحقق هذا المعنى إلا بجعلنا (لعابه) مبتدأ مؤخر و لعاب الأفاعي خبر، في حين أن التقدير السابق يبطل هذا المعنى، و يمنع منه البتة و يخرج بالكلام إلى ما لا يجوز أن يكون (شبه لعاب الأفاعي بالمداد) (2) ، و يذكر في مقام آخر أنه ليس من كلام يعمد واضعه فيه إلى معرفتين فيجعلهما مبتدأ و خبر ثم يقدم الذي هو الخبر إلا أشكل الأمر عليك فيه، فلا تعلم أن المقدم خبر حتى ترجع إلى المعنى ، و تحسن التدبر و لا شك في أن المعنى المقصود هنا هو المعنى الدلالي الذي يسمح لنا بالتمييز بين الوظائف.

و ها هو يقدم لنا أمثلة توضح ما ذهب إليه ففي مثل قول الشاعر:

نَمْ وَ إِنْ لَمْ أَنَمْ كَرَايَ كَرَاكَـا شَاهِدِي مِنْكَ أَنْ ذَاكَ كَذَاكَــا(3).

ينبغي أن يكون (كراي) خبراً مقدماً و يكون الأصل كراك كراي ، أي و إن لم أنم فنومك نومي،إن **أبا تمام** في هذا البيت يتغزل بحرقة المتيم الولهان و على ضوء هذا المعنى تحددت الوظيفة النحوية.

---

(1)أبو تمام ،ديوانه ، تقديم شاهين عطية ، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان ، ط 3 ، ت 2003، ص 242.

(2) عبد القاهر الجرجاني،الدلائل، ص 358 و ما بعدها

(3) لم يورد ابن هشام ذكرا لصاحبه ، ينظر مغني اللبيب،ص364.

و قد اشترط **ابن هشام** معرفة المعنى المركب أثناء التحليل و جلى ذلك بأمثلة متى لم يُراع فيها هذا المعنى (الدلالي) حصل الفساد و حل الإبهام و من أمثلته قوله تعالى ﴿**وَ حِفْظاً مِّنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ لاَّ يَسْمعُونَ إِلى المَلَأ الأعْلَى**﴾ (الصافات 07)، فالمتبادر إلى الذهن أن قوله (لا يسمعون) صفة لكل شيطان أو حال منه، و كلاهما باطل – حسب مراعاة المعنى – إلا معنى لحفظ من شيطان لا يسمع و من ثم يعتبر استئنافاً(1) ، و قد تضمنت الجهة الأولى من جهات الاعتراض العديد من النماذج التي لا يمكن إعرابها ما لم يُفهم المعنى الدلالي، فمنها قوله تعالى﴿**فَمَنْ شَرِبَ مِنْه فَلَيْسَ مِنّي وَ مَنْ لَمْ يَطْعَمُه فَإنّه مِنّي إلا مِنَ اغْتَرَفَ غَرْفَةً بِيَدِهِ** ﴾(البقرة 249) ، إذ المتبادر تعلق الاستثناء بالجملة الثانية و ذلك فاسد لاقتضائه أن من اغترف غرفة بيده ليس منه و ليس كذلك بل ذلك مباح لهم و إنما هو مستثنى من الأولى (2) و في قوله تعالى﴿ **وَ لِلّهِ عَلَى النّاسِ حَجُّ البَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إلَيْهِ سَبِيلاَ** ﴾ (آل عمران 97) ، القول بإعراب (من) فاعلاً بالمصدر فاسد لأنه يحيل المعنى (لله على الناس أن يحج المستطيع) فيلزم تأثيم جميع الناس إذا تخلف مستطيع عن الحج، و من هنا الإعراب الخاطئ يؤدي إلى فهم خاطئ، و (من) بدل من الناس، و من الشعر قول **ابن دريد:**

إنّ امْرأَ القَيْسِ جَرَى إلى مَـدَى * فَاعْتَاقَه حِمَامُه دُونَ المَـدَى(3)

---

(1) ابن هشام ، مغني اللبيب 364.

(2) نفس المصدر ، ص 612.

(3) ابن دريد ، ديوانه ، شرح الخطيب التبريزية ، تقديم راجي الأسمر، دار الكتاب العربي ، بيروت، لبنان ، د ط ، ط 2004، ص 155

المبحث الثالث

علاقة المعنى الدلالي بالظواهر اللغوية

- ظاهرة الوقف وعلاقتها بالمعنى الدلالي
- ظاهرة التنغيم وعلاقته المعنى الدلالي

01 – **ظاهرة الوقف و المعنى الدلالي:**

تتظافر مجموعة من الظواهر اللغوية لإفراز المعنى الدلالي و تقديم المحصلة النهائية التي تجعل الكلام مفهوماً، و من بين أهم هذه الظواهر ظاهرة الوقف، و هي ظاهرة صوتية عرفها القدماء بقولهم:« **عبارة عن سكتة خفيفة بين كلمات أو مقاطع في حدث كلامي، بقصد الدلالة على مكان انتهاء لفظ ما أو مقطع ما و بداية آخر** » (1).

وقد اهتم النحاة و اللغويون بفوانيم الوقف اهتماماً ملحوظاً، تجلىّ ذلك في مصنفات اهتمت ببيان الوقف و أهميته في دلالة النص القرآني، و منها كتاب " إيضاح الوقف و الابتداء في كتاب الله عز و جل " لأبي بكر الداني (ت 288، تح محي الدين رمضان ، ط دمشق ، 1981)، و إيضاح الوقف و الابتداء في كتاب الله عز و جل " لأبي عمرو الداني (ت 444، تح يوسف المرعشلي) ، و كتاب " القطع و الإئتناف" لأبي جعفر النحاس (ت 388، تح أحمد العمر ، ط بغداد 1978)؛ كما حظي الوقف بعناية القراء و اهتمامهم، نظراً لأثره في دلالة النص القرآني ، و ما يترتب على ذلك من أحكام نحوية و تركيبية، فإذا كان القارئ للنص القرآني لا يستطيع قراءته على نفس واحد، فلا بد له من الوقوف في بعض المواضع ، لأخذ النفس من جهة، و التأكيد على معنى بذاته من جهة أخرى ، و تتلخص أهميته فيما يلي:

1 – يساهم الوقف في تشكيل المعنى الدلالي، يدل على ذلك الشروط الموضوعة لقبوله بهدف المحافظة على المعنى دون الإخلال به، و مثال ذلك، عدم وصل الآية التي ذكر فيها العذاب بما بعدها في قوله تعالى﴿**أُولآئِكَ أَصْحَابُ النّارِ هُمِ فيهَا خَالِدُونَ** ﴾ (البقرة 81) بقوله تعالى﴿ **وَ الذِينَ آمَنُوا وَ عَمِلُوا الصّالحَاتِ** ﴾ (البقرة 82) (2) ، كما منع الوقف على التوابع دون متبوعاتها، و على النفي كقوله تعالى﴿**إنّ اللهَ لا يَسْتَحِيي**﴾ (البقرة24)فانظر إلى المعنى كيف تجده و أي تصور يقبله جراء الوقف (3) .

---

(1) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، تح الشيخ محمد علي الضباع، المطابع التجارية الكبرى،القاهرة ،مصر،د ط، د ت ،ج1، ص224.

(2) بدر الدين الزركشي، البرهان ، ج1، ص343.

(3) جلال الدين السيوطي، الإتقان ، ج1 ، ص232 و ما بعدها.

2–يفرق الوقف بدلالته الصوتية بين أبناء اللغة و غيرهم من المتعلمين لها، و مستعمليها الأجانب، نظراً لجهلهم بالفروق الصوتية بين اللغة العربية و مختلف اللغات.

3 – الوقف عند اقترانه بالنبر أو التنغيم، يدل دلالة خاصة، و من ذلك قول القائل :"**لا عفاك الله** " فإذا وقف على "لا" مع نغمة صاعدة، ثم واصل المتكلم كان دعاءً على المريض ، أما إذا و صل "لا" بما بعدها مع النطق بنغمة مستوية كان دعاءً للمريض بالشفاء(1).

4 – معرفة الوقف تؤدي إلى بيان الوظيفة النحوية، هذه الوظيفة التي تلائم الغرض، فها هو **الزركشي** يورد قوله تعالى ﴿**قَالَ اللهُ عَلَى مَا نَقُولُ وَكِيلٌ**﴾(**يوسف 66**) ،و يذكر أنّ الوقف يحصل على مستوى الفعل، وقفة لطيفة لئلا يُتوهم كون الاسم الكريم فاعلاً لـ "قال "، و إنما الفاعل " يعقوب " عليه السلام يفسره مضمر تقديره (هو) (2) .

و ملخص القول أنّ موضوع الوقف و علاقته بالمعنى الدلالي، موضوع يستدعي الدراسة، باعتبار أن معرفة الوقف تمثل مستوى هاماً لبيان الدلالة العامة، و لها أثرها البالغ على التأدية اللائقة للأغراض بالورود إليها أو العزوف و الزوال عنها.

و تجب الإشارة إلى أن ما أوردناه خلال هذا العرض يفسر إلى أي مدى تبدو العلاقة بين النحو و الدلالة حميمية، إذ لا بد من توفر عنصر المعنى للتمكن من الأداء السليم، و على الرغم من ضياع الكثير منه في دهاليز العوامل و المعمولات، و بين ركام الأشكال مما أدى إلى التنافر و التعارض – في كثير من الأحيان– إلاّ أنّ المعنى يرتع في حماه، ذلك أن كسر الدلالة لا يُجبر، و هكذا تتبين لنا حقيقة النحو باعتباره جوهراً قوامه المعنى.

---

(1) د. حسام الدين كريم زكي، الدلالة الصوتية، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة 1992 ، ص 220.

(2) بدر الدين الزركشي ، البرهان، ج1 ، ص 345.

2 - **ظاهرة التنغيم و أثرها في تشكيل المعنى الدلالي:**

يعني مصطلح التنغيم الارتفاع و الانخفاض في طبقة أو درجة الصوت، هذا الارتفاع و الانخفاض مرتبط بتذبذب الوترين الصوتيين اللذين يحدثان النغمة الموسيقية، و مفهوم التنغيم عُرف في الدراسات اللغوية العربية قديماً ،و إنْ لم يُعرف كمصطلح ، و تؤكد النصوص التي أوردها ابن جني على وعيه بأهمية التنغيم في تحديد دلالات الكلام، يقول فيه :« **و قد حذفت الصفة و دلت الحال عليها، و ذلك فيما حكاه صاحب الكتاب، (1) ، من قولهم :سير عليه ليل ، و هم يريدون " ليل طويل " ، و كأنّ هذا إنما حذفت فيه الصفة لما دل من الحال على موضعها، و ذلك أنك تحس في كلام القائل لذلك من التطويع و التطريح و التفخيم و التعظيم ما يقوم مقام قوله : طويل، أو نحو ذلك و أنت تحس هذا من نفسك إذا تأملته، و ذلك أن تكون في مدح إنسان و الثناء عليه، تقول : كان و الله رجلا ، فتزيد في قوة اللفظ (و الله) هذه الكلمة ، و تتمكن في تمطيط اللام و الصوت بها وعليها، أي رجلا فاضلا أو شجاعا أو كريما، أو نحو ذلك ، و كذلك تقول سألناه فوجدناه إنسانا ، و تمكن الصوت بإنسان و تفخمه ، فتستغني بذلك عن وصفه بقولك : إنساناً سمحاً أو جواداً أو نحو ذلك، و كذلك إن ذممته و وصفته بالضيق قلت : سألناه و كان إنساناً و تزوي وجهك و تقطبه فيغني ذلك عن قولك : إنساناً لئيماً أو لجزاً أو مبخلاً و نحو ذلك** (1).

فمن خلال هذا النص يتضح أثر التنغيم في تغير الدلالة كأن يتحول الإنشاء إلى إخبار، عند دخول التعجب على الاستفهام ، « **و من ذلك لفظ الاستفهام إذا ضامه معنى التعجب استحال خبراً، و ذلك كقولك:(مررت برجل أيُ رجل) ، فأنت الآن مخبرا بتناهي الرجل في الفضل، و لست مستفهماً »** (2).

---

(1)ابن جني ، الخصائص ،ج 3 ، 269.

(2)نفسه ، ج 2 ، ص 370،371.

و هذا ما نجده مبثوثاً في الشواهد الشعرية و النثرية المتناثرة في كتب الأدب، و إن لم نجد تقديم مفهوم التنغيم على أنه ملمح تمييزي ، و مما يؤكد ذلك قولهم : " نحن العربَ أكرمُ الناس أخلاقاً "، فقد توفرت فيه عدة قرائن تُرجح كون(العربَ) منصوباً على الاختصاص ، منها أنها منصوبة، و متبوعة بكلمة (أكرم) التي تصح أن تكون خبراً للمبتدأ (نحن) ، مع عدم صلاحية (العرب) لأن تكون خبراً، بالإضافة إلى ملمح هام هو التلوين الموسيقي، إذ يوجد فيهما نغمتان مختلفتان :

الأولى تصاحب الجزء الأول من الجملة و تعرف بالنغمة الصاعدة Rising tone

و الثانية تقترن بنغمة تدل على انتهاء الكلام و تمامه، وتعرف بالنغمة الهابطة Strong stress وترد عقب الجزء الأول من الجملة و نقطة (.) في نهايتها ، ففي المثال التالي : هكذا نحن العرب، أكرم الناس أخلاقاً. [1].

فالنغمة الصاعدة في هذا المثال تكون عند كلمة العرب ،أما النغمة الهابطة فتكون في نهاية الجملة أي عند نهاية كلمة أخلاقا .

---

(1) انظر د. كمال بشر، التفكير النحوي بين القديم و الجديد، ط مكتبة الشباب، د. ت. ص 153، 154.

الفصل الثالث

نظرية المعنى عند ابن هشام من خلال كتابه مغني اللبيب عن كتب الأعاريب

المبحث الأول

المنحى الدلالي عند ابن هشام

01- نظرة عامة حول كتاب مغني اللبيب.

02- منهج ابن هشام في الكتاب.

03 - المنحى الدلالي عند ابن هشام.

04- أنواع المعنى في المغني : المعنى المعجمي ، المعنى التقسيمي للأداة ، تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد، المعنى التصريفي ، المعنى الزمني ، المعنى العام و الدلالة المنطقية .

توطئة:

إنّ القدرات العظيمة التي تمتّع بها ابن هشام، واشتغاله الدائم بالعربية و مسائلها، و الهدف النبيل الذي كان يصبو إليه – و هو فهم ما تيسر من كتاب الله المنزل (1)– ثمّ إدراكه التام لوظيفة اللغة، و هي التواصل، و تأمّله العميق في ما وُجد من المصنّفات اللغوية، و رؤيته التطورية للعقل البشري(2) ، جعله يتدرج في تأليف المصنّفات التي أشرنا إلى بعضها سابقاً (3) ، إلى أنْ ألّف هذا الكتاب، و الذي وَسَمَه بالتصنيف، يقول: « **و لمّا مَنّ الله تعالى عليّ في عام ستة و خمسين** (4) **بمعاودة حرم الله، و المجاورة في خير بلاد الله، شَمّرتُ عن ساعد الاجتهاد ثانياً، و استأنفتُ العمل لا كسلاً و لا متوانياً، و وضعتُ هذا التصنيف، على أحسن إحكام و ترصيف..**»(5).

1 – نظرة عامة حول كتاب مغني اللبيب :

يعدّ كتاب " مغني اللبيب عن كتب الأعاريب" من أهمّ كتب ابن هشام بصفة خاصة، و ما حوته المكتبة اللغوية العربية بصفة عامة؛ و اعتباراً لهذه الأهمية حظِي الكتاب باهتمام اللغويين قديما و حديثاً، يقول ابن خلدون في ذلك : « **و وصل إلينا ونحن بالمغرب لهذه العصور ديوانٌ من مصر منسوبٌ إلى جمال الدين ابن هشام من علمائها استوفى فيه أحكام الإعراب مجملة و مفصلة، و تكلّم على الحروف و المفردات و الجمل،و حَذف ما في الصناعة من المتكرّر في أكثر أبوابها،و سمّاه بالمغني**

---

(1) ابن هشام ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص 11

(2) إذْ يبين أنّ كتابه الأخير، جاء لمن ابتدأ في تعلم الإعراب، و لمن استمسك منه بأوثق الأسباب، ينظر ابن هشام ، مغني اللبيب،ص14.

(3) انظر ص 15 من المدخل من الدراسة

(4) في عام ستة و خمسين و سبعمائة

(5)) ابن هشام ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص 11

في الإعراب، وأشار إلى نكت إعراب القرآن كلها،وضبطها بأبواب وفصول وقواعد، وانتظم سائرها، فوقفنا منه على علم جمٍّ يشهد بعلوّ قدره في هذه الصناعة منهـا، و وفور بضاعته وكأنَّه يَنْحُو في طريقته مَنْحَاة أهل الموصل الذين اقتفوا أثر ابن جنّي، واتّبعوا مصطلح تعليمه، فأتى من ذلك بشيء عجيب، دال على قوة ملكته و اطلاعه، و الله يزيد في خلقه ما يشاء» (1).

ويظهر اهتمام المحدثين بالكتاب من خلال الآراء و الدراسات التي دارت حوله، كما أنّ عدد الطبعات التي حظي بها الكتاب دليل على العناية به، إذ النسخ الخطية كثيرة، منها إحدى عشر نسخة بالمكتبة الظاهرية بدمشق، و طبعة تضمُّ "المغني" و "حاشية الأمير" أو "حاشية الدسوقي"، وأخرى للشيخ محيي الدين عبد الحميد، و الطبعة التي بين أيدينا ، وهي للدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، وآخر هذه الطبعات هي للدكتور عبد اللطيف الخطيب (2).

وكتاب المغني في ثمانية أبواب هي :

1- الباب الأول: في تفسير المفردات و ذكر أحكامها.

2- الباب الثاني: في تفسير الجمل و ذكر أقسامها وأحكامها.

3- الباب الثالث: في ذكر أحكام ما يشبه الجملة وهو الظرف و الجار و المجرور.

4- الباب الرابع: في ذكر أحكام يكثر دورها، و يقبح بالمعرب جهلها.

---

(1) ابن خلدون، المقدمة، ص 546

(2) انظر ابن هشام ، مغني اللبيب ، مقدمة طبعة الدكتور مازن المبارك، ص 8.

5- الباب الخامس: في ذكر الجهات التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها.

6- الباب السادس: في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين و الصواب خلافها.

7- الباب السابع: في كيفية الإعراب.

8- الباب الثامن: في ذكر أمور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية.

وابن هشام في المغني طويل النفس، كثير الاستطراد بالمسائل و التنبيهات، غنّي الشواهد، كثير الأحكام.

2- منهج ابن هشام في المغني:

انتهج ابن هشام في كتابه نهجاً لم يُسبق إليه، كما لم ينتهجه هو بذاته في مؤلفاته السابقة، إذ لم يُصَنّفه بحسب الحالة الإعرابية، أي إلى مرفوعات و منصوبات و مجرورات، كما فعل في شذور الذهب، كالمبتدأ و الخبر و الفعل و الفاعل، كما هو الحال في الألفية، لكنه قام بتقسيمه إلى ثلاثة أقسام أساسية، جعل قِسماً للمفردات سواءً كانت أدوات باعتبارها فونيمات لها معانيها المتعددة، و بالتالي وظائفها المتعددة كذلك أو ألفاظاً تامة المبنى و لها معانيها في ذاتها، قبل أن تكون لها معانٍ و وظائف مع غيرها، و القسم الثاني جعله للجمل و أشباه الجمل و أحكامها، أما القسم الثالث فجعله لتبيين المواضع التي قد يقع فيها خطأ المعرب، إذْ بيّن فيه الجهات التي ينبغي للمعرب مراعاتها حتى لا يقع في مغبة سوء التقدير، وبالتالي عدم سلامة التوجيه النحوي.

يقول د. عبده الراجحي بعد أنْ عرض تعريفاً موجزاً لابن هشام:« **وكتابه المغني يمثل منهجاً متميزاً في الدرس النحوي، لم يكن فيه مبتكراً كلّ الابتكار، لأنَّ بعض ما ورد فيه كان قد سبقه إليه آخرون،غير أنَّ أهمية الكتاب تنبع من أنه آخر ما ألَّف ابن هشام،و أنَّه قد قدم عدداً كبيراً من المؤلفات النحوية على ما ذكرنا، فأفاد من تجاربه السابقة في تقديم مادة وافرة عن النَّحاة السابقين فضلاً عن التقسيم الجديد وهو**

لم يتبع المنـهج القديم في تقسيم النحو إلى أبواب كالمبتدأ و الخبر، الفعل و الفاعل، وغير ذلك كما هو واضح في الألفية وشروحها،ولم يقسّمه حسب الحالة الإعرابية،كما فعل في شذور الذهب حين تحدث عن المرفوعات و المنصوبات و المجرورات»(1).

وإليك فكرة موجزة حول كل باب من أبواب المغني الثمانية:

أما الباب الأول: و الذي أورده بعنوان "في تفسير المفردات وذكر أحكامها"، قام ابن هشام بترتيب الأدوات أو كما سماها– المفردات– ترتيباً ألفبائياً، وتطرق لمعنى كل واحدة منها ، ووظيفتها النحوية، ثم تعداد المعاني فيها، وبالتالي بيان الأوجه الإعرابية المحتملة، ويدخل هذا في إطار الاستعمالات المحتملة للأداة الواحدة أي،«**تناول ابن هشام في المعنى الاستعمالات المختلفة للأدوات، كل أداة على حدى ، فمثلاً (إذ) تأتي على أربعة أوجه تعليلية، فجائية........**»(2).

وخلال عرضه لمعاني واستعمالات الأداة، يعرض ما ورد فيها من أراء غيره، ويرجّح ما رآه منها صحيحاً، كما يردّ غيره وهذا الباب أكبر أبواب الكتاب.

أما الباب الثاني: وهو باب في تفسير الجملة، وذكر أقسامها و أحكامها، فقد بين فيه الأحكام التي تخص الجملة، و أكدّ ابن هشام في هذا الباب على خصوصية الكلام عن الجملة،ونفى عنها الترادف لاشتراط الإفادة في الأول،واشترط الصحة النحوية في الثانية ، كما بين أقسام الجملة، والجمل التي لها محل من الإعراب،و الجمل التي ليس لها محل و غيرها، والجدير بالذكر هو أنّ ابن هشام فصّل في كل عنوان من عناوين الباب تفصيلا استوعب فيه كل الاحتمالات و المسائل التي قد تعرض للمتعلم.

وأورد ابن هشام في الباب الثالث أحكام ما يشبه الجملة، وهو الظرف والجار و المجرور، وبيّن كل حالات التعليق الممكنة، و الحالات التي لا يجوز فيها التعليق.

---

(1)د.عبده الراجحي ،دروس في المذاهب النحوية ، دار المعرفة الجامعية، د.ط ، ت ط1992، ص 253.

(2) ينظر د.أحمد ماهر البقري ،النحو العربي شواهده ومقدماته ،مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، د ط ، ص 39،38.وينظر ابن هشام ، مغني اللبيب ، ص 24و ما بعدها.

أما الباب الرابع فعنونه بـ:" في ذكر أحكام يكثر دورها، ويقبح بالمعرب جهلها، وعدم معرفتها على وجهها"،هنا بيّن ابن هشام الفروق التمييزية بين الأبواب النحوية مؤكداً أن الوقوع في الخلط بينها أمرٌ محتمل وشائع، و لذا لابُدَّ من فهم و إدراك مميزات كل باب، ثم معرفة مواضع الخلط بينها، ومن العناوين الفرعية الواردة في هذا الباب ما يعرف به الاسم عن الخبر، ما يعرف به الفاعل عن المفعول، ما يعرف به النعت عن الحال، ما افترق فيه اسم الفاعل و الصفة المشبهة........

و الباب الخامس :"في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها"، وفي هذا الباب يعرض ابن هشام عشرة أوجه، تسبب الخطأ في التوجيه النحوي، قد فصل ابن هشام في هذه الجهات، بأنْ بيّن ما يجب على المعرب مراعاته، حتى لا يدخل الاعتراض على إعرابه، دون أن يخلو كلامه من الشواهد و الأمثلة الشارحة لكل حكم يصدره.

أما الباب السادس فورد بعنوان:"في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين و الصواب خلافها"، وفي هذا الباب يعرض أهم المواضع التي شاع الخطأ فيها، و الصواب غيرها، وهي في عشرين موضعاً كلها مواضع وقع فيها الخطأ في التوجيه النحوي، أي الإعراب.

وعقد الباب السابع: "في كيفية الإعراب"، ويشير هنا إلى أنَّ المخاطبين بمعظم هذا الباب المبتدئون، وفيه يفصّل في الطريقة التي يسلكها المعرب ليصح إعرابه، ويظهر الجانب التعليمي جلياً من خلال الألفاظ التي استعملها ابن هشام، ومنها "اعلم"، "ولا تقل"، "و لا تنطق"، "وإنْ كان"، "و لابُدَّ"، "و ينبغي"، " و لهذا"، ثم بين ما يجب الاحتراز منه في صناعة الإعراب-المبتدئ- وهي ثلاثة، الأول: أنْ يلتبس عليه الأصلي بالزائد، و الثاني: أنْ يجري لسانه إلى عبارة (1) اعتادها فيستعملها في غير محلها، و الثالث: أنْ يعرب شيئاً طالباً لشيء، ويهمل النظر في ذلك المطلوب، كما أورد تنبيهاً مهماً في هذا الباب، وهو أنْ يكون للشيء إعراب إذا كان وحده، فإذا اتصل به شيء آخر تغير إعرابه،كما يختلف إعراب الشيء باعتبار المحل الذي يحل فيه.

---

(1) في النسخة التي حققها محمد محي الدين عبد الحميد" على عبارة".

أما الباب الأخير وهو الباب الثامن، فسمَّاه: في أمور كلية يتخرج عليه ما لا ينحصر من الصور الجزئية، وفيه يوضح ابن هشام حركية ومرونة اللغة العربية، إذ بتغيير طفيف على الجملة، يتغير المعنى، كما يتغير معه التوجيه النحوي، و أورد في هذا الصدد إحدى عشر قاعدة تحقق التوالد في الصور و التراكيب، و الحالات و الأمثلة والأحكام كثيرة، سنذكر ما تيسر منها في مواضعها من البحث.

يطول الحديث عن الجانب الدلالي عند ابن هشام، نظراً لأهمية هذا الجانب من الدراسة اللغوية من جهة، و اهتمام ابن هشام الواضح به من جهة أخرى، إذ يعتبره المنطلق الأساسي لإعراب أيّ تركيب من التراكيب، و يشترط لصحة التوجيه النحوي صحة فهم الجملة و استيعاب معناها، وفي الحقيقة لا ينفرد بهذا الرأي ابن هشام وحده، بل تسنده مقولة الرَّماني:«**وهذا يبصِّرك أنَّ الإعراب لا يستقيم إلاَّ بعد فهم المعنى حتى يجري على حقِّه، و الوجه الذي هو له**» (1)، و يقول في سياق آخر:« **و لا تنظر إلى ظاهر الإعراب، وتغفل عن المعنى الذي يقع عليه الإعراب**»(2)، فتجاهل هذا المعنى- المعنى الدلالي- لا يوصل إلى نتيجة حاسمة، إذا اعتمدنا الذهاب بالغرض و الدخول في دائرة الوهم و الغلط نتائج أساسية، فالسعي إذن نحو السلامة والصحة اللغويين يوجب منا الالتفات إلى هذا المعنى الذي نَجِده ماثلاً في كل تركيب مفيدٍ أيًّا كانت طبيعة لغته (3).

إنَّ فهم المعنى الدلالي بكل عناصره، وبغض النظَّر عن قيمتها فرعية كانت أو أساسية يتوقف عليه – في غالب الأحيان- التوجيه النحوي أو تحديد الأبواب النحوية من فاعلية ومفعولية وغيرها، وإدراكنا لأثر المعنى الدلالي في التوجيه النحوي، يجعلنا نُقرُّ بأهميته الكبرى في الدراسة اللغوية في محاولة لإبراز هذا الأثر من خلال رصد

---

(1) شرح الكتاب للرماني، مخطوط 77/01/02 نقلا عن عبد الجبار توامة ،القرائن المعنوية،ص 364.

(2)مازن المبارك ،الرماني النَّحوي في ضوء شرحه كتاب سيبويه، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان ،د ط ، ت 1994،ص 249،.

(3) حسن طبل ، المعنى في البلاغة العربية ، ص63.

الاهتمام الكبير الذي أبْداه ابن هـشام في كتابه المغني و الذي يُعدّه زبدة فكره و معرفته وتصوراته اللغوية؛ ففي هذا الفصل من الدراسة نحاول أن ننقب في المغني، ونستخرج بعضًا من الأحكام و القواعد التي أوردها ابن هشام و التي تعكس استيعابه وفهمه للمعنى الدلالي وأهميته من جهة، ومحاولة استجلاء ملامح الفكر اللغوي الرفيع الذي تميَّز به، وجعله يسبق بعض النظريات اللغوية الحديثة سبقًا ،وإنْ لم يكن ثابت المصطلحات و التوجه، إلاَّ أنَّه يُصدِّر لقواعد لغوية تحكم اللغة منها ما هو خاص باللغة العربية، ومنـها ما هو عام يشمل خصائص اللسان البشري .

3- اهتمام ابن هشام بالمعنى الدلالي:

إنّ الدارس لكتاب المغني الدلالي لابن هشام يجده كثير الإشارات إلى المعنى، متوالي التنبيهات حول ذلك، وقد تعدّدت أنواع المعنى التي أشار إليها، وإنْ لم تَرِد معنونة تحت مصطلح بذاته، بل جاءت تحت ما أطلق عليه مصطلح المعنى، أو بشكل آخر أورد ابن هشام عدة أنواع للمعنى، و كذا قرائن لفظية و معنوية تشكل ما يُصطلح عليه المعنى الدلالي، إلاَّ أنَّ هذا العرض لم يكن بالشكل المنظم و المرتب تحت عناوين دلالية،ومصطلحات ثابتة، بل جاء وفق تقسيمه للكتاب في حدِّ ذاته، كأن أورد في الباب الأول في تفسير المفردات وذكر أحكامها، ما يشير إلى المعنى أو إحدى عناصر المعنى الدلالي، كالمعنى التقسيمي أو التصريفي أو المعجمي أو البلاغي...إلخ.

وقد اتبّعنا في دراستنا "للمعنى" عند ابن هشام الخطوات التالية:

1/ أنواع المعنى التي أشار إليها ابن هشام .

2/ عناصر المعنى التي أشار إليها ابن هشام.

3/. المفاهيم و التصورات و المصطلحات الدلالية التي وظفها ابن هشام.

4/ الأسس التي اعتمدها ابن هشام في تحليل الجملة.

إنَّ أهمّ مؤشر يؤكد و يثبت أنَّ ابن هشام أولى المعنى أهمية كبرى، هو استعماله للمصطلح أزيد من ألف مرة، كما أورد مصطلح التقدير أزيد من ألف مرة كذلك.

4 – أنواع المعنى في المغني:

إنَّ الاتهام الذي وُجه للنّحاة القدامى، و الذي فحواه أنَّ المعنى الذي قصدوه في مؤلفاتهم هو المعنى المعجمي لا غير– أي مدلول اللفظة المعجمي– اتهام باطل، أو لنقل ادّعاء لا ينطبق على كثير من النّحاة منهم ابن جنّي الذي أشار في كتابه الخصائص إلى عدة مفاهيم لها علاقة مباشرة بالمعنى، كمفهوم الفاعل النحوي و الفاعل المنطقي، الزمن و المعاني التي يفضي إليها.

أمًّا ابن هشام، فقد تعدّدت إشاراته إلى المعاني المختلفة، و إنْ لم نجد – بطبيعة الحال – ذكراً للمصطلح.

4–1– المعنى المعجمي: ركّز ابن هشام في كتابه المغني تركيزاً واضحاً على أهمية المعنى المعجمي في التطبيق النحوي، والأمثلة التي أوردها في ذلك كثيرة، متى لم يفهم المعنى المعجمي لعناصرها، وقع المعرب في الخطأ منها:

– النموذج الأول: في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها.

وفي الجهة الأولى: أن يراعي المعرب ما يقتضيه ظاهر الصناعة، ولا يراعي المعنى، مما يفضي به إلى الوقوع في الخطأ، ففي بيت أورده المفضل(1) التالي وجهات للإعراب:

لا يُبعدُ اللهُ التَّلَبُّب والـ   غاراتِ إذْ قَالَ الخَمِيسُ نَعِم

محل الشاهد:

في قوله : إذْ قال الخميس نَعِم.

(1)ينظر المفضل بن محمد بن يعلى الضبي ، المفضليات ،تح و ش احمد محمد شاعر و عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر، ط 8، د ت وينظر ابن هشام ، مغني اللبيب، ص 491.

التحليل الوظيفي

لا	يُبعدُ	اللهُ	التَّلَبُّبَ	و	الغاراتِ	إذ	قال	الخميس	نَعِم
↓	↓	↓	↓	↓	↓	↓	↓	↓	↓
نفي	م	م إ	م به	عطف	معطوف	ظرف	م	م إ	حرف جواب

و الظاهر من البيت أنّ الشاعر يدعو رَبَّه، أن تتواصل الحروب و الغارات، خاصة عند موافقة الخميس(الجيش) و قبوله لها، أي إذا قال الجيش نَعم للحروب؛ و قد ورد في سياق ذكر هذا البيت أنّ أحداً من مشايخ القراء ، أعرب لتلميذه "نَعِم" حرف جواب، ثمّ طلبا محل الشاهد فلم يجداه في البيت، فقال ابن هشام:«**فظهر لي حينئذٍ حسن لغة كنانة في نعم الجوابية و هي نعِم (بكسر العين)** » (1).

و من ثمّ يعرض الوجه الصحيح الذي يراعي المعاني الإفرادية التي تؤثر على المعنى الدلالي، فنَعِم هي مفرد الأنعام، أي أنها اسم لا أداة، و هنا نلاحظ توافق الصيغتين، ممّا يتعيّن على المُعرب أنْ يدرك المعنى المعجمي لمِا يعرب، ثمّ إنّ تحديد المعنى المعجمي يُعِين على تحديد الصيغ، و بالتالي تحديد الوظيفة الإعرابية، و منه كلمة "نعِم" خبر لمبتدأٍ محذوفٍ؛ تقديره هذه نَعِم و هو محل الشاهد.

– النموذج الثاني:

أشرنا إلى أنّ إدراك المعنى المعجمي للمفردات المُعربة، يُعين على التحديد الصحيح للوظائفِ النّحويةِ، و من ذلك ما أورده ابن هشام في تحليل قول زُهير(2):

تَقِيٌّ نَقِيٌّ لَمْ يُكْثِرْ غَنِيمَةً   بِنَـهْكَةِ ذِي قُرْبَى وَ لا بِحَقَلَّدِ

---

(1) ابن هشام ، مغني اللبيب، ص 491 و ما بعدها

(2)زهير بن أبي سلمى،ديوانه،دار بيروت للطباعة والنشر،بيروت،لبنان،د ط،ت1998،ص25،26

محل الشاهد :

في قوله: و لا بحقلد

تقيٌّ نَقيّ لم يُكثّر غنيمةً بنَهْكةِ ذي قربى و لا بحَقَلّد

م نعت أداة جزم م م به حرف جر اسم مجرور مضاف مضاف إليه حرف عطف نفي معطوف على ليس بمكثر غنيمة

(مضارع مجزوم و المسند إليه تقديره هو)

الظاهر من البيت أنّ الشّاعر يَذكر خِصال مَمْدوحِهِ؛ فهو تقيٌّ، نقيٌّ، لا يُكثّر مالَه بانتـهاك ذي القربى و ظلمهم، و على هذا المعنى العام تكون " حقلّد " معطوفاً على ليس بمكثر غنيمة، لكن ابن هشام لم يقبل هذا الإعراب حتّى يفهم معنى الحقلد، و في هذا الصدد يقول: **« و سألني أبو حيـان – و قد عرض اجتماعنا– علام عطف "بحقلّد" من قول زهير : تقيٌّ نقيٌّ لم يُكثّر غنيمةً بنهكة ذِي قربى وَلا بحَقلّد فقلتُ: حتـّى أعرفَ ما الحقلّدُ؟ فنظرناه فإذا هو سيئُّ الخلقِ، فقلتُ: هو معطوفٌ على شيءٍ متوهمٍ إذ المعنى ليـس بمكثّر غنيمةً، فاستعظم ذلك»**(1).

–النموذج الثالث: يتمثل في قوله تعالى ﴿**وإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلالةً أَوِ إمْرَأةٌ** ﴾(النساء 12)

إذ ركّز ابن هشام كثيراً على المعنى المعجمي، و جعله شرطاً أساسيّاً في التوجيه النحوي، إذا كان التركيب اللغوي غير واضح الدلالة، أو مبهم الألفاظ، إذْ يقول :« **و أوّل واجبٍ على المُعْرِبِ أن يفهم ما يُعربُه مفرداً أو مركباً**»(1) فقصده من قولِه مفرداً هو المعنى المعجمي لألفاظ التركيب التّي تمثل لَبِنَاتِ الجملة، و لذا قال النّحاة قديماً " الإعرابُ فرعُ المعنى"، و إنْ كان هذا القولُ لا يختصّ بالمعنى المعجمي فحسب، بل يتعداه إلى بقيّة المعاني الموصلة إلى المعنى الدّلالي عامّةً، فإدراك المعنى الدّلالي هو سبيل الوصول

—

(1) ابن هشام، مغني اللبيب ، ص 491

إلى تحديد الوظيفةِ النّحويةِ الصّحيحةِ، إلاّ أنّ الدكتور تمام حسان يرى أنّ النّحاة أخطئوا في تطبيق هذه المقولة، لأنّهم صرفوها إلى المعنى المعجمي حيناً، و إلى المعنى الدّلالي حيناً آخر، و لم يصرفوها إلى المعنى الوظيفي (1)، إلاّ أنّ الدكتور تمام حسان ناقض نفسَه عندما ذكر أنّ المعنى الوظيفي ذاتَه يُستعانُ في تحديده بالمقام، بما يُستفاد منه من القرائن المعنوية، إذْ أنّه الطرف الثاني من طرفيْ المعنى الدّلالي.

فالمعنى الدّلالي كما سبق و أشرنا يتألّف من **المقال+ المقام**، فإذا كان المقال هو **المعنى المعجمي+ المعنى الوظيفي و يشمل القرائن المقالية كلما وُجدتْ**، و المقام هو ظروف أداء المقال، و تشمل القرائن الحالية (2) ، إذاً فهو اعترافٌ غيرُ مباشِرٍ أنّ المعنى المعجمي يستندُ إلى المعنى الوظيفي لتأسيس المعنى الدّلالي، و تمام حسّان، في تقليله من أهميّة المعنى المعجمي، يجعل الوصول إلى المعنى الوظيفي أو التحديد الوظيفي أمراً صعباً إنْ لم نقل مستحيلاً، فحين يرى أنّه من الممكن تأليفُ نسقٍ هرائي، و إعرابه إعراباً صحيحاً دون مراعاةٍ للمعاني المعجمية، يقول: « **و إذا اتّضح المعنى الوظيفي المذكور** (3) **أمكن إعرابُ الجملة دون حاجةٍ إلى المعجم أو المقام، ذلك بأن وضوح المعنى الوظيفي هو الثمرة الطبيعية لنجاح عملية التعليق، والذي يؤدي إليه هذا الفهم بالضرورة هو التسليم بأننا لو أبَحنا لأنفسنا أن نتساهل قليلاً في أمر التمسك بالمعنى المعجمي فكوّنا نسقاً نُطقياً من صورٍ بنائيةٍ عربيّةٍ لا معنى لها من الناحية المعجمية لأمكن لنا أن نُعربَ هذا النّسق النطقيّ...**»(3)، و تجدر بنا الإشارةُ إلى أنّ تمام حسّان قد وقع في تناقض مع نفسه، إذْ يجعل من المعنى المعجمي مستوى من المستويات المكونة

---

(1) تمام حسان، اللغة معناها و مبناها، ص 339

(2) المعنى الوظيفي المذكور هو وظيفة المبنى التحليلي

(3) تمام حسان، اللغة العربية معناها و مبناها، ص 182 و ما بعدها.

للمقال،إنّ تمام حسان عندما قام بإعراب ذلك النسق الهرائي وهو :

قاص اَلْتّجِيْنَ شِحَالَه بِتَرِيْسه فَاخِي فَلَمْ يَسْتِق بِطاسيةِ اَلْيَرَنْ

وخرج بنتيجة مفادها أنّ من الممكن أن يعرب النّص الهرائي بنجاح تام (1)، غير ملتفت إلى أنّ الشروط التي وضعها في تأليف هذا النسق، لابُدَّ لها من معنى معجمي يستقيم به الإعراب، ودليل ذلك ما أوردناه من أمثلة ابن هشام المؤكدة على أهمية المعنى المعجمي في التحليل النحوي و للتوضيح أكثر نورد قول ابن هشام:«**وقال الشلوبين:حُكي لي أن نحوياً من كبار الطلبة سُئل عن إعراب "كلالةً" من قوله تعالى:﴿وإنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلالةً أَوِ إمْرَأةٌ ﴾**(النساء 12) **فقال: أخبروني ما الكلالة؟ فقالوا: الورثة إذا لم يكن فيهم أبٌ فما علا، ولا ابن فما سفل فقال: تمييز، وتوجيه قوله أن يكون الأصل: وإنْ كان رجلٌ يرثه كلالة، ثم حُذف الفاعل وبُني الفعل للمفعول، فارتفع الضمير واستتر، ثم جِيء بكلالة تمييزاً، وقد أصاب هذا النحوي في سؤاله، وأخطأ في جوابه، فإنّ التمييز بالفاعل بعد حذفه نقضٌ للغرض الذي حذف لأجله،وتراجع عمَّا بُنيت الجملة عليه من طيٍّ ذكر الفاعل فيها، ولهذا يُوجد في كلامهم مثل ضُرب أخوك رَجُلاً**»(2).

ومن هنا يتبين جلياً اهتمام ابن هشام بقرينة المعنى المعجمي، التي تزيل الإبهام عن بعض التراكيب، وتجعل من التحديد الوظيفي أكثر صحة وسلامة، وعلى الرغم من توجه د.تمام حسان الوظيفي إلاّ أننا نلمس تذبذباً في الحكم، لا نجده عند ابن هشام.

---

(1) تمام حسان ، اللغة العربية ومعناها ومبناها، ص376، 337

(2) ابن هشام ،مغني اللبيب،ص 492.

4 -2- **المعنى التقسيمي للأداة:** عقد ابن هشام باباً كاملاً في هذه المسألة سماه: في تفسير المفردات وذكر أحكامها، ويقصد بالمفردات الحروف يقول:« **وأعني بالمفردات الحروف، وما تضمن معناها من الأسماء و الظروف فهي المحتاجة إلى ذلك**»(1)،وهي ما سماها البصريون بـ"حروف المعاني"(2)، أو "الحرف" الذي يأتي كقسم آخر غير الفعل و الاسم(3) ، وأطلق عليه الفراء – وهو نحوي كوفي – مصطلح الأداة (4).

وأمّا النحويون المتأخرون فيطلقون اسم الأداة –غالبا– في الموضوعات ذات العوامل المختلفة، كالتي تتكون من أسماء و أفعال و حروف، كعوامل الاستثناء، أو التي تتكون من أسماء وحروف فقط، كعوامل الاستفهام و القسم، في حين يطلق مصطلح " الحرف " على عوامل الجر و النّصب، وعلى هذا فإنّ كُلّ حرفٍ عندهم أداة، وليس كل أداة حرف(5)، لكن الذي يهمنا في كل هذا، هو أنّ ابن هشام اعتبر هذه المفردات(حروف المعاني، وما تضمّن معناها من الأسماء و الظروف) مصطلحاً يصف مبنىً تقسيمياً يؤدي معاني خاصة، هذه المعاني وظيفية لا معجمية، وهي كما ذكرنا سابقاً تفتقر إلى عناصر التركيب الأخرى، وإلى السياق أيضاً، فلا بيئة للأدوات خارج السياق، لأنّ الأدوات ذات افتقار متأصل إلى الضمائم، أو بعبارة أخرى ذات افتقار متأصل إلى السياق، فلا يفيد حرف الجر إلاّ مع المعطوف حتى أدوات الجمل مفتقرة إلى ذكر الجملة كاملة بعدها فإن حذفت الجملة وأبقي على الأداة، فلا بد من وجود قرينة تدل على المعنى المراد(6).

---

(1) ابن هشام، مغني اللبيب ، ص 15.

(2) توفيق قريرة، المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب، دار محمد علي ،تونس،ط1 ، ت2003،ص127.

(3) انظر سيبويه ، الكتاب،،ج1، ص 12، ونتائج الفكر في النحو، ص 59.

(4) الفراء ،معاني القرآن للفراء ،ج1، ص 58.

(5) إيناس كمال الحديدي ، المصطلحات النحوية في التراث النحوي ، في ضوء علم الاصطلاح الحديث ،دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر ، الإسكندرية، ط1 ، ت2006، ص131،132.

(6) انظر الزجاجي ، الإيضاح في علل النحو، ص54.

4– 3 – **<u>تعدد المعنى الوظيفي للمبنى التقسيمي الواحد</u>:**

إنّ طبيعة الحروف–كما سمّاها ابن هشام– متعددة المعاني الوظيفية، إذ يملي عليها التركيب الذي يتضمنها، و السياق اللغوي و الاجتماعي معناها، وهذا ما أكدَّ عليه القدامى، إذ يقول الزجاجي:« **وأما حدّ حروف المعاني، وهو الذي يلتمسه النحويون، فهو أن يقال: الحرف ما دَلَّ على معنى في غيره نحو (من)، و (إلى)، و (ثمَّ)، وما أشبه ذلك، وشرحه أنّ (مِنْ) تدخل في الكلام للتبعيض، فهي تدُلّ على تبعيض غيرها لا على تبعيض نفسها ... وكذلك سائر وجوهها ... وكذلك سائر المعاني**»(1).

ونجد هذا جلياً عند ابن هشام الذي يورد في تفسيره لكل حرف من الحروف، المعاني التي يحتملها الحرف، و بالتالي الوظائف النحوية التي تؤديها، فيقول في حرف الألف مثلاً:« **الألف المفردة تأتي على وجهين أحدهما أن تكون حرفاً ينادى به القريب و الثاني:أن تكون للاستفهام،وحقيقته طلب الفهم**» (2).

ولم يقف الأمر عند هذا الحدّ، بل تعدّاه إلى المعاني البلاغية لهذه الحروف، إذ يعرض ابن هشام الحالات التي تخرج فيها الهمزة على الاستفهام الحقيقي فترد لثمانية معانٍ، هي التسوية، و الإنكار الإبطالي، و الإنكار التوبيخي، والتقرير، والتهكم، والأمر، والتعجب، و الاستبطاء (3).

كما يمكن أنْ نذهب إلى أكثر من ذلك، عندما تكون الهمزة فعلاً أصلاً، من الفعل" وأى" أي وعد، وفعل المضارع "يئي" بحذف الواو لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة و الأمر منه (إه) بحذف اللام للأمر و بالهاء للسكت في الوقف، وعلى ذلك يتخرج اللغز الشهير التالي:

إنّ هِنْدُ المليحةُ الحسناءَ وَأْيَ من أضْمَرتْ لِخِلٍ وَفَاءَ (4).

---

(1) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 54.

(2) ينظر:ابن هشام، مغني اللبيب، ص 15.

(3) نفس المصدر، ص 21،22.

(4)لم يورد ابن هشام ذكرا لصاحبه، ينظر ابن هشام ، مغني اللبيب ،ص23.

إذ يطرح السؤال التالي: كيفَ رُفِعَ اسم إنّ وصفته الأولى، وهنا يمكن أن ينحرف المعربُ عن تأدية الإعراب السليم،مالم يكن عالماً بأصل هذه الهمزة، فالهمزة فعل أمر،والنُّون للتوكيد و أصلُها إينَّ بهمزة مكسورة، وياء ساكنة للمخاطبة، ونون مشددة للتوكيد، ثم حذفت الياء لالتقائها ساكنة مع النون المدغمة (1).

حذف الياء لالتقاء الساكنين — إ:فعل أمر

إيْنَّ ⟵ إنَّ ⟵

سكون الياء وسكون النون المشددة — ن: للتوكيد

وعليه فـ"هندٌ" =منادى، و المليحة: نعت لها. إنّ تعدد احتمالات المعنى المقصود، وتعدد وظائف الهمزة، يجعل التحديد النحوي السليم خاضعاً لاحتمالات متعددة، وهذا ما سمَّاه ابن هشام بأوجه الإعراب، و التحديد السليم لمعنى الحرف، وذلك إمَّا من خلال إدراك المقال وعناصره، ووقوعها في نسق محدد، وإمَّا من خلال إدراك المقام، إذا احتيج إليه، يجعلنا نقف على الإعراب الصحيح.

وعلى هذا الأساس يكون لهذا البيت وجهان هما:

إنَّ: فعل أمر / حرف توكيد — نقدره بـ عِدِي

يا: أداة النداء محذوفة

هندُ: منادى

المليحةُ: نعت

الحسناءَ: نعت / نعت لها على الموضع(2) لمفعول به محذوف تقديره الخلة و الفعل أمدح(3)

(1) ابن هشام، مغني اللبيب ،ص 22 ،23.

(2)تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 133،134.

(3) تقديره أمدح الخلة الحسناءَ

وتخريج البيت إمَّا بتقدير:"أمدحُ"، أو بتعيين الموعود، أي الذي وقع عليه الوعد، وهي الحسناء، إنَّ ظاهرة تعدّد المعاني الوظيفية للمبنى الواحد، ظاهرة كثيرة الانتشار في ثنايا كتب النّحاة، وقد فصّل فيها ابن هشام في الباب الأول من كتابه-كما ذكرنا- إذْ بيّن أهمية فهم معاني الأدوات مقدّماً الأمثلة الشارحة لها، و هو ما ذكره د. تمّام حسّان من أنّ جمل العربية الفصحى كلُّها عدا جملة الإثبات و جملة الأمر بصيغة فعل الأمر، وكذلك جمل الأساليب الإنشائية غير الطلبية، تعتمد على الأدوات في تأسيس العلاقة بين أجزائها(1) .

إلاَّ أنَّ إشكالية تحديد المصطلح التي صبغت الدرس اللغوي العربي القديم عامة، و النحوي خاصة، وقع فيها ابن هشام أيضاً، إذ نجده يتجنب أحياناً تحديد جنس المفردة التي هو بصدد تفسيرها، ومن ذلك قوله في تفسير "سواء":" تكون بمعنى مستو، ويوصف بها المكان بمعنى أنه نصف بين مكانين..." (1)وفي تفسير "حيث" يقول: " وهي للمكان اتفاقاً،قال الأخفش وقد ترد للزمان، و الغالب كونها في محل نصب على الظرفية أو خفضٍ بـ"من". (2)

و لعلنا نجد لعدم تحديد ابن هشام لفصيلة بعض المفردات و وصفها عموماً تعليلاً، و هو أن الصورة اللفظية للمفردة لم تتطبق عنده مع خصائص أيّ قسم من أقسام الكلم الثلاث، و أنّ بنيتها لا تتناسب مع قوائم البُنى التي تندرج تحت لائحة الاسم، و الفعل، أو الحرف. و لذا اكتفى بوصفها عموماً، أو بتقديم معناها اللغوي، أو بتحديد وظيفتها في الجملة مباشرة.

إنَّ المنهج الذي اتبعه ابن هشام في تفسير المفردات-كما سماها و ذكر أحكامها، جعل تناول حروف المعاني، و معانيها و وظائفها أكثر يسراً، فهو منهل للمبتدئ ، و ملهم للمتمكن، إذْ أنّ عرض ابن هشام تفسيرات المفردة عرضا منظما و مُرَتّبا ترتيباً يتناسب مع القدرات الإدراكية للمتلقي، إذْ يبتدئ بالأصل أو الأولى ليصل إلى المعاني النّحوية الأخرى، ثمّ البلاغية إنْ وُجدت، كما يعرض ما اتحد مبناه و تنوعت الوجوه التي يرد

---

(1) ابن هشام، مغني اللبيب، ص 142.

(2) نفس المصدر، ص 133

عليها ، فهذه " إنْ" المكسورة الخفيفة ترد على أربعة أوجه:

* أحدها أن تكون شرطية نحو﴿**إنْ يَنْتَهوا يُغفرْ لهم...**﴾(الأنفال 38)،و قد تقترن بـ "لا" النافية، فيظن من لا معرفة له بها أنها "إلاّ" الاستثنائية، نحو:﴿**إلاّ تَنْصُروهُ فقد نَصَرَهُ الله**﴾(التوبة 39-40) و قد سأل من يدّعي الفضل – كما ذكر ابن هشام- في "إلاّ تفعلوه" فقال: ما هذا الاستثناءُ؟ أمتصل أم منقطع؟

* كما تكون نافيةً، و تكون مخففة من الثقيلة و تكون زائدة (1)، إنّ الخاصيّة التي أكدّ عليها ابن هشام، وهي تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد بسبب السياق المقالي أو الحالي، خاصية عُرفت حديثاً، مع أحد أكبر اللسانيين العرب، و هو الدكتور تمام حسان، و جاءت تحت اسم: تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد (2).

إذا كان النحاة العرب، قد بذلوا الجهد الكبير في البحث عن تأثير الصيغ و الأدوات النحوية في الإطار الخارجي للجملة (الإعراب) انطلاقا من فكرة كونها (عوامل)(3)، فإنهم لم يغضوا الطرف عن وظائفها، و عن تتبع معانيها ذات الأثر الواضح في فهم معاني الكلام و الوجوه البلاغية المختلفة التي ترد إليها؛ فها هو ابن هشام -كما ذكرنا- وإحساساً منه بعدم كفاية القسمة الثلاثية، وعدم دقتها وظيفيّاً ،يلتمس المعاني الدلالية و الوظيفية في تفسيره للأدوات أو الحروف ،أو في التفريق بين الصفات و الأسماء مثلاً، مع تبيّنه لأثر ذلك في بناء الجملة العربية، ومن ذلك ما ذكره عن المبتدأ و الخبر، وهو أنّ المبتدأ أصله أن يكون اسماً و الخبر صفة، وذلك استنتاج من القاعدة النّحوية التي مفادها أن الخبر أصله أن يكون نكرة مشتقة (4)، لكن إذا تساوى المبتدأ والخبر في التعريف واختلفت

---

(1)ابن هشام ، مغني اللبيب ، ص26 و ما بعدها

(2) أنظر د. تمام حسان، اللغة العربية معناها و مبناها، ص 163

(3) نفس المرجع، ص 125

(4) مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج2 ، ص 263.

رتبتهما كقولنا: زيد الفاضل . والفاضل زيد، نجد من النحاة من يجوز تقدير كل منهما مبتدأً و خبرًا مطلقاً، و منهم من يرى أن المتقدم رتبته هو المسند إليه، و منهم من قال:المشتق خبر و إن تقدم نحو: القائم زيد، أمّا ابن هشام فيرى أن المبتدأ ما كان أعرف كـ "زيد"في المثال، أو كان معلوماً عند المخاطب كأن يقول: من القائم ؟ فتقول:"زيدٌ القائمُ "فإنْ عُلِما و جُهلت النسبة فالمقدم هو المبتدأ (1) .

إنّ ما أورده ابن هشام لا يختلف عن الرأي الذي ذكره د. خليل عمايره و هو ممّن أخذوا بالمنهج التوليدي التحويلي في تحليل الجملة، فجملة **الرّسولُ** **محمدٌ** ، فهنا محمدٌ

↓ مسند ↓ مسند إليه

مبتدأ سواء تقدم أو تأخر، وعند إعادة الجملة إلى أصلها أيْ بتحويلها إلى الجملة الأولى نجد: **محمد** **الرسول**

محمد ↓ أعرف ↓ اسم

الرسول ↓ وصف

أيّ تقدم الخبر و تأخر المبتدأ ،لغرض بلاغي لا نحوي ،و هو التوكيد على الخبر.

أمّا إذا كان الخبر شبه الجملة؛ فقد قدر النحاة خبراً محذوفاً متعلق بالجار و المجرور، قدّره بعضهم فعل" استقر" أو «كان"، فإذا كانت لدينا الجملة التالية: عمر في الدار، فتقديرها إذا أريد التعبير عن المضي كما يلي: **عمرٌ** استقر **في الدّارِ**

عمرٌ ↓ م

في الدّارِ ↓ شبه الجملة متعلقة بمحذوف

---

(1) ابن هشام ، مغني اللبيب، ص 425 و ما بعدها.

و إنْ أُريد التعبير عن الحال أو الاستقبال فتقديرها عمر (يستقر) في الدار أو عمر (مستقر) في الدار ، و يشير ابن هشام هنا إلى أنّ النحاة أهملوا المعنى الزمني و لم يولوه أيَّ أهمية، و لذا لم يفصلوا في التقدير حسب الزمن المقصود، فإن أشكل على المعرب التقدير الصحيح فليقدر الوصف فهو صالح لكل الأزمان(1).

ونجد أن ابن هشام في تقديراته يلتزم الدقة و يفحصها من كل جانب، إذ يؤكد على أنّ التقدير في هذا النوع من الجمل لا يكون إلا عاما أي لا يجوز التقدير بكون خاص كقائم و جالس إلاّ إذا وجدت قرينة أو كما قال:«**ولا يجوز تقدير الكون الخاص كقائم و جالس إلا لدليل، فإذا كانت القرينة موجودة جاز الحذف، و ليس الأمر كما زعم بعضهم امتناع حذف الكون الخاص، و ردّه إنّ القاعدة تجيز حذف الخبر عن وجود دليل عليه، و إنْ لم نجد المعمول،و لا يمكن أن يكون المعمول مانعاً من الحذف مع أنه قد يكون هو الدليل على المحذوف أو مقويا لذلك الدليل**» (1).

و تبرير اشتراط القاعدة النحوية تقدير الكون المطلق إنما هو لوجوب الحذف لا لجوازه(2)

إنّ الأخذ بمعيار المعنى التقسيمي جعل بعض النحاة يرون بتقدير الصفة انطلاقاً من قولهم: إنّ الأصل في الخبر أن يكون نكرة مشتقة ،و تقدير بعضهم الفعل، و تقدير آخرين لاسم الحدث، و هذا ما منعه السهيلي لأنّه لا يمكن تقديره بسبب كونه خبر المبتدأ، و المبتدأ غير الحدث، فلا يمكن تقدير:زيد استقرار في الدار؛ كما أبطل التعلق بالفعل المحض لدلالته على الزمان، و عليه يتبقى تقدير الصفة (3) .

إن تتبع معيار المعنى التقسيمي عند ابن هشام يحقق الوصول إلى الفروق التمييزية بين الأبواب النحوية، و نقاط تشابهها أيضاً، فبين الحال و التمييز يبيّن ابن هشام أنهما يجتمعان في خمسة أمور و يفترقان في سبعة

---

(1) ابن هشام ، مغني اللبيب، ص421 ،422

(2) نفس المصدر، ص 421، 422

(3)ينظر : أبو القاسم عبد الرحمان بن عبد الله السهيلي ، نتائج الفكر في النحو، تح الشيخ عادل أحمد عبد الموجود و علي محمد معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، ت 1992.ص 325،324.

وأمّا ما يجتمعان فيه فهو: اسمان، نكرتان، فضلتان، منصوبتان، رافعتان للإبهام، أما أوجه الاختلاف فهو أن يكون التمييز لا يكون إلاّ "اسماً"، أما الحال فيرِدُ مفردة أو جملة، و أنّ حق الحال الاشتقاق، و حال التمييز الجمود، و قد يتعاكسان، و لكن الثابت قولهم: الحال مشتق مُبَيِّن للهيئات، والتمييز جامد مُبَيِّن للذوات(1).

و من ذلك أيضا خبر "كأن"بين الاسمية و الوصفية ، إذ ترد لأربعة معانٍ، أحدها أنّ معناها الشك و الظن إذا كان خبرها مشتقاً نحو:كأن زيداً قائماً، أو كأن زيداً في الدار، أو عندك، أو يقوم، فتقدير الكلام في الجملة الثانية و الثالثة كأن زيدًا _كائناً أو مستقراً _في الدار.

أمّا إذا كان معناها التشبيه نحو:"كأن زيداً أسداً" فخبرها جامد(2).

و أخيرا تجدر بنا الإشارة إلى أنّ ما سقناه من أمثلة، ما يمثل إلا النزر القليل من إشارات ابن هشام لأهمية المعنى التقسيمي للمباني الصرفية، في بناء القاعدة من جهة و التوجيه النحوي (الإعراب) من جهة أخرى.

4 –4 –<u>المعنى التصريفي عند ابن هشام و أثره في التحليل النحوي :</u>

إنّ المقصود بالتّصريف هنا العلم بأبنية الكلمة من حيث أصالة حروفها أو زيادتها، و من حيث الحذف و الصحة والاعتلال و الإدغام و الإمالة ،و ما يعرض لآخرها غير الإعراب و البناء من وقف و غيره (3)؛كما أنّ التصريف تحويل الأصل الواحد إلى نماذج متعددة تعينها معان بذاتها لا تحصى إلا بها (4)تسمى معاني التصريف، و هي **<u>العدد</u>** كالإفراد و التثنية و الجمع، و **<u>النوع</u>** (التذكير و التأنيث)،و **<u>الشخص</u>** :كالتكلم و الخطاب و **<u>التعيين</u>:** التعريف و التنكير، و من هذه المعاني ما ينفرد بالأسماء كالعدد، ومنها ما يتعلق بالأسماء

---

(1)ابن هشام ،شرح قطر الندى وبل الصدى، تح محمد خير طعمة حلبي، دار المعرفة، لبنان، بيروت، ط 2 ، ت ط 1997، ص238

(2) ابن هشام، مغني اللبيب، ص 190

(3) عباس حسن ، النحو الوافي،ج4 ،ص747

(4) الشريف الجرجاني ، التعريفات ص 59 .

والصفات كالنّوع ومنها ما يختص بالأفعال كالشخص ومن معاني التصريف أيضا ما يرجع إلى مسألة الصياغة الصرفية كالمطاوعة و الصيرورة (1) ومنها ما يعود إلى معان خاصة كالنسب والتصغير.

إن من أشهر المعاني التصريفية التي لها الأثر الواضح على تأسيس القاعدة نظريا ،والتحليل النحوي تطبيقياً هي:

* الشخص و العدد و النوع، إضافة إلى النسب و التصغير، إن هذه المعاني لها حيز واسع في استعمالات اللغة العربية ،يثبت ذلك وجود الضمائر المتصلة (اللواصق)، وحروف المضارعة، واللواصق المؤدية إلى المعاني الأربعة السابقة (الشخص و العدد والنوع و التعيين و تفريعاتها) إضافة إلى ياء النسبة المشدّدة التي تكون في آخر الكلمة، والياء داخل الكلمة التي تفيد معنى التصغير، كما تحقق بعض المعاني التصريفية بما يسمى بالعلامة العدمية، أي انعدام اللاصقة يفضي إلى المعنى التصريفي المقصود، كما يمكن الوصول إلى بعض المعاني التصريفية من خلال صيغ الكثير من المفردات، هذه الصيغ التي تلعب دورا هاما في تحديد المعنى التصريفي.

و تجدر الإشارة إلى أننا نجد تعدد الصيغ مع الدلالة على معنى واحد، كصيغتي فاعل و تفاعل إذ المعنى هو المشاركة،و نجد في المقابل تعدّد المعاني الوظيفية للصيغة الواحدة، فصيغة فَعْل هي صيغة مصدر للفعل **فَتَحَ** ← **فَتْح**، و هي أيضا صيغة صفة شَهْم.

و من إشارات ابن هشام لأثر المعنى التصريفي في التوجيه النحوي ذكره للحالات التي تجعل الفعل المتعدي لازماً، أو كما سمّاها الأمور التي لا يكون الفعل فيها إلا قاصراً و عدّ عشرون منها، فعند تحويل الفعل من معناه الأصلي إلى معنى المبالغة أو التعجب يتحوّل هذا الفعل المتعدي إلى لازم ،و من ذلك ضرب الرجل، وفهم المتعلم أي ما أضرب الرجل، و ما أفهم المتعلم، و من ذلك قولهم:"**رَحُبَتْكُم الطّاعة**" بتضمين الفعل معنى وسع و تحويل وزنه إلى فعُل، و من ذلك أيضاً كونه على وزن "**فَعَل**َ"و "**فَعِل**َ"اللذان و صفهما "**فعيل**"مثل: ذلّ و قَوِيَ و منه أيضا ما حُوّل إلى وزن افْعَلّ، و افوَعَلّ، افعلّل

---

(1)ابن هشام ،شرح قطر الندى وبل الصدى، تح محمد خير طعمة حلبي، دار المعرفة، لبنان، بيروت، ط 2 ، ت ط 1997، ص238

(بأصالة اللامين)، و افعنلل (بزيادة إحدى اللامين) و افعنلى، واسْتفْعل، وانْفعل، و كونه مطاوعاً لمتعدٍ إلى واحد، (كسرْته فانْكسر) صيغة واحدة.

و يشير ابن هشام هنا إلى أنّ الصيغتين الأخيرتين مختلفتان في كون أنّ الأولى علامة لفظية، و الثانية علامة معنوية، إضافة إلى أن معنى المطاوعة لا يلزم صيغة انفعل وحدها، بل يُعَبر عنه بتفاعل، و تَفَعّلَ، و هي لفتة لطيفة من ابن هشام أن يعبّر عن ذلك بمصطلحات عرفت وكثر استعمالها حديثا و هي علامة لفظية، معنوية.

كما يتحوّل من التعدّي إلى اللزوم عندما يضمن معنى فعل قاصر، كما هو الحال في قوله تعالى﴿**وَ أَصْلِحْ لِي ذُرِّيَّتِي** ﴾(الأحقاف15) فإنّها ضُمنّت معنى بارك، أو يدل على سجية كـ (لؤمٍ، جبنٍ) أو على عارض كـ (فَرِحَ، (حَزِنَ) أو على نظافة كـ (طُهْرٍ، وُضُوءٍ) أو دنس كـ (نجس، رجس)، أو على لـون كـ"أَحْمَرَ" أو حلية كـ (سَمِنَ و هَزِلَ و كَحِلَ) (1) .

إنّ التحويل الذي حدث على مستوى هذه الأفعال و الذي غيّر معناها بإضافة معنى جزئي لمعنى الفعل العام، أثّر أيضاً على البناء القواعدي للجملة ،إذ أنّ الفعل المتعدّي دلالة و إعراباً يتحوّل إلى فعل لازم دلالة و إعراباً ، و كما يحول الفعل من المتعدي يتحول أيضاً اللاّزم إلى متعدّ و عدّد ابن هشام هذه الحالات و حصرها في سبعة و هي حالات يظهر فيها أثر المعنى التصريفي على القاعدة النحوية كما أنها حالات تعكس تأثر الدلالة و النحو بالمعنى التصريفي (2) .

* أما في تركيب رُبَّ: فيشترط عند دخولها على الضمير ،أنْ يكون ضمير الغائب ،مفسراً بنكرةٍ منصوبةٍ على التمييز، و يلزم هذا الضمير الإفراد و التذكير و غالباً ما يحذف معداها – أي ما تعلقت به رُبّ – الذي يكون في الماضي، و من ذلك جواب من سأل: هل رأيتَ رجلاً عالماً ؟ أن تقول: رُبّ رجلٍ عالمٍ، أيْ رُبّ رجل عالم رأيتُ

---

(1)ابن هشام، مغني اللبيب، ص 483 و ما بعدها.

(2)نفس المصدر ، ص 486 وما بعدها

أي بحذف رأيت غالبا (1) أما تمـييزه – عند كونه ضميراً – فيمكن تثنيته و جمعه و تأنيثه، نحو: (رُبّه رجلا أكرمت)، و (ربه أكرمت) و (ربه إمرأة....)، و قد رأى الكوفيون المطابقة (2).

أمّا موضوع النسبة و إن لم يتطرق إليه ابن هشام، تحت عنوان خاص إلاّ أنّه أشار إلى أنّ النسبة تكون بالصيغة أيضاً، و ذلك في مثل قوله تعالى﴿**و ما رَبُّك بظلاَّمٍ للّعبيدِ**﴾(فصلت 46) فما النافية هنا لا تنفي صيغة مبالغة "ظلاّم "و لو كان الأمر كذلك لكان التقدير و ما ربك بكثير الظلم، و هذا المعنى فاسدٌ تماماً، و ذلك أن صفات الذم إذا نفيت على سبيل المبالغة، لم ينتف أصلها[3]وعليه فصيغة فعالاّ هنا ليست للمبالغة بل للنسب، كما أنّ هذه الصيغة إذا كانت تعبّر عن حرفة، فهي للنسبة أيضاً، و من ذلك قولهم:

وَلَيْسَ بِذِي رُمْحٍ فَيَطْعَنُنِي بِهِ

وَلَيْسَ بِذِي سَيْفٍ وَ لَيْسَ بِنَبَّالِ(4).

كما أشار ابن هشام إلى التصغير وهو معنى تصريفي له أثره في الحكم النحوي،من خلال ما سماه النحاة بمسوّغات الابتداء بالنكرة، إذ يجوز الابتداء بالنكرة الموصوفة وصفاً مفيداً، نحو قوله تعالى﴿ **لَعَبْدٌ مُّومِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُشْرِكٍ**﴾ (البقرة 221).فهنا جاء الوصف لفظياً، أيْ عُبّر عنه بلفظ تام جاور الموصوف، أمّا التصغير فهو وصف معنوي، ومن ذلك قولهم:"رجيل جاءني"، و تجيز القاعدة الابتداء بالنكرة الموصوفة وصفا معنويا، ومعنى الجملة رُجَيْلٌ صغير جاءني (5).

---

(1) ابن هشام ،مغني اللبيب، ص 137

(2) الحسن بن القاسم المرادي ،الجنى الداني في شرح حروف المعاني ، تح فخر الدين قباوة ، ومحمود نديم فاضل ، الآفاق الجديدة ، بيروت ، لبنان ، ط 2 ، ت1983،ص 449.

(3) ابن هشام، مغني اللبيب، ص 114

(4) امرؤ القيس،ديوانه،تق صلاح الدين الدين الهواري،دار مكتبة الهلال،بيروت،لبنان،ط1،ت2004،ص108.

(5) نفسه، ص 439، 440. و وينظر الأشباه و النظائر في النحو ، ج 2 ، ص 128.

كما خصص ابن هشام للاصقة "أل" قسماً من حديثه في تفسير المفردات و ذكر أحكامها، مبينا أنها ترد على ثلاثة أوجه و هي أنْ تكون اسماً موصولاً بمعنى الذي و فروعه، و تدخل على أسماء الفاعل و المفعول، و يؤكد ابن هشام أنّ (أل) الداخلة على اسم التفضيل موصولة، وليست حرف تعريف فلو كانت كذلك لمنعت من إعمال اسميْ الفاعل المفعول، كما منع منه التصغير والوصف، والوجه الثاني: أن تكون حرف تعريف والثالث: أن تكون زائدة و هي نوعان: لازمة وغير لازمة، والجدير بالذكر أنّ الأوجه الثلاثة لها أثر في القاعدة النحوية (1).

ومن "أل" الواقعة في قولهم :"ادخلوا الأول الأول " و"جاؤوا الجماء الغفير "، وقراءة بعضهم﴿**لَيُخْرِجَنّ الأَعَزُّ مِنْهَا الأَذَلَّ** ﴾(المنافقون8)، بفتح الياء لأنّ الحال واجبة التنكير، فإن قدرت الأذل مفعولا مطلقا على حذف مضاف، أي خروج الأذل كما قدّره الزمخشري،لم يحتج إلى دعوى زيادة "أل"(1) .

و أخيراً نؤكد على أنّ إشارات ابن هشام للمعنى التصريفي، و أثره في النحو و مسائله كثيرة، و ما أوردناه منها ليس حصرا بل تمثيلا، و إن كانت إشارات لم يقصد منها بيان اثر معنى التصريفي في النحو، بل جاءت في خضم الحديث عن مسائل نحوية .

5-4 – **المعنى الأسلوبي**:يتعلق المعنى الأسلوبي –كما ذكرنا سابقاً -بالخبر و الإنشاء، و هذا هو المقصود هنا، و ليس النسبة إلى علم الأسلوب، و المعنى الأسلوبي إمّا أن يكون مطابقاً للقاعدة و هو الأصل في الكلام، أو أن يكون مجازاً أو ضرباً من الخروج عن المألوف، و استخدام الأسلوب في غير ما وُضع له، كاستخدام الخبر مكان الإنشاءِ و الإنشاء مكان الخبر، أو استخدام الأساليب الإنشائية مكان بعضها، و الأساليب عبارة عن أشكال لفظية دالّةٍ على المقاصد و الأغراضِ، و هذه المقاصد و الأغراض هي موضوع الدرس البلاغي أساساً.

---

(1) نفس المصدر ، ص 54 و ما بعدها .

فإذا عبّر المتكلم عن مقصده بالشكل اللغوي المطابق للقاعدة، خلا كلامُه من المظهر الأسلوبي الجمالي، و إذا خرج عن المألوف و لم يتبع القاعدةَ، فقد حقّق كلامُه الأسلوبَ الذي يمكن أن يكون طابَعَه المُميّز في الكلام.

و لا شك أنّ للمعنى الأسلوبي أثراً في التوجيه النّحوي، تمليه عليه طبيعة اللغة العربية المترابطة، و التي يتأثر فيها عناصرها ببعضها، فإذا فُهم المعنى المقصودُ من الكلام، تمّ التوجيهُ الصّحيحُ للجملةِ، و يُورد ابن هشام ما يبيّن به أهميّة مراعاة هذا الجانب، فعن بيت الفرزدق التالي:

أتغضبُ إنْ أُذْنا قتيبةَ حُزّتا جِهَاراً   و لمْ تَغْضَبْ لقتلِ ابْنِ خَازِمِ (1).

يذكر أنّ بعضا قالوا: إنْ ليست شرطية؛ لأنّ الشرط مستقبلٌ، و الحادثة مضت، و البيت محمولٌ على وجهين:

الأول: أن يكون على إقامة السبب مقام المُسَبب، أي أتغضبُ إنْ افتخر مفتَخِرٌ بحزِّ أُذُنُني قتيبة، إذْ الافتخار بذلك يكون سبباً للغضبِ، و مُتسَبّباً عن الحز.
الثاني: أن يكون على معنى التبيّن، أي أتغضبُ إنْ تبيّن في المستقبل أن أُذني قتيبة حُزّتا فيما مضى.

و قال الخليل و المبرد : الصوابُ " أَنْ أذنا" بفتح الهمزة من "أَنْ"، أي : "لأنْ أذنا" ثم هي عند الخليل "أن" الناصبة، و عند المبرد أنها " أنْ" المخففة من الثقيلة (2).

و من هذا نخلُصُ إلى نتيجةٍ مفادها أنّ ابن هشام أدرك أهمية فهم غرض المتكلم، و الطريقة التي بنى بها نصّه، و أقام لكل تصوّرٍ في المقصود وجهاً أنسب للإعراب.

---

(1)الفرزدق،ديوانه،تق محمد طراد،دار الكتاب اللبناني، بيروت،لبنان،د ط ، ت2004،ج2،ص287.
(1) ابن هشام، مغني اللبيب، ص 31، 32.

أمّا عن خروج الأسلوب الإنشائي أو الخبري عن غرضه الحقيقي إلى أغراض أخرى، فهمزة الاستفهام تخرج عن الاستفهام لتحقق معنى التسوية وفي ذلك مثل قوله تعالى﴿**سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ**﴾(المنافقون 06) .

فهنا لا علاقة لها بالاستفهام إلاَّ من حيث وجود الهمزة. كما تخرج للأمر كقوله تعالى:﴿ **ءآسْلَمْتُم**﴾(آل عمران 20)، أي" أسلموا" (1) .

ومن ذلك أيضا خروج (إنْ) عن معنى الشرط إلى معنى لاستبعاد والإقصاء، ففي قوله تعالى﴿**فَذَكِّر إنْ نَفَعَتْ الذِّكْرَى** ﴾(الأعلى 9) فظاهره الشرط، ومعناه ذمّ هذه الطائفة واستبعاد الانتفاع بتذكيرهم، كالقائل:« عِظِ الظالمين إنْ سَمِعوا منك، تريد بذلك الاستبعاد لا الشرط»(2).

وقد أشار ابن جني إلى بعض الأغراض البلاغية التي ساق لأجلها الاستفهام، يقول:«**إنَّ المستفهم عن الشيء قد يكون عارضاً به مع استفهامه في الظاهر عنه، لكن غرضه بالاستفهام عنه أشياء، منها: أنْ يرى المسؤول أنَّه خَفِيَ عليه ليسمع جوابه عنه، ومنها أن يتعرف حال المسؤول هل هو عارف به، ومنها أن يرى الحاضرُ غيرُهُما أنّه بصورة السائل المسترشد لما له في ذلك من الغرض، ومنها أن يُعدّ ذلك لما بعده مما يتوقعه حتى إن حَلَفَ بعدُ أنه قد سأله عنه حلف صادقاً فأوضح بذلك عُذراً، ولغير ذلك من المعاني التي يسأل عنها السائل عمَّا يعرفه لأجلها وبسببها**»(3) .

---

(1) ابن هشام ، مغني اللبيب، ص 20 و ما بعدها.

(2) نفس المصدر، ص28.

(3) ابن جني، الخصائص، ج2، ص 464،465.

6-3- المعنى الزمني وأثره في التحليل النحوي عند ابن هشام

يرى "فندريس" أنّ الفرنسية تمتاز بتعدّد الدلالات الزمنية، يقول:«فعندنا في الفرنسية سلم من الأزمان المتنوعة، لا تعبّر فقط عن أقسام الزمن الثلاثة، من ماض، وحاضر، ومستقبل، بل أيضاً الفروق النسبية للزمن، إن لدينا الوسيلة للتعبير عن المستقبل من الماضي، والماضي في المستقبل، ولا توجد إلا لغات قليلة لها ثروة اللغة الفرنسية في هذا الصدد (1)،واللغات الهندية والأوروبية تفتقر إلى هذا التحديد الزمني فنجدها لا تهتم إلا بالحدث ،إذ لا يعنيها تحديد اللحظة التي يتحقق الحدث فيها سواء كان هذا التحقق في الماضي أو الحاضر أو المستقبل ، و يشبه "فندريس" اللغات السامية باللغات الهندية الأوروبية في عدم حرصها على تبين الزمن، ويفسر ذلك بقوله:«**بأنّ الزمن فيها إمّا تام، وإمّا غير تام، فالتام ما وقع وغير التام مالم يقع**» (2).

وهل ينطبق هذا على اللغة العربية باعتبارها لغة سامية المنحدر ؟

إن رأى "فندريس" يحتمل الكثير من التجاوز، وعدم إدراك خصائص اللغة العربية ومسائلها إدراكاً جيّداً وإلاّ ما كان" فندريس" يحكم على الزمن في اللغة العربية بالانحصار في الأقسام الثلاثة المعروفة و الجدير بالذكر أن الكتب العربية تزخر بالتنوعات الزمنية من جهة و دلالتها المختلفة، و المؤثرة في المعنى العام للنص أو الجملة، وفي المعنى الوظيفي لها ومن ذلك:

1- خروج إذا عن دلالة الاستقبال، ومجيئها معبرة عن الماضي في قوله تعالى﴿ **وَلاَ عَلَى الـذِّينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحمِلَهُمْ قُلْتَ لا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلّوا**﴾(التوبة 92).و قوله ﴿**و إِذَا رَأَوا تجارةً أو لهواً انْفَضّوا إليها**﴾(الجمعة11).

2- خروجها أيضا إلى معنى الحال و ذلك بعد القسم ﴿**و اَللّيْلِ إِذَا يَغشَى**﴾ (الليل 1) ﴿ **و النَّجْمِ إِذَا هَوَى**﴾ (النجم 1) (3).

---

(1) فندريس، اللغة ،ص 135

(2) نفسه، ص136.

(3) ابن هشام ، مغني اللبيب،ص98،99.

إذْ لا تُعرب هنا إذا شرطية دالة على ما يستقبل من الزمان بل: إذا ظرفية دالة على ما مضى من الزمان، في الحالة الأولى و ظرفية دالة على الحال في الحالة الثانية (1).

3- لا ينتصب الفعل بعد "حتى" إلاّ إذا كان مستقبلا، ثم إذا كان استقباله بالنظر إلى زمن التكلم، فالنصب واجب، و من ذلك قوله تعالى﴿**لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى**﴾(طه 91).

و إنْ كان بالنسبة إلى ما قبلها خاصة فالوجهان نحو﴿**و زُلْزِلُوا حَتّى يَقُولَ الرَّسُولُ**﴾(البقرة 214)، إذ تخرّج الآية بقولهم إنّما هو مستقبل بالنّظر إلى الزلزال، لا بالنظر إلى زمن قُصّ ذلك علينا (2) ، ويظهر التفريق عند ابن هشام بين ما سمّاه تمام حسان بمطالب السيّاق في الزمن النّحوي، ومعاني الزمن الصرفية (3) إذ ينفي أن يكون النّحاة قد توصلوا إلى تمييز نوعين من الزمن و هما الزمن النحوي، الذي يتأثر بالتركيب و السياق الذي وُجد فيه و الزمن الصرفي الذي ينتسب إلى النظام الصرفي، و الذي يُقَسّم الزمن إلى ماض و مضارع و أمر.

4- لا يرتفع الفعل بعد " حتى " إذا كان حالا، ثم إنْ كانت حاليته بالنسبة إلى زمن التكلم فالرفع واجب، نحو: " سرتُ حتى أدْخُلُهَا " إذا قلتَ ذلك و أنت في حالة الدخول، و إن كانت حاليته ليست حقيقية، بل كانت محكية رُفِع (4).

5- لـ " قد " خمسة معانٍ منها التوقع، ولا يكون ذلك إلاّ مع المضارع نحو: " قد يقدم الغائب اليوم " إذا كنت تتوقع قدومه (5) ، و نشير هنا إلى أنّ د. تمام حسان لم يشر إلى

---

(1)ابن هشام ، مغني اللبيب،ص98،99.

(2) نفسه، ص 129.

(3)تمام حسان، اللغة العربية معناها و مبناها ص 242، 243.

(4)ابن هشام ، مغني اللبيب ، ص 129

(5) نفس المصدر، ص 172

صيغة " قد يفعل" في حين أشار إلى صيغ أخرى و استنتج منها ما اصطلح عليه " الجهة"، و بالإمكان أن نطلق عليها التسمية التي أطلقها ابن هشام و هي التوقع أما مع الماضي كقولك: " قد فعل " لقوم ينتظرون الخبر، و منه قول المؤذن: قد قامت الصلاة، لأن الجماعة تنتظر ذلك، و أيضاً: قد عاد الأمير لمن ينتظر عودته، و في قوله تعالى﴿ **قَدْ سَمِعَ اللهُ قَوْلَ التّي تُجَادِلُكَ**﴾(المجادلة 1) لأنها كانت تتوقع إجابة الله لدعائها، ثمّ ينفي أنْ تكون إفادة قد لمعنى التوقع، و يعرض في ذلك اتجاهين، اتجاه يرى أنّها مفيدة لمعنى التوقع ، انطلاقاً من أنّ الفعل و إنْ كان في الماضي ، فالتوقع كان قبل الإخبار به لا أنه الآن متوقع، و اتجاه يرى أن التوقع هو انتظار الوقوع، و الماضي قد وقع، فكيف يكون التوقع مع الماضي، عندها ظهر لابن هشام قول ثالث، و هو أنها لا تفيد التّوقع أصلاً، و يبرّر ذلك بقوله:«**أمّا في المضارع فلأنّ قولك: يقدم الغائب يفيد التوقع بدون قَدْ إذ الظّاهر من حال المخبر عن مستقبل أنه متوقع له، و أما في الماضي فإنه لو صَحّ إثبات التوقع له بمعنى أنها تدخل على ما هو متوقع لصحّ أنْ يقال في: " لا رَجُلَ " بالفتح إنّ لا للاستفهام لأنّها لا تدخل إلاّ جواباً لمن قال: هل من رجل، و نحوه فالذي بعد لا مستفهم عنه من جهة شخص آخر، كما أنّ الماضي بعد " قد" متوقع كذلك، و عبارة ابن مالك في ذلك حسنة فإنّه قال: إنّها تدخل على ماض متوقع، و لم يقل إنّها تفيد التوقع، و لم يتعرض التوقع في الداخلة على المضارع البتة، و هذا هو الحق**» (1).

إنّ الذي بين أيدينا يحمل عدة دلالات عن التصورات الزمنية لدى النّحاة العرب، فهي عند البعض ليست مقتصرة على المعاني الثلاث التقليدية للزمن (فعل، يفعل، افعل) كما أنّها ليست تصوراتٍ وجدت التنوعات الزمنية داخل الزمن الواحد من جهة، و عدم ثبوت دلالات الأزمنة الثلاث في بعض الأساليب كـ " الجملة المنفية" و"الدعاء بالفعل

---

(1)ابن هشام ، مغني اللبيب ، ص 172.

الماضي" و "الشرط"، و غيرها من جهة أخرى، فاتّجهت تعلّل ذلك بتأثير معاني بعض الأدوات، و قد أشار د.تمام حسان إلى هذه الفكرة يقول: « **فلمّا نسب النحاة الماضي دائماً إلى صيغة " فعل " و قَبِيلها ،و نسبوا الحال و الاستقبال دائما إلى صيغتي "يفعل "و "افعل" و قبيلهما نظروا في الجملة المثبتة و المؤكدة فلم يجدوا هذه الدلالات تتأثر تأثّراً كبيراً بعلاقاتها في السياق، و لكنّهم عند نظرهم إلى الجملة المنفية وجدوا المضارع المنفي قد يدل على الماضي، و حين نظروا في الجملة الإنشائية وجدوا صيغة " فَعَلَ " تفيد الاستقبال في التحضيض و الدعاء و الشرط مثلاً، و لمّا كانت قواعدهم التي وضعوها عزيزة على أنفسهم لم يخطر ببالهم أنْ يُعيدوا النظر في نظام الزمن في ضوء مطالب السياق، و ساغ لهم في حرصهم على القواعد أن ينسبوا اختلاف الزمن إلى الأدوات فقالوا إنّ " لم " حرف قلب ...**" (1).

و فصل الدكتور تمام حسان بين نوعين من الزمن: الزمن الصّرفي الذي يجب أنْ يُنْسب إلى النّظام الصرفي و الزمن النحوي الذي ينسب إلى مطالب السياق، أمّا الأول فيتكون من العناصر الثلاثة: فَعَلَ،و يَفْعَلُ،وافْعَلْ، أمّا الثاني فيتفرع من الأول إلى ستة عشر زمناً نحوياً و ذلك باعتبار الجهة أي دلالة الفعل من حيث الزمن أو من حيث الحدث(2) و يرى أنّ الأدوات و النواسخ هي المباني الدّالة على الجهات الزمنية و حصرها في : قد ولم و لمّا ولا وما و السين و سوف وكان و مازال وظل وكاد و طفق و فوق (2).

و الجدير بالذكر هو أنّ ابن هشام أشار بشكل غير مباشر إلى أهمية السياق في تحديد دلالة الفعل، يقول: « **إذ الظاهر من حال المخبر عن مستقبل أنه متوقع له** »(3) أي مراعاة حال السامع و توقع تخمينه .

---

(1) تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 243 .

(2) نفس المرجع ص 256 ، 257 .

(3) ابن هشام مغني اللبيب ص 172 و ما بعدها.

6- قد : تفيد تقريب الماضي من الحال، يقول " قام زيد " فيحمل الماضي القريب و الماضي البعيد، فإن قلت:" قد قام " اختص بالقريب (1).

7- دلالة " قط " عند ابن هشام هي التعبير عن الماضي المنقطع ، وهي متضمنة لمعنى "مذ " و " إلى" و تختص بالنفي، يُقال:" ما فعلته قط " أي " ما فعلته مذ خلقت أو مذ خلقت إلى الآن "أو فيما انقطع من عمري، لأنّ الماضي منقطع عن الحال و الاستقبال (1).

يتحول الفعل المضارع إلى الماضي بـ " لم " نحو:﴿**لَمْ يَلِدْ وَ لَم يُولَدْ** ﴾ (الإخلاص 03)، ذلك أنّ الجملة الخبرية المنفية تستعمل غالبا الفعل المضارع المنفي للدلالة على الماضي و السبب أنّه : هو الذي يضام أكثر أدوات النفي (لم، و لما، وليس، و ما، و لا،ولن) فكل هذه الأدوات تأتي لنفي المضارع، و لا ينفي صيغة " فَعَلَ " منها إلا " ما ".

يرى ابن هشام أنّ " لما " تنفي الفعل من الماضي إلى الحاضر، أو عبر عنه بالحال، و هذا ما عبّر عنه تمام حسان بالمنتهي بالحاضر، و ذلك في مجموعة الأمثلة المجدولة،والتي أفرد فيها جدولاً لكلّ من: الجملة الخبرية المثبتة،و الجملة الخبرية المنفية، والجملة الخبرية المؤكدة،و الجملة الاستفهامية، و بعض الأساليب الإنشائية، و في هذه الجداول خصص خانةً لتحديد الزمن الماضي أو الحال(2)، وثانية لتحديد الجهة أيْ دلالة الزمن، و خانةً ثالثة لتغيّرات صيغة فَعَلَ ، و رابعةً لتغيّرات صيغة يَفْعَلُ عند الدعاء بـ :

لا بَارَكَ اللهُ فِي الْغَوَانِي هَلْ   يُصْبِحْنَ إلاّ لَهُنّ مَطْلَبُ (3)

خروج الفعل الماضي من دلالته إلى دلالة الاستقبال عند الدعاء،فالفعل مستقبل في المعنى.

---

(1)ابن هشام مغني اللبيب ص 172 و ما بعدها.

(2) استعمل الدكتور تمام حسان للتعبير عن المضارع مصطلحين : الحال و الحاضر .

(3)أبو الفرج الأصبهاني،الأغاني،تق محمد حسين الأعرجي،وزارة الثقافة،الجزائر ،دط ، ت2007،ج4،ص1565.

يقول الدكتور تمام حسان " و إذا دخلت " لا " على " فَعَلَ " لم تكن للنفي و إنما تكون للدعاء " (1).

ما كان سيقع :أي أنه لم يقع، و هذا في معنى " لو " إذْ ينفي ابن هشام اعتبارها حرف امتناع لامتناع،على أن سيبويه عدها حرفا لما كان سيقع لوقوع غيره ،و هذا ما أشار إليه ابن هشام في عرضه لموقف سيبويه ، إلا أنه يجده تعريفاً مشكلاً و ناقصاً، فأمّا الإشكال فلأنّ اللام في قوله " لوقوع غيره " في الظاهر هي لام التعليل، و ذلك فاسد، إذ الإمساك خشية الإنفاق ليس معللا بملكهم خزائن رحمة الله، بل بما طبعوا عليه من الشّـُح، و ذلك في قوله تعالى ﴿**قُلْ لَو أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الإِنْفَاقِ** ﴾(الإسراء 100) ، و أمّا النّقص فلأنّها لا تدل على أنها دالة على امتناع شرطها و الجواب مفهوم من قوله: " ما كان سيقع " فإنه دليل على أنه لم يقع ، «**نعم في عبارة ابن مالك نقص** (2)، **فإنها لا تفيد أن اقتضائها للامتناع : في الماضي، فإذا قيل، " لو ": حرف يقتضي في الماضي امتناع ما يليه و استلزامه لتاليه كان ذلك أجود العبارات** »(3).

ووظف الدكتور تمام حسان مصطلحات تصف الفعل، وكأنها وظفت لأول مرة (4) فإذا بابن هشام قد سبقه إلى كثير منها، و في الجدول التالي مُلَخّص لأهمّ ما استخرجناه من المصطلحات الزمنية التي أوردها ابن هشام، و التي ذكرها الدكتور تمام حسان :

---

(1) تمام حسان، اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 265 .

(2) قال ابن مالك في لو : حرف يدل على انتقاء تال ، و يلزم لثبوته ثبوت تاليه .

(3) ابن هشام، مغني اللبيب، ص 253.

(4) تمام حسان ،اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 245 ، و ما بعدها .

3+++الزمن	صيغة فعَل	صيغة يفعَل	دلالتها عند ابن هشام	الجهة عند تمام حسان
الماضي	قد فَعَلَ	---	التقريب(ص 172)/تحقق الوقوع ص 140	الماضي المنتهي بالحاضر
	هل فَعَلَ	--	طلب التصور	الماضي
		لم يَفْعَل	الاتصال (المتصل)	المستمر
		لمّا يَفْعَل	استمرار النّفي إلى الحاضر (ص 271)	الماضي المنتهي إلى الحاضر
الحاضر (الحال)		ما يَفْعَلُ	زمنية في كل وقت (ص 294)	الاستمراري
		هل يَفْعَل	المستقبل ص 333	الحال العادي، التجددي، الاستمراري، المستقبل البسيط
		أن يَفْعَلَ	يدل على المستقبل (ص 33، 34)	تحول المضارع إلى دلالة المستقبل
		عسى أن يَفْعَل	- المقاربة (المستقبل القريب) ص 33، 34 - الترجي	كل الجهات (الترجي)
		لن يَفْعَلَ	– الاستقبال – التأبيد	–المستقبل القريب – المستقبل الاستمراري
		لَيَفْعَلَنّ	الفعل لم يقع، لكنه سيقع (ص 274)	وقوع الفعل في المستقبل
		أما تَفْعل	العرض (ص 60)	العرض
		ألا تَفْعَلْ	- بلِينِ العرض - بحثّ - التحضيض (ص78)	العرض
الاستقبال		سَيَفْعَل	- للاستقبال ص 140 - الاستمرار	القريب
		سوف يَفْعَل	الاستقبال، و لا فرق في الدلالة مع السين (ص140)	للبعيد

من خلال ما ذكرنا عن بعض الصيغ ذات الدلالة الزمنية المختلفة عن الدلالة الزمنية الأصلية، نستنتج أنها نفس الصيغ، و أما عن دلالتها فهي لا تختلف إلاّ من حيث تحديد المصطلح، كما نلمس في تفسيرات ابن هشام لهذه الصيغ تشابها في الدلالات التي ذكرها د.تمام حسان، و نخلص في الأخير إلى أنّ المعنى الزمني و الذي له أثر في التوجيه النحوي، قد حظي هو الآخر باهتمام ابن هشام، بل إن ابن هشام لم يكتف بذكر

الصيغ و دلالتها الزمنية المتحولة،بل بين وجوه الإعراب، و ظواهر الحذف و التقديم و التأخير، و الاستعمال و أثره في تحقيق معنى الصياغة، و كل هذا لم يفتقر إلى الشواهد القرآنية و الشعرية بتحليلاتها المعتادة من ابن هشام في كتابه، إلاّ أنّه في ذكره لها لم يخصص لها باباً، بل وردت في خضم حديثه.

4-7-<u>المعنى العام عند ابن هشام و أثره في التحليل النحوي:</u>

***<u>المعنى العام و الدلالة المنطقية عند ابن هشام :</u>**

عرّف جلُّ النحاة الجملة بأنها :«**كل كلام مفيد مستقل** » (1)، و عليه تكون الإفادة في الجملة شرط في صحتها، في حين يعرف ابن هشام الجملة بأنها: " عبارة عن الفعل و فاعله، ك " قام زيد " و المبتدأ و خبره ك " زيد قائم " و ما كان بمنزلة أحدهما،نحو:"ضرب اللص" و " أقائم الزيدان " و " كان زيد قائماً " و "ظننته قائما" (2).في حين يعرف الكلام بقوله:«**هو القول المفيد بالقصد،والمراد بالمفيد ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه**»(3).

ويرى ابن هشام أن الجملة و الكلام ليسا مترادفين فالجملة لا تشترط فيها الفائدة، في حين يشترط ذلك في الكلام يقول: « **و بهذا يظهر لك أنهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس، و هو ظاهر قول صاحب المفصل؛ فإنّه بعد أن فرغ من حد الكلام قال : « و يسمى جملة "، و الصواب أنهما أعم منه، إذ شرطه الإفادة بخلافهما، و لهذا تسمعهم يقولون : جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، و كل ذلك ليس مفيداً ، فليس بكلام** »(2)، إلاّ أنّ الذي يلتقي عنده النحاة جميعاً هو أنّ المعنى العام للجملة سواء نظر إليها من حيث المقام أو من حيث التركيب هو منطلق إعراب الجملة و تحليلها، لوصفه تصويراً لمختلف الأبواب النحوية التي يتكلم بوساطتها الفكر، و إدراكاً للعلاقات بين عناصر الجملة (3).

---

(1) ابن جني، الخصائص، ج 1، ص 18.

(2) ابن هشام، مغني اللبيب، ص 357، 358.

(3) محمد إبراهيم عبادة ،الجملة العربية مكوناتها ، أنواعها ، تحليلها ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، مصر ، ط 1، د ت ، ص18 و ما بعدها .

و تفريق ابن هشام بين الكلام و الجملة، تفريق اعتمد الإفادة شرط صحة الكلام، و الإسناد شرط صحة الجملة، وهو تمييز منهجي و منطلق وظيفي أشار إليه جلّ اللغويين المحدثين، إذ لا يشترطون في الجملة تمام الفائدة، بل تمام العلاقة الإسنادية.

إلاّ أنّ هذا لا يعني أنّ ابن هشام يهمل المعنى، و لا يقيم له وزنا بل، إن أهمية المعنى كما أشرنا إلى ذلك في المباحث السابقة كبيرة عند ابن هشام؛ و من بين أهم هذه المعاني المعنى العام، و الدلالات المنطقية للجملة، و عقد باباً في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها و هي عشر جهات، نصّب المعنى على رأسها وجعله المُوَجّه الحقيقي لصحة التحليل النحوي.

أمّا الجهة الأولى فاعترض فيها على المعرب: «**أنْ يراعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة، و لا يراعي المعنى، و كثيرا ما تزل الأقدام بسبب ذلك** »(1)

ويشترط ما يلي:«**و أول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه مفرداً أو مركباً** »(1)، و يتضمن شرطه نقطتين أساسيتين أولهما: أنّ الخطأ في التحليل النحوي سببه فساد المعنى عند المعرب، أو عدم إدراك المعنى المقصود، و ثانيهما: أنّ النّص اللغوي أو الجملة يتكون من عنصرين هما التركيب اللغوي أو التركيب الإسنادي، و المعنى الذي صُب في القالب الغوي؛ أمّا قصده من قوله مفرداً فهو المعنى المعجمي، أمّا مركبا فهو المعنى العام للجملة، و الذي يتكون من المعاني المفردة للكلمات مجتمعة، و قد لا يَتّضح هذا المعنى إلا بالمقام،و أورد ابن هشام لبيان ذلك أمثلة عديدة بَيّن فيها "أنّ المعرب إذا لم ينظر في موجب المعنى حصل الفساد، ووقع في الخطأ، و هي في قوله تعالى:﴿**أَصَلَوَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤنَا أَو أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ**﴾(هود 87).

---

(1) ابن هشام، مغني اللبيب ، ص 491،492.

إن المتبادر إلى الذهن عطف (أَنْ نَفْعَل) على (أَنْ نَتْرُكَ)، و هذا ما يوحي به الشكل الظاهري للآية، لكن المقصود في الآية أنّ النبي شعيب عليه السلام لم يأمرهم – حسب مقام الرسالة والنبوة–أنْ يفعلوا في أموالهم ما يشاؤون،و إنّما العطف هنا على ما فهو معمول الترك، والمعنى « أَنْ نتركَ أَنْ نَفْعَلَ في أموالنا ما نشاء» و هذا ما يمليه مقام الرسالة و التبليغ، فلا تعارض في المنهاج الإلهي، و من هنا لا يجوز عطف " أنْ نفعلَ " على " أنْ نتركَ " إلاّ في قراءة من قرأ " ما تَشَاء " بالتاء لا بالنون، و يصبح المعنى المراد " أصلواتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا أو أن نفعل في أموالنا ما تشاء أنت "(1).

و من ذلك أيضا: قوله تعالى﴿**فَأَمَاتَهُ اللهُ مَائَةَ عَامٍ**﴾ (البقرة 259).

فإنّ المتبادر إلى الذهن انتصاب مائة بأماته، و ذلك ممتنع مع بقائه على معناه الوضعي، لأن الإماتة سلب الحياة،و هي لا تتطلب الامتداد في الزمن،و الصواب أَنْ الفعل أماته ضُمّن معنى ألبته فالمعنى المراد: " فألبثه الله بالموت مائة عام " و عدّها يتعلق به الظرف بما فيه من المعنى العارض له بالتضمين، أي معنى اللبث لا معنى الإلباث، لأنه كالإماتة في عدم الامتداد، فلو صح ذلك لَعلّقَ بما فيه من معناه الوضعي،و يكون التعلق بمنزلته في قوله تعالى﴿**قَالَ لَبِثْتُ يَومًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالَ بَلْ لَبِثْتَ مِائَةَ عَامٍ**﴾ (البقرة 209)(2).

من خلال هذين المثالين يتضح أن المعنى الوظيفي لعناصر التركيب يصنعه، أو يحدده المعنى العام للجملة، والذي يعين على تحديده – بدوره – المقام الذي اقتضاه و من هنا يمكن أن نقيّم ما ذهب إليه د. تمام حسان من أنّ المعنى الدلالي هو المعنى العام المراد، و يشمل عنصرين أساسين، هما المعنى المقالي الذي يشمل المعنى الوظيفي و المعجمي

---

(1)ابن قتيبة،تأويل مشكل القرآن،ش السيد حمد صقر،المكتبة العلمية،بيروت،لبنان،د ت،ط3،ج1،ص413.

(2)ابن هشام ،مغني اللبيب،ص ،493.

و القرائن المقالية الأخرى، و المعنى المقامي والذي يشمل ظروف و ملابسات المقال و تشتمل القرائن الحالية (1) أي أن:

المعنى الدلالي = المعنى الوظيفي + المعنى المعجمي، و هو تصور نجده غير مناسب من د. تمام حسان، إذ لوكان هذا التصور صحيحا لما تعجب ذلك الرجل الأعرابي الذي وقف على مجلس الأخفش عندما سمع كلام أهل النحو، وعندما سأله الأخفش: ما تسمع يا أخا العرب؟ فقال هذا الأعرابي: أراكم تتكلمون بكلامنا في كلامنا بما ليس من كلامنا (2)، وفي هذه المسألة يرى عبد القاهر الجرجاني، أنّ هذا الأعرابي لا يضيره أن يجهل عبارات النحويين في تحليلهم لعناصر الكلام (3) لكي يفهم أيّ نص في معناه العام فلا بُدّ له من فهم ألفاظه، و قد يحتاج إلى معرفة المقام الذي قيل فيه، ليتوصل إلى المعنى المقصود؛ و مع ذلك فلا يعتبر السياق أو المقام ضروريا في كل التراكيب، و دليل ذلك أنّ كثيرا من الآيات المنزلة دون أن يذكر سبب نزولها، بل الأهم من ذلك محتواها، كما أن كثيراً من التراكيب و النصوص نفهمها دون حاجة إلى معرفة الملابسات الاجتماعية أو الخارجية للموضوع أي ظروف المقال، و عندها يكون المقام ضروريا عند الحاجة إليه، وليس مكونا رئيسيا قاراً، كما ذكر د. تمام حسان، أمّا المعنى الوظيفي الذي عدّه أحد مكونات المعنى الدلالي، فهو في رأينا ثمرة فهم المعنى الدلالي أو المعنى العام للتركيب، و يؤكد تعمق هذه الرؤية من د. تمام حسان، عرضه للأنساق اللغوية الهرائية و زعمه بإمكانية إعرابها انطلاقا من الصيغ و دلالاتها، و قواعد الإسناد (4) لكن الأكيد هو أنّه حتى و إن توصل إلى الإعراب ، فإن ذلك لن يتصف بالدقة المطلوبة .

---

(1) تمام حسان ،اللغة العربية معناها و مبناها،ص 339، 352، 353.

(2) ينظر أبو حيان التوحيدي ، الإمتاع و المؤانسة ، تح أحمد أمين و أحمد الزين ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، لبنان ، د ت ، د ط ، ج 2 ، ص 161.

(3) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 320 .

(4) تمام حسان، اللغة العربية معناها و مبناها، ص 105.

إنّ المعنى العام المقصود من التركيب أو الجملة، يخضع في أحيان كثيرة إلى إدراك المقام، ومعرفة الملابسات الخارجية، لكنه أحيانا لا يحتاج إلى ذلك، بل إلى إدراك الدلالة المنطقية المطابقة لمبادئ العقل الأساسية، و يعكس هذا التصور ما تطرق إليه النحاة العرب في حديثهم عن المعنى المستقيم والمحال و المستقيم الكذب و يمكن أن نمثّل لكل واحد منها، بحسب ما أورد سيبويه في الكتاب، فأما المستقيم الحس: فمثّل قوله: « **أتيتك أمس، و سآتيك غداً، و أمّا المحال فمثل قولك: أتيتك إذا، و سآتيك أمس، و أمّا المستقيم الكذب فنحو: حملت الجبل،و المحال الكذب:سوف أشرب ماء البحر أمس** » (1).

إنّنا في تحليل النوع الأخير، و هو المحال الكذب نجد أنّ سيبويه حكم على الجملة بالمحال بسبب تناقض زمن الفعل، والظروف الموجودة في الجملة (سوف، وأشرب،و أمس) أمّا الكذب، فلأنه لا يطابق معناه الواقع، و المعلوم أنّ حكم الصدق و الكذب في هذا النوع من الجملة، يؤخذ انطلاقا من مطابقته أو عدمها للواقع . و لابُدّ أنّ لذلك أثراً في التوجيه النحوي عموما .

و من بين الأمثلة التي أوردها ابن هشام لبيان ذلك، قوله تعالى﴿**وَحِفْظًا مِّنْ كُلّ شَيْطَان مَّارِدٍ لاّ يَسْمَعُونَ إلى المَلأِ الأَعْلَى**﴾(الصافات7،8)، فإن المتبادر إلى الذهن هو أن «يَسْمَعُونَ» صفة لكلّ شيطان أوحال منه، وكلاهما غير جائز، إذ لا يكون الحفظ من شيطان لا يسّمع، و عليه فهذه الآية هي للاستئناف النحوي، لا للاستئناف البياني، لفساد المعنى، و عرض ابن هشام قولا آخر في المسألة، إذ يكون الأصل " لئلا يسمعوا " ثم حذفت اللام كقولنا " جئتك أَنْ تُكْرِمَنِي "، ثم حذفت " أَنْ "، فارتفع الفعل ،وقد استضعف الزمخشري هذا الرأي (2).

---

(1) سيبويه، الكتاب ج 1، ص25.

(2) ابن هشام، مغني اللبيب، ص364 .

أمّا الاحتمال الثالث، فهو أنْ تكون حالا مقدرة، أي: وحِفْظاً مِنْ كلّ شيطانٍ ماردٍ مقدراً عدم سماعه، أي بعد الحفظِ، وهو احتمال يَردّه ابن هشام بقوله:" الذي يُقَدّر وجودَ مَعْنَى الحَال هو صاحبها، كالمرور به في قولك:" مررت برجل معه صقر صائدا به غدا " أي مقدرا حال المرور به، أن يصيد به غداً و الشياطين لا يقدرون عدم السماع ولا يريدونه (1)، فالإعراب في هذه الآية للاستئناف النحوي، و هذا يثبت أثر المعنى المنطقي في التحليل النحوي.

– وأورد ابن هشام نموذجا آخرا، في قوله تعالى﴿ **وَ هَذَا ذِكْرٌ مُّبَارِكٌ اَنْزَلْنَاه** ﴾(الأنبياء 50)، ذكر فيه عدة وجوه إعرابية محتملة لـ " أنزلناه "، أصحها و أظهرها أنّ هذه الجملة نعت النكرة " ذكر "، و أضعفها أن تعرب حالا من الضمير في " مبارك "، و الضعف داخله من اقتضائه معنى تقييد بركة الذكر بحالة الإنزال (2) وهو معنى غير جائز أيضا (2).

و في قوله تعالى﴿ **وَكُلُّ شَيءٍ فَعَلُوه فِي الزُّبُرِ**﴾(القمر 52) ذكر ابن هشام أن جملة " فعلوه " نعت لـ " كل شيء "، ولا يجوز أن يكون خبرا له، لأنهم – أي أولئك الأتباع – لم يفعلوا كل شيء (3)، إذ لو كان لكانوا قد فعلوا كل شيء في الدنيا، و هو محال، أمّا النّعت فهو على معنى:" كلُّ شيء الذي فعلوه هم فقط في الزُّبر " وهو معقول، بل و لازم فهمه، و الخبر في الآية على هذا هو شبه الجملة "في الزبر"، لأن الله تعالى يخبرنا أن الذي فعلوه كله في الزبر، لا لأنه يخبرنا أنّ كل شيء فعلوه.

و يوافق ابن هشام كُلاًّ من عبد القاهر، و ابن الحاجب في قوله تعالى﴿ **خَلَقَ اللهُ السّمَاواتِ و الأرْضَ بِالحْقِّ** ﴾ (العنكبوت 44)، إذ ساد لدى النحاة إعراب السّماوات مفعولا به.

---

(1) ابن هشام، مغني اللبيب، ص365 .

(2) نفس المصدر ، ص405.

(3) نفسه ،ص 407.

و الصواب أنْ تعرب مفعولا مطلقاً، ذلك أنّ المفعول المطلق – منطقيا – ما كان موجودا قبل حدوث الفعل، ثم أوقع الفاعل به فعلاً، و المفعول المطلق ما كان العامل فيه هو فعل إيجاده، و رأى أنّ الذي غَرّ أكثر النحاة في هذه المسألة أنهم يمثلون للمفعول المطلق بأفعال العباد، الذي لا يجري على أيديهم إلا إنشاء الأفعال لا إنشاء الذوات، فتوهموا أنّ المفعول المطلق لا يكون إلاّ حدثاً، و أنّهم لو مَثّلوا بأفعال الله تعالى لظهر لهم أنه لا يختص بذلك، لأن الله تعالى موجد الأفعال و الذوات جميعا.

وأضاف ابن هشام أنّما ذكره لا يختلف عما يقال في قوله تعالى﴿**وَبشّر الذّينَ آمَنُوا وَ عَملُوا اَلْصّالحِاتِ**﴾(البقرة 25) حيث " الصالحات " مفعولا مطلقا معنىً لا مفعولا به (1)، و في نحو قول القائل كذلك:" أنشأت كتابا " و " عملت خيراً".

إنّ الشواهد التي أوردها ابن هشام في ذلك كثيرة، و منها في قوله تعالى﴿ **اللّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالاتِه**﴾(الأنعام 124) (2)، و في قوله تعالى﴿ **لَوْ كَانَ فِيهِمَآ آلِهَةٌ إلاَّ اللّهُ لَفَسَدَتَا**﴾(الأنبياء 22)(3)، و في قوله أيضا:" ﴿**وإنّي خِفْتُ المَوالِي مِنْ وَّرَآئِي**﴾ (مريم 5)(4) وكذلك في قوله:﴿ **يَحْسِبُـهُمُ الجَاهِلُ أَغْنِـيَآءَ مِنَ التَّعفُّفْ** ﴾(البقرة 273) (5).

و أخيرا تجدر الإشارة إلى أنّ الأمثلة التي أوردها ابن هشام، و التي ذكرنا بعضها توضح أثر الدلالة المنطقية في التحليل النحوي (الإعراب)، و قد ذكر في الباب الخامس من كتابه في ذكر الجهات التي يدخل على المعرب الاعتراض من جهتها عدة نقاط لابد من مراعاتها حتى لا يقع المعرب فيما سمّاه ابن هشام فساد المعنى، أو عدم استقامته، كما اتضح ذلك في تحليله الدلالي، و النحوي للشواهد القرآنية، و تفريق ابن هشام بين المعنى الشكلي أو الظاهر أو المتبادر إلى الذهن، و المعنى المنطقي أو العميق الذي يتعدى حدود

---

(1)ابن هشام ،مغني اللبيب ، ص 452،453.

(2) نفس المصدر، ص 494.

(3) نفسه، ص499.

(4) نفسه، ص 493.

(5) نفسه، ص495.

الشكل، مما يعكس نضج تصور ابن هشام للعلاقات التركيبية، و أهمية فهم المعنى الدلالي لتمام و صحة التحليل الوظيفي، و ما يؤديه إغفاله من الوقوع فيما سمّاه بفساد المعنى، وكسر قاعدة أمن اللبس، ومن هنا تتضح قيمة القول بأثر المعنى العام و المنطقي في التحليل النحوي.

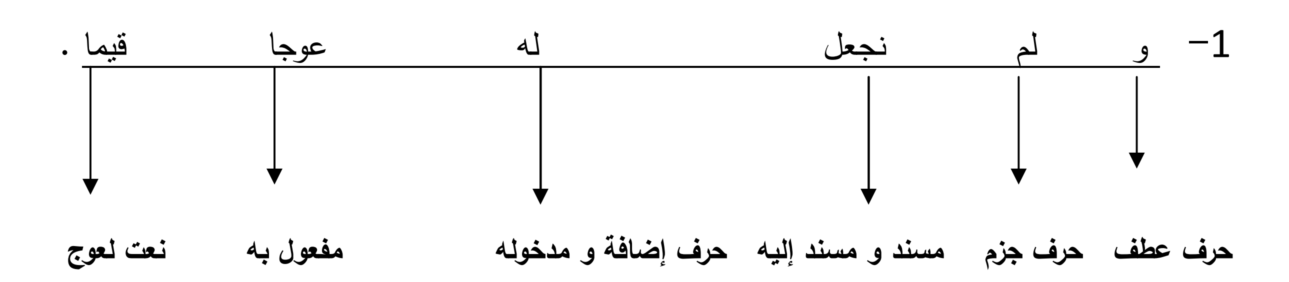
5- ظاهرة الوقف و أثرها في التحليل النحوي عند ابن هشام :

ساق ابن هشام أمثلة تبين أثر ظاهرة الوقف في التحليل النحوي، و منها ما ورد في قوله تعالى في سورة الكهف﴿ **اَلْحَمْدُ لله الذي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الكِتَابَ وَلمَ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجَا** ﴾(الكهف 1، 2).

محل الشاهد قوله تعالى:﴿ وَ لَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجَا ﴾

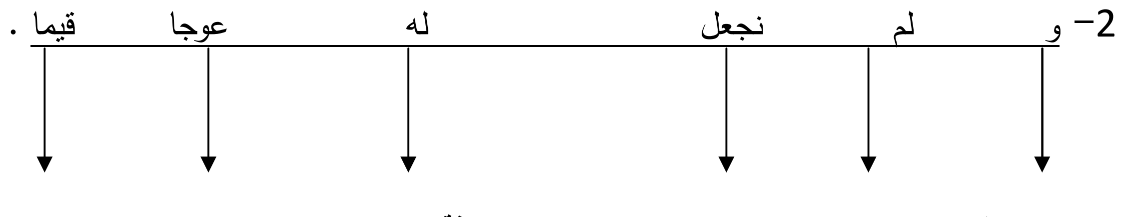
يتحدث معنى الآية عن تلقين الله عز و جل عباده كيفية الثناء عليه و حمده على أعظم نعمة، و هي الإسلام، و ما أنزل على نبيه محمد (صلى الله عليه و سلم) من الكتاب الذي هو سبب نجاتهم من بأس شديد، و جعله كتابا مستقيما لا عوج فيه، ولا زيغ، يهدي إلى الصراط المستقيم، و ينذر من بأس الله الشديد، ولم يجعل له عوجا، أي جعله معتدلا مستقيما (1).

- عند تحليل الآية وظيفيا نجد وجهين في إعراب قيما:



---

(1) ابن كثير، تفسير القرآن، ج3، ص119.



و قد وردت في علة نصب " قَيِّماً " وجوه عديدة:

1- أنّه منصوبٌ بفعل مقدر، و المعنى "جعله قيما" فتعرب مفعولا به.

2- أنْ يكون حالا من الضمير في قوله "و لم يجعل له عوجا" و هي حال مؤكدة.

3- أنْ يكون حالاً من الكتاب، وهو القول الأكثر، و في الكلام تأخير و تقديم ﴿ **الحَمْدُ لِلّهِ الذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ قَيِّمًا وَ لَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجَا** ﴾.

4- أنّه نعت لـ " عوج "، لأنّ النكرة تستدعي النعت غالبا، و قد كثر في كلام العرب إيلاء النكرة الجامدة نعتها.

5-نُقل عن بعضهم أنهم اعتبروا كلمة " قيما " بدلا من كلمة " عوجا "، وهو مشكل لأنه لا يظهر له وجه (1).

* أمّا قولهم بالوصف ففاسد، إذ لا يتصور أن يكون العوج قيما بأي حال، و لا يصلح له، فالشيء لا يوصف بضده، و في ذلك قال ابن هشام، عندما سمع تلميذا يعرب لشيخه قيما صفة لـ" عوجا" «**يا هذا كيف يكون العوج قيما ؟ و ترحمت على من وقف من القراء على ألف التنوين في عوجا وقفة لطيفة دفعا للتوهم** » (2)

---

(1) ابن هشام ، مغني اللبيب ،ص497.

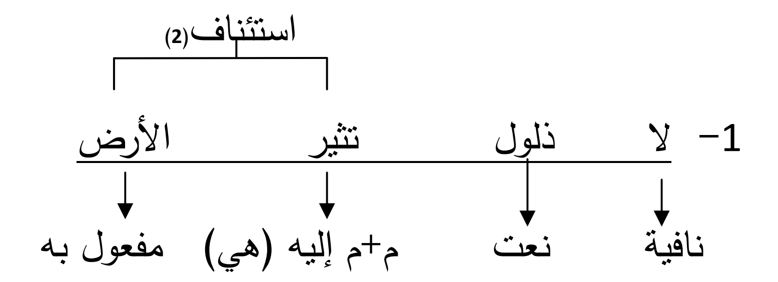
(2) جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن ،ج 2، ص 33.

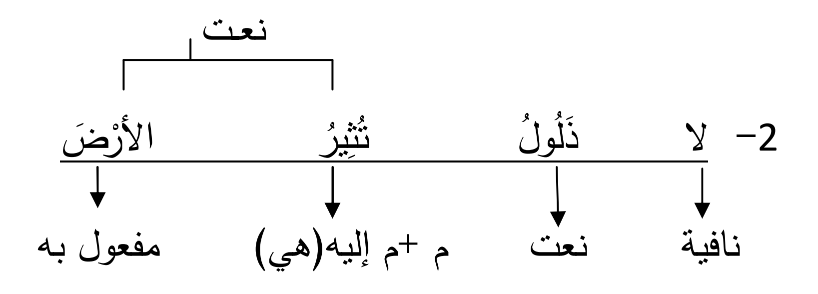
إذ أن مراعاة المعنى و الغرض يفرض الوقوف عند عوجا، و عليه يكون التحديد الوظيفي لـ" قيما " هو حال –كما ذكر ابن هشام– من الضمير، أو من اسم محذوف هو و عامله، أي أنزله " قيما " و إما من الكتاب (1)، و منها أيضا قوله تعالى﴿ **قَالَ إِنّهُ يَقُولُ إِنّـهَا بَقَرَةٌ لا ذَلُولٌ تُثِيرُ الأَرْضَ وَ لا تَسْقِي اَلْحَرْثَ مُسَلّمَةٌ لا شِيَةَ فِيهَا** ﴾ (البقرة 71).

محل الشاهـد: لا ذلول تثير الأرض.

أمّا معنى الآية فيتلخص في أمر الله تعالى سيدنا موسى عليه الصلاة و السلام بأن أمر قومه بذبح البقرة، و من المفترض امتثالهم إلى أمر الله تعالى، و عدم الاعتراض عليه، و لكنهم تماطلوا بكثرة الأسئلة عن لونها و صفتها تعنتا منهم و ضلالاً.

و تحليل الآية وظيفيا كما يلي :





---

(1) ابن هشام، مغني اللبيب، ص 497.

(2) نفس المصدر، ص 365.

وأورد ابن هشام رأياً يتمثل في أنّ الوقف على " ذلول " جيد، ثم يستأنف بقوله " تثير الأرض "، إلاّ أنّ أبا البقاء الكفوي رده بأنّ "و لا" إنّما تعطف على النفي، وبأنّها لو أثارت الأرض كانت ذلولاً، ثم أنّ أبا حاتم زعم أنّ ذلك من عجائب هذه البقرة، إلاّ أن الحقيقة أنّ البقرة ليست من العجائب بل أمر موجود عند القوم، لا بأمر خارق للعادة، وبأن الواجب تكرار "لا" مع " ذلول " إذ قال:" مررت برجل لا شاعر "حتى تقول"لا كاتب"، لا يقال قد تكررت بقوله تعالى:" و لا تسقي الحرث " لأن ذلك واقع بعد الاستئناف على زعمه (1).

من خلال هذين المثالين اللذين سقناهما على سبيل التمثيل لا الحصر، نخلص إلى نتيجة مفادها أنّ إدراك مواضع الوقف يؤدي إلى الفهم الصحيح و المناسب للمعنى، و من ثمَّ تحديد الوظيفة النحوية الصحيحة،و النتيجة:

الوقف = التأثير في المعنى الدلالي = التأثير على الوظيفة النحوية.

---

(1) ابن هشام، مغني اللبيب، ص 365.

المبحث الثاني

الجملة عند ابن هشام و أسس تحليلها

01–الجملة عند ابن هشام .

02–الأسس العامة في تحليل الجملة عند ابن هشام :

أ– تقدير الأصل في التركيب

ب– أهمية المعنى في التحليل النحوي عند ابن هشام

ج–ربط صحة المعنى بصحة التركيب (الصناعة)

د–تحديد الفروق التمييزية بين الجمل وظيفيا.

03–نقاط تقاطع ابن هشام مع النظريات اللغوية الحديثة.

04–أهمية الاستعمال عند ابن هشام.

1-الجملة عند ابن هشام

أُعتبرت الكلمة عند النحاة العرب وحدة الجملة، وترتبط بالإعراب الذي يسمح لها بالحركة تقديماً و تأخيراً – كما هو معلوم – و بالتالي تتغير مستويات الكلام تبعاً لظواهر لغوية تخضع لها الكلمة داخل التركيب كالحذف، والتعليق،والتقديم،و التأخير،...وغيرها، و الجملة تتكون من عنصرين قارّين هما المسند و المسند إليه، وهما الأصل فيها، وما زاد عنهما ما هو إلاّ فضلة يمكن الاستغناء عنها ، و قد خصّ ابن هشام الجملة باهتمام كبير، وعقد لها باباً خاصاً سمّاه "**تفسير الجملة وذكر أقسامها و أحكامها**" (1)، وابن هشام –كما أسلفنا– لم يجعل مصطلح الجملة مرادفا لمصطلح الكلام، وفي هذا الباب قام بتقسيم الجملة إلى عدة أقسام منطلقاً من اعتبارات مختلفة إذ قسمها إلى: جملة صغرى وجملة كبرى ، أمّا الصغرى: فهي المبنية على مبتدأ وخبر مفردين.

و أمّا الكبرى: فهي المبنية على مبتدأ وخبر جملة، كقولنا:

زيدٌ أبوه قائم. أو زيد قام أبوه.

م إس(جملة اسمية) م إ س(جملة فعلية)

ويلعب التقدير في النوع الثاني من الجمل الاسمية دوراً كبيراً؛ ففي قوله تعالى﴿ **لَكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّي**﴾ (الكهف 38)، فالأصل لكن أنا هو الله ربّي، وفي هذه الجملة ثلاث مبتدآت إذا لم يقدر"هو" ضميراً له سبحانه، ولفظ الجلالة بدل منه أو عطف بيان عليه.

و الحالات كثيرة جعلها ابن هشام في عشر، وهي باختصار:

1-1- صدر الكلام من النحو: إذا قام زيدٌ فأنا أكرمه، وهذا مبنى الخلاف في عامل إذا.

1-2- تقدير اسمية أو فعلية الجملة في نحو: "أفي الدار زيد"، "أعندك عمرو" على حسب تقدير الاسم المرفوع زيد و عمرو(2).

---

(1) ابن هشام،مغني اللبيب، ص 357، 358.

(2) نفس المصدر ، ص361.

1-3- **تقدير نوع الجملة** في نحو: "ما رأيته مذ يومين" فإن فُسّر " بيني وبين لقاءه يومان" على حسب رأي الأخفش و الزجاج أو "أمد انتقاء الرؤية يومان" على حسب رأي أبي علي، وعليه تكون منذ ظرف زمان لما قبلها، وما بعدها جملة فعلية، محذوفة الفعل(1).

1-4- **تقدير نوع الجملة** في نحو: "ماذا صنعت"، فإنْ قدر مايلي: "ما الذي صنعته" فالجملة اسمية خبرها مقدم عند الأخفش، و مبتدؤها عند سيبويه،وإنْ قدر أيَّ شيء صنعتَ، فهي فعلية حذف مفعولها المقدم عن الفعل يفسره المعنى في الجملة(1).

1-5- **تقدير نوع الجملة** في نحو﴿ **أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا**﴾(التغابن 6) فإنْ قُدّر بشر فاعلاً لفعل محذوف "يهدي" يفسره ما بعده فالجملة فعلية، و يمكن أن يقدّر مبتدأ والجملة الفعلية "يهدوننا"خبر، وبذلك فالجملة اسمية(2).

1-6- تقدير نوع الجملة في نحو: "قاما أخواك" فإنْ قُدّر الألف حرف تثبته فالألف فاعل، و أخواك بدل منه، و الجملة فعلية، وإنْ قُدّرت اسماً وما بعدها مبتدأ فالجملة اسمية قدّم خبرها.

1-7- تقدير نوع الجملة في نحو: " نعْمَ الرجل زيدٌ" فإنْ قُدّر أن زيد مبتدأ مؤخر، ونعْمَ الرجل خبرها فالجملة اسمية، و إنْ قدر أن زيد خبر لمبتدأ محذوف تقديره بـ"المقصود" فجملتان فعلية، نعْمَ الرجل زيد، واسمية "المقصود زيد"(2).

1-8- تقدير نوع الجملة في البسملة،فإنْ قُدّر: ابتدائي باسم الله، تكون الجملة اسمية، و عند تقدير: أبدأ باسم الله فالجملة فعلية، وقدّر الزمخشري الفعل في هذه الجملة مؤخراً أي باسم الله أبدأ.

---

(1)ابن هشام، مغني اللبيب ، ص 359،360.

(2)نفس المصدر، ص360.

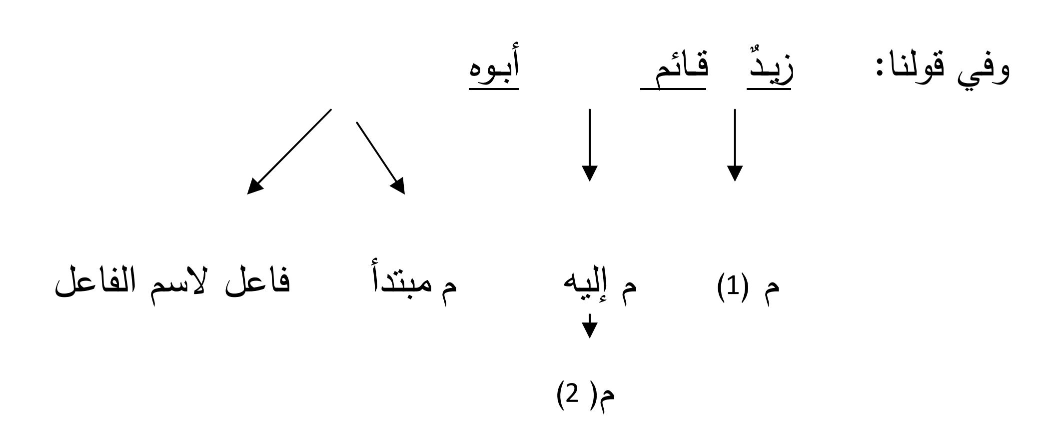
1-9- تقدير نوع الجملة في نحو: " ما جاءتْ حاجتك؟"، فإذا رفعت حاجتك فالجملة فعلية، لأنّ الفعل هنا قُدّر بصار فتكون حاجتك اسماً لصار، وما خبرها متقدم، و إذا نُصبت فهي اسمية بتقدير أنّ "ما" مبتدأ، واسمها ضمير "ما" الذي أُنّث حملاً على معنى ما، وحاجتك خبرها(1)

1-10- **تقدير نوع الجملة في الجملة المعطوفة** من نحو: " قعد عمرو و زيد قائم" فالأرجح فعلته التناسب بين المعطوفين، وهذا لازم عند من يوجب توافق الجملتين المتعاطفتين، و أجاز الكوفيون اسميتها على أساس التقديم و التأخير، فإنْ قلت: "زيدٌ قام و عمرو قعد"، فإنّ الأولى اسمية و الثانية تحتملها على السواء عند الجميع(2).

ويؤكد ابن هشام في هذا الباب على أنّ التقدير يحدد الوظائف الإعرابية و نوع الجملة.

إنّ فكرة التقدير هذه ليست تخريجاً ابتدعه النحاة، ليرموا على عاتقه ما أشكل عليهم من المسائل، و إنّما إحالة على النظام اللغوي عموماً و النحوي خصوصاً، و التقدير هو صورة ذهنية عندهم، فعند قولك: "زيدٌ في الدار" يمكن أنْ قدّر استقر في الدّار أو مستقر أو موجود في الدّار.

وفي قولنا: زيدٌ قائم أبوه



---

(1) ابن هشام ، مغني اللبيب، ،ص360.

(2)نفس المصدر ،ص361.

إنّ الدقة التي اتسم بها تحليل ابن هشام للشواهد الشعرية، و المفضية إلى الاقتناع الذي ليس مرده الصحة النحوية فحسب، بل توافق المعنى و تناسبه مع التركيب أو البناء النحوي من جهة، و المعنى الاجتماعي الخارجي، أي ربط العناصر اللغوية كاملة لتأدية معنى معين، و الوصول إلى تحديد معانيها الوظيفية، بصفته وظيفة النحو(التحديد الوظيفي).

– إضافة إلى تقسيم ابن هشام الجملة إلى اسمية و فعلية نجد الجملة الظرفية، وهي المُصَدّرة بظرف أو جارّ و مجرورٍ نحو : "أ عندك زيدٌ ؟"، أو "أ في الدار زيدٌ ؟ "، و يعدّ ابن هشام الجملة الشرطية من قبيل الجملة الفعلية موّضحاً سبب هذا الحكم (1).

* – و قد قسّم ابن هشام الجملة إلى صغرى و كبرى ، و قسم الكبرى إلى ذات الوجه ، وهي الجملة التي يتماثل فيها طرفا الإسناد في الاسمية أو الفعلية نحو «زيد أبوه قائم » «و ظننت زيدا يقوم أبوه » ، وإلى ذات الوجهين ، وهي الجملة التي اختلف فيها طرفا الإسناد في الاسمية و الفعلية نحو: «زيد يقوم أبوه »، و«ظننت زيدا قائم أبوه » (2).

كما تطرق إلى الجملة التي لا محل لها من الإعراب ، و هي الابتدائية (المستأنفة)، و الجملة الاعتراضية ، الجملة التفسيرية، و الجملة المجاب بها القسم، و الجملة الواقعة جواباً لشرط غير جازم، و الجملة التابعة لجملة لا محل لها (3)، و في عرضه لهذه الجمل يبيّن ابن هشام خصائص كل نوع من هذه الجمل، و تجاوز ذلك إلى بيان الحالات الاستثنائية و المسائل الجزئية لكل نوع من الجمل المذكورة، كما أكثر من التنبيهات التي تصب غالباً في تقدير الأصل، و المقصود الحقيقي من الخطاب، فمن أمثلة جواب القسم ما يخفى نحو ﴿ **وَإِذَ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَآئِيلَ لا تَعْبُدُونَ إلاَّ اللّهَ**﴾ (البقرة 83) ، و ذلك لأن أخذ

---

(1) ابن هشام، مغني اللبيب، ص 358.

(2) نفس المصدر، ص 363.

(3) نفسه، ص 363و ما بعدها .

الميثاق بمعنى الاستحلاف، و قال الكسائي و الفراء و من وافقهما: التقدير بأن لا تعبدوا إلاّ الله، و بأن لا تسفكوا، ثمّ حذف الجار، ثمّ أنْ، فارتفع الفعل، و جوّز الفراء أن يكون الأصل النّهي، ثمّ أخرج مخرج الخبر؛ أمّا عن الجمل التي لها محل من الإعراب (1)، فهي الجملة الواقعة خبراً، و الجملة الواقعة حالاً، و الجملة الواقعة مفعولاً، و الجملة المضاف إليها، و الجملة الواقعة بعد الفاء أو إذا كانت جواباً لشرط جازم، و الجملة التابعة لجملة لها محل(1)، و قد أفاض ابن هشام في تفسيره لهذه الجمل، مبيّناً الاستثناءات التي قد تحصل فيها، و مورداً مسائل و تنبيهاتٍ متى أدركها المتعلم، لمْ تُعِق فهمه إشكالية مهما تعقّدت، و كل هذا لا بدّ له من مقوّم المعنى و صحة التقدير.

و خلال عرض و شرح ابن هشام لكل ذلك، اعتمد أُسساً عامّة في تحليل الجملة.

2 –الأسس العامة في تحليل الجملة عند ابن هشام:

بنى ابن هشام تحليله للجملة على أسس عامة، يمكن تحديدها كالتالي:

– أ – أهمية المعنى في التحليل النّحوي.

– ب– ضرورة الربط بين صحة المعنى، و صحة التركيب.

–ج– تقدير الأصل في التركيب.

–د– تحديد الضوابط المميّزة للجمل.

–هـ– عرض الاحتمالات النحوية و اختيار الأصح منها.

---

(1)ابن هشام، مغني اللبيب، ص383وما بعدها .

1-2 – أهمية المعنى في التحليل النحوي (الإعراب):

ركّز ابن هشام في كتابه " **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**" على أهمية المعنى في التحليل النحوي تركيزا واضحا، إذْ لا نجد شاهداً حلّله إلاّ رجّح له المعنى المقصود منه، ليصل إلى تحديد الوظيفة النحوية الصحيحة، أو الحركة الإعرابية المناسبة، و يتجلّى هذا الاهتمام بالمعنى بوضوح في عدة عناوين منها ما ذكر في الجهات التي يدخل على المعرب الاعتراض من جهتها، يقول: « **أوّل واجبٍ على المُعربِ أن يفهم معنى ما يُعربه، مفرداً أو مركّباً** »(1) .

و قد سبق التمثيل لذلك مع تبيين الاعتراض الذي يدخل على المعرب عندما يُراعي مقتضى ظاهر الصناعة، ولا يراعي المعنى،و هذا يعني أنّ ابن هشام يُلزِم المعرب بتتبّع المعنى و فهمه،و المعنى كما أشرنا إليه سابقاً لا يقتصر على المعنى المعجمي فحسب، بل الاجتماعي و الوظيفي والزمني و التقسيمي و التصريفي و الأسلوبي، و من الصوّر الرائعة التي تصوّر امتزاج البلاغة بالنحو برابط المعنى، حيث أن فهم الصورة البيانية أو المجاز طرف أساسي في فهم معنى الجملة و بالتالي الوصول إلى الإعراب الصحيح، و مثاله البيت الذي يذكر فيه المتنبي محبوبه قائلا:

ظَلّتْ بِها تَنْطَوي على كبدٍ   نضيجةٍ فوق خِلبها يَدُها(2)

يَدُها يحتمل أن تكون : – فاعلة بنضيجة

- فاعلة بالظرف
- فاعلة بالابتداء

---

(1)ابن هشام، مغني اللبيب، ص 491.

(2)المتنبي أبو الطيب ، ديوانه ، ،دار صادر للطباعة و النشر ، بيروت ، لبنان ،ط18،ت1998،ص18.

يرى ابن هشام أن القول الأول أبلغ، لأنه أشدّ للحرارة و الخلب: زيادة الكبد، أو حجاب القلب، أو ما بين الكبد و القلب، و أضاف اليد إلى الكبد للملابسة بينهما، فإنّهما جزء من الإنسان، و المعنى المقصود من البيت، هو مخاطبة الشاعر نفسه، بشوقه الشديد بذكر محبوبته، إذْ وضع الشاعر يده على كبده اَلْحَرّى أي الملتهبة، فنضجت من شدّة الحرارة، و يعود الضمير " الهاء " المتصل باليد على الكبد، أي فنضجت يد الكبد، أي كأنّه لطول مدة وضع يده على كبده، أصبحت هذه اليد، يد الكبد.

و على قول ابن هشام بأنّ اليد فاعل، يمكن التقدير بما يلي: ظَلْتُ بها حتى غدت يدُ الكبد نضيجة.

و يظهر جليّاً أنّ فهم المعنى و مقصود الشاعر من الخطاب، هذا الخطاب الذي جاء في صورة مجازية حقق التوجيه النحوي الصحيح،وعدم فهمها يفضي إلى انحراف كبير في التوجيه ، فقد يؤولها – كلمة يد – من يجهل المجاز على أنها يدُ المحبوب.

أمّا أن تكون فاعلة على المبتدأ فلا يمكن أن تكون كذلك، لأنّ الضمير لم يعد على المبتدأ، بل على ما أضيف إليه المبتدأ، و حقّ المبتدأ التقديم، أمّا فاعلةٌ بالظرف فغير ممكن أيضاً لأنّه غير عامل في غيره، بل حرف الجر أو الظرف عامل في الاسم الذي بعده بالإضافة أو الجر بالحرف، و لا يمكن لشبه الجملة أنْ تُحدثَ الرفع فيما بعدها، إلاّ إذا كوّنت مع الاسم الذي جاء بعدها علاقة إسناد، فيكون شبه الجملة خبراً، و ما بعده مبتدأ، و هنا " ها" خلبها تمنع ذلك لئلا تعود على متأخر لفظاً و رتبةً(1).

---

(1)ابن هشام، مغني اللبيب، ص 419، 420 .

– من بين أهمّ العناوين التي تُبرزُ اهتمام ابن هشام بالمعنى، ما ذكره في باب شبه الجملة و أحكامه، عما سمّاه بـ "كيفية تقديره باعتبار المعنى"، أي تقدير شبه الجملة ظرفاً أو جارّاً أو مجروراً باعتبار المعنى، و هي دعوة صريحة، و واضحة للتمسك بفهم المعنى للوصول إلى التوجيه النّحوي الصحيح، ففي القسم تقديره أقسم (1)، و في باب الاشتغال فتقديره كتقدير المنطوق به نحو "يوم الجمعة صمت فيه " جواباً لمن سأل " متى صمت "، و أجاب " يوم الجمعة ".

– أصرّ ابن هشام و أكد على ضرورة توّخي المعنى، و الانطلاق من فكرة مراعاته أساساً، و إدراجه ضمن قائمة الأولويات في التوجيه النحوي، بل و فسّر بعض أبوابه تفسيراً معنوياً، و بيّن أنّ أصل بعض هذه الأبواب في الحقيقة حاجة معنوية لا شكلية فها هو يذكر ما لا يتعلق من حروف الجر، و هي ستة أمور:

1- أحدها الحرف الزائد كـ " الباء" و " من " في قوله تعالى﴿**كَفَى باللهِ شَهِيداً** ﴾ (الرعد 43) ﴿ **هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ** ﴾ (فاطر3) ، و ذلك لأن معنى التعلق الارتباط المعنوي، و الأصل أنّ أفعالاً قصُرت عن الوصول إلى الأسماء فأُعِينت على ذلك بحروف الجر، و الزائد، إنّما دخل في الكلام تقوية له و توكيداً و لم يدخل للربط (2).

اختلف النّحاة في إعراب " مَنْ " في قوله تعالى﴿**وَ للهِ عَلَى النَّاسِ حَجُّ البَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إليهِ سَبِيلاً** ﴾(آل عمران97) ، إذْ عدّها البصريون فاعلاً للمصدر و موضعها رفع، و هو مردودٌ ، و قال ابن هشام: «**و يردُّه أن المعنى حينئذٍ ولله على الناس أن يَحُجّ المستطيعُ؛ فيلزم تأثيم جميع الناس إذا تخلف مستطيع عن الحج، و فيه فساد المعنى و ضعف من جهة الصناعة، لأنّ الإتيان بالفاعل بعد إضافة المصدر إلى المفعول شاذّ،**

---

(1)ابن هشام، مغني اللبيب ، 421،422.

(2)نفس المصدر، ص 415.

و عدّها أكثر النّحويين بدل بعض من كلّ من النّاس و موضعها جر، و هو المشهور فيها بالآية »(1).

إنّ الذي ذكرناه من أمثلة مبيّنة لاهتمام ابن هشام بالمعنى، لا تمثل في الحقيقة إلا عددا قليلا جدّاً من الشواهد و الأمثلة الواردة في مغني اللبيب و المبيّنة لأهميّة المعنى في التوجيه النّحوي.

2-2 – **تقدير الأصل في التركيب**:

المقصود بذلك ردّ التراكيب إلى أصلها الأول، لتحديد معانيها بالدقة المطلوبة، و هو ما ركّز عليه النّحاة العرب كثيراً، و نالت من ابن هشام عناية فائقة، إذْ أدرك تماماً أن خلف هذه التراكيب، تراكيب أخرى، هي المحدّدة للمعنى المقصود، و المحددة الحقيقية للمعاني الوظيفية لعناصر التركيب، و إنْ لم تكن ظاهرة؛ ففي نحو " زيد في الدّار " يحتمل تقدير استقر و تقدير مستقر، و في نحو " إنّما أنت سيراً " ، يحتمل تقدير تسير و تقدير سائر، و في نحو " زيدٌ قائمٌ أبوه "، يحتمل تقدير أبوه مبتدأ، أو فاعلاً بقائم (2).

كما أنّ بعض الجمل قد تُعدّ اسمية لتقدير، و فعلية لتقدير، و قد سبق و أشرنا إلى ذلك.

إنّ إعادة التركيب إلى أصله الأول قاعدة لغوية عند النّحاة(3) تؤكده تقديرات المعاني المفضية إلى التحليل النحوي الأصح، و من بينهم ابن هشام، غايتهم في ذلك إدراك مقصود المتكلم من الخطاب وملامسة ملابساته، وانطلاقاً من هذه الأرضية اختلفت التقديرات،واختلفت معها التحليلات النّحوية،و تظهر التقديرات بجلاء في تحليل الشواهد القرآنية و الأبيات الشعرية؛ إذْ يكون فهم المعنى

---

(1)ابن هشام ، مغني اللبيب، ص472.

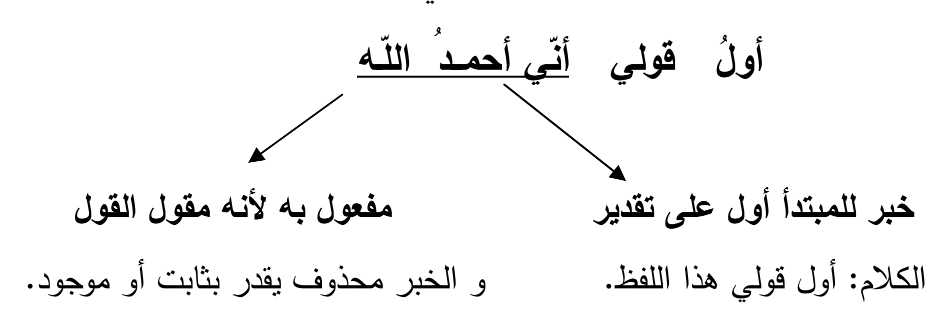
(2)ابن هشام، مغني اللبيب، ص 362.

(3) من بين النحاة :ابن جني الذي عقد بابا في الخصائص سماه ""تقدير الإعراب و تفسير المعنى"، ج1 ، ص283،284.

المراد شرطاً ضرورياً في تحليل النّص نحوياً، و من أمثلة ذلك ما أورده ابن هشام في تنبيهاته حول الجملة المحكية، نحو قوله تعالى﴿**فَحَقَّ عَلَيْنَا قَولُ رَبِّنَا إنّا لَذَائِقُونَ**﴾(الصافات31)، إذ الأصل: إنكم لذائقون عذابي، ثمّ عدل عن التكلم ليحيله على ألسنتهم ،أي تكلموا عن أنفسهم(1)، و من ذلك أيضاً قوله تعالى ﴿**قَالَ فَالحَقَّ وَ الحَقَّ أَقُولُ لأَمْلأَنَّ جَهَنَّمَ** ﴾ (ص **84-85**)

«إذ الأصل أقسم بالحق لأملأنّ وأقول الحقَ، فانتصب الحق الأول-بعد إسقاط الخافض-ب" أقسم" محذوفاً،و الحق الثاني بـ "أقول"، واعترض بجملة "أقول الحق"وقدّم معمولها للاختصاص وقُرئ برفعهما بتقدير، فالحقُ قسمي،والحقُّ أقوله،وبجرّهما على تقدير واو القسم في الأول و الثاني توكيداً كقولك :" والله والله لأفعلنَّ"، وقال الزمخشري: جر الثاني على أنَّ المعنى وأقول و الحق، أي هذا اللفظ، فأعمل القول في لفظ واو القسم مع مجرورها على سبيل الحكاية، قال: وهو وجه حسن دقيق جائز في الرفع و النصب، وقرئ برفع الأول و نصب الثاني،قيل: أي فالحق قسمي، أو فالحقُّ مني أو فالحقّ أنا، و الأول أولى»(2).

إنَّ ابن هشام في تقديراته، يتخذ المعنى سلطاناً في فهم الشاهد، ثم الانتقال إلى التحديد الوظيفي، فإنَّ بدا له فسادٌ في المعنى، رفض التوجيه المقترح ومن ذلك قولهم:"أول قولي أنّي أحمدُ الله" ؛ ففي هذا الشاهد توجيهان نحويان وهما كما يلي:



الكلام: أول قولي هذا اللفظ. و الخبر محذوف يقدر بثابت أو موجود.

---

(1)ابن هشام ، مغني اللبيب ، ص 391 و ما بعدها

(2) نفس المصدر ، ص 370،371.

و في الوجه الثاني من الإعراب، يُقدر خبر المبتدأ بثابت، هذا المُقدّر مستغنى عنه، و يرى ابن هشام في هذا التأويل فساد المعنى، فكسر همزة "إنَّ" يجعل كلمة "أول" ثابتة، ويفيد الكلام بذلك الإخبار، ويقتضي للمبتدأ خبره، وهو الجملة " إنّي أحمد الله " خبره .

إلاَّ إذا قُدرت كلمة "أول" بأنها زائدة في الكلام، وهذا غير جائز عند البصريين، عندها يكون الإعراب الأول صحيحاً، وهذا ما اتفق فيه الزمخشري مع أبي علي الفارسي، و الصواب خلاف رأيهما -كما ذكر ابن هشام-وذلك أنّ الجملة إمّا اسمية، و إمّا فعلية، وإما ظرفية، فأمّا الظرفية، فلا مجال لها هنا،وأمّا الفعلية فلا يوجد الفعل إلاّ داخل نسق الجملة الاسمية المنسوخة، "إنّي أحمّد الله" و الجملة الاسمية تتكون من مبتدأ وخبر، المبتدأ هنا هو" أول "، و الخبر هو الجملة الاسمية "إنّي أحمد الله"، أمّا إذا قُدّر "حمدٌ لله" أي أن أول قولي أيُّ عبارة كانت سواء الحمد أو غيره، أمّا إذا قُدّرت "أول" زائدة، فهذا يعني أننا نستطيع الاستغناء عنه إلاّ أنّ المعنى بهذا التقدير يتغير أيضاً، إذ لا معنى لأهمية القول والمتكلم و أولويتهما هنا، أما النّص فيُبَيّن هذه الأولوية، ويركز على هذه الأهمية، وفي هذا المثال يستثني ابن هشام قاعدة نحوية مفادها جواز وقوع جملة محكية بعد القول، و لا عمل للقول فيها (1).

ونجد مصطلح التقدير يتكرر كثيراً مع التعليق، ويتميز التعليق في الأفعال القلبية بتقسيم الاسم الذي يأتي بعده إلى ثلاثة أقسام:

أحدهما: أن تكون في موضع مفعول به مقيد بالجار، أي هذا الفعل القلبي يتعدى بحرف الجر، وعلى هذا قوله ﴿**أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِم مِنْ جِنَّةٍ**﴾(الأعراف 184) ، يُبنى على قولنا: تفكرت فيه، وقوله تعالى:﴿ **يَسْئَلُونَ أَيّانَ يَومُ الدِّينِ**﴾ (الذاريات 12) يُبنى على قولنا: سألت عنه، وقوله تعالى﴿ **فَلْيَنْظُر أَيُّهَا أَزْكَى طَعَاماً**﴾ (الكهف 19)، يبنى على قولنا: نظرت فيه، لكنّها

---

(1)ابن هشام ، مغني اللبيب ، ص 392.

عُلقت بالاستفهام عن الوصول في اللفظ إلى المفعول، وهي من حيث المعنى طالبة له على معنى ذلك الحرف(1).

ويلفت ابن هشام نظرنا إلى أنّ اختلاف التقدير، يؤدي إلى اختلاف التحديد الوظيفي، ويضرب لذلك أمثلة عديدة اخترنا منها المثال التالي وذلك في قوله تعالى﴿ **إِذْ يُلْقُونَ أَقْلامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفَلُ مَرْيَمَ**﴾ (آل عمران 44)، وعرض في الآية تقديرين، وبالتالي إعرابين هما:

1–تقدير: ينظرون أيهم يكفل مريم، فهذا تعليق بفعل قلبي، وعليه فتقدير الكلام ينظرون مَنْ كَافِلَ مريمَ أو ينظرون كافلَ مريمَ. وعليه أَيُّهم يكفل مفعول مقيد بالجار.

2–أمّا الذين قالوا بتقدير يتعرفون، أي الفعل عرف بمعنى عَلِم، فيكون التقدير: يعرفون من يكفل مريم، وعليه أَيُّهم في موضع المفعول المسرح.

– وقيل بتقدير: يقول، وهو ليس من باب التعليق البتة.

* إنّ الأفعال القلبية كما نعلم تتعدى إلى مفعولين، رغم أنّ بنية هذه الأفعال نفس بنية أفعال لا توصف بالقلبية، فرأى هو فعل ثلاثي يعبر عن حاسة جسمانية، وبالتالي يتعدى إلى مفعول واحد: رأى زيدٌ طائراً، وينطبق الكلام على الفعل نظر و سمع، و تظهر دقة ابن هشام في توخي الحيطة في التوجيه النحوي، و النظر إلى الجملة من وجهات مختلفة، وكذلك الاقتدار على التقدير الذي يوصل الجملة إلى أمن اللبس؛ ففي مسألة " سمع" قيل: إنّ "سمع" المعلقة بـ "اسم عين" تتعدى إلى مفعولين، كما قيل إلى واحد وما بعدها، فإنْ علقت بمسموع فإلى واحد اتفاقاً أورد ابن هشام هذا المثال :

سمعتُ زيداً يقرأ أو سمعتُ زيداً يقرأ

م به أول ← زيداً، **ج فعلية في محل نصب مفعول به ثانٍ** ← يقرأ

م به ← زيداً، **ج فعلية في محل نصب حال** ← يقرأ

---

(1) ابن هشام، مغني اللبيب ، ص393.

أمَّا إذا علقت بمسموع نحو قوله تعالى﴿ **يَومَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ بِالحَقِّ**﴾(ق 42)

مفعول به

و الحقيقة كما يتضح لنا أنّ السّماع متعلق بالمسموع، وحتى القراءة محكية به(1).

إنّ هذا الشاهد كغيره من الشواهد التي أدرجها وحللها ابن هشام، يعكس نضج نظرية المعنى عنده، وتكامل عناصر الخطاب لتأدية الكلام المقصود، دون ليِّ القاعدة، بل بإيجاد الاستثناءات التي تخول للمتكلم، كما ذكر ذلك–تشومسكي– أن يؤلف عدة جمل لم تسمع، ولم تذكر قبل تأليفها.

لا يميل ابن هشام –كما هو واضح– في تقديراته إلى كثرة التأويلات والاحتمالات المفضية إلى التعقيدات، وربما إلى التحديد و الوقوع في المحذور، الذي يتكلم عنه المحدثون تحت اسم "أمن اللبس" (2)، يقول في «ا؛لتعليق بما أوّل بمشبه الفعل »(3) ففي قوله تعالى﴿**وَهُوَ الذِّي فِي السّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الأَرْضِ إِلَهٌ**﴾ (الزخرف 84) ، أي وهو الذي إلهٌ في السّماء، فـ "في" متعلقة بـ" إله"، وهو اسم غير صفة، بدليل أنّه يوصف فتقول:" إله واحد" ولا يوصف به لا يقال " شيء إله"، وإنّما صحّ التعلق به لتأوله بمعبود، و إله خبر لـ "هو" محذوف، ولا يجوز تقدير إله مبتدأ مخبراً عنه بالظرف أو فاعلاً بالظرف، لأنّ الصلة حينئذٍ خالية من العائد مرتين و فيه بُعْدٌ، حتى قيل بامتناعه، ولأنّ العمل على الوجه البعيد ينفي أن يكون سببه التخلص به من محذور، فأمّا أن يكون هو موقعًا فيما يحوج إلى تأويلين فهذا بعيد، ولا يجوز على هذا الوجه أن يكون "وفي الأرض إله" مبتدأ

---

(1)ابن هشام ، مغني اللبيب ، ص 394.

(2) تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 9..

(3) ابن هشام ، مغني اللبيب ، ص 410،409..

وخبر، لئلا يلزم فساد المعنى إنْ استؤنف،وخلوّ الصلة من عائد إنْ عطف،و أورد ابن هشام أمثلة أخرى تحت نفس العنوان منـها قول الشاعر:

وَإِنّ لِسَانِي شَهْدَةٌ يُشْتَفَى بِهَا وَهُوَ عَلَى مَنْ صَبَّه اللهُ عَلْقَمُ(1)

أصله علقم عليه، فعلى المحذوفة متعلق بصبه، و المذكورة متعلقة بعلقم، لتأوله بصعب أو شاق أو شديد،ومن هنا كان الحذف شاذاً لاختلاف متعلقي جار الموصل وجارّ العائد(2).

ومثال آخر يقول فيه الشاعر:

قَالَتْ لَه وَهُوَ بِعَيْشٍ ضَنْكِ لا تُكْثِري لَوْمِي وَخَلّي عَنْكِ(3)

و تقدير الكلام هنا أتذكر قولَك لي إذْ ألومك في الإسراف، و كثرة الإنفاق ، لا تكثري لومي و خلي عنكِ ، و في هذا المثال نجد الجملة المحكية محذوفة، و تقديرها: لا تسرف فأنت في عيش ضنك ، و أثبت الجملة المحكية وهي : لا تكثري لومي و خلي عنكِ بالقول المحذوف و تقديره تقول لي (4)، و قد عرض ابن هشام هذه المسألة في باب : " قد تقع الجملة بعد القول غير محكية به ".

لقد اختلف النحاة في تقديراتهم للمعاني و المقاصد في الشواهد، و خاصة في القرآن الكريم، و سبب ذلك اختلاف منطلقاتهم في التقدير، واعتبار النص القرآني النموذج الأول و الأعلى في النصوص اللغوية، هذا الاختلاف أدّى إلى اختلافٍ في تحديد الوظائف النحوية للعناصر اللغوية المكونة للتركيب، كما أوضحنا ذلك فيما سبق، كما بين أللجملة محل من الإعراب أم لا؟ ، كما أثر في تحديد محلها منه ، و من ذلك اختلافهم في قوله تعالى﴿**يُوصِيكُمُ اللهُ فِي أَوْلادِكُمْ لِلـذَّكَرِ مِثْـلُ حَظِّ الأُنْثَيَيْنِ** ﴾ (النساء 11) .

---

(1) لم يذكر ابن هشام صاحب البيت ، و انظر مغني اللبيب ، ص410.

(2)ابن هشام ، مغني اللبيب ، ص 410..

(3) نفس المصدر ، ص 392

(4) لم يذكر ابن هشام صاحب البيت . و أنظر مغني اللبيب 392.

إذ أورد ابن هشام رأي أبي البقاء في المحل الإعرابي للجملة الثانية من الآية ﴿ **لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنْثَيَيْنِ** ﴾ في موضع نصب بـ : يوصي ، وذلك لأنّ المعنى المقصود هو : يفرض لكم أو يشرع لكم في أمر أولادكم، و هو قول الكوفيين أيضا ؛أما الزمخشري، فيرى أن الجملة الأولى إجمال، و الثانية تفصيل ، و هذا يعني أنها جملة مفسرة و بالتالي هي جملة لا محل لها من الإعراب(1).

و قد تَمَيّز ابن هشام في تحليله النحوي بإعادة النص أو الجملة إلى أصل تركيبها نحويّاً، و معرفة مقصود المتكلم من الخطاب و ملابسات الخطاب ، و يظهر هذا جليّاً في تحليله للشواهد القرآنية، إذْ لا بدّ من فهم المعنى الذي يتضمنه النّص،

و ينعكس هذا من خلال تنبيهاته حول الجمل المحكية نمثل لذلك بـ:

التنبيه الأول : من الجمل المحكية ما قد يخفى، و مثال ذلك ﴿ **فَحَقّ عَلَيْنَا قَوْلُ رَبِّنَا إنَّا لَذَائِقُونَ** ﴾(الصافات31) إذ الأصل إنّكم لذائقون عذابي، ثم عَدَلَ إلى التكلم؛ لأنهم تكلّموا عن أنفسهم (2).

3 – الربط بين صحة المعنى و صحة الصناعة :

ركَّز ابن هشام تركيزاً كبيراً على أهمية الربط بين صحة المعنى و صحة التركيب، أو الصناعة كما سمَّاها، مبيّناً أن الاعتراض قد يدخل على المُعرب إذا لم يراع العلاقة بين الشكل و المعنى ، و صرّح بذلك في ذكره للجهات التي يدخل على المعرب الاعتراض من جهتها؛ إذ يقول في الجهة الثانية: « **أنْ يُراعي المعربُ معنى صحيحاً، و لا ينظر في صحته في الصناعة**» (3) فإذا كان ابن هشام قد اشترط في الجهة الأولى مراعاة فهم المعنى قبل الصناعة، فالجهة الثانية توضّح أنّ صحة هذا المعنى يحقّق صحة

___

(1)ابن هشام ، مغني اللبيب ، ص 391.

(2) نفس المصدر ، ص391.

(3) نفسه ، ص 501 و ما بعدها.

التوجيه، و أورد ابن هشام في هذه الجهة ثلاثة عشر مثالاً نذكر منها ما أورده في قول الله تعالى ﴿**وَ ثمـُوداً فَمَا أَبْقَى**﴾ (النجم 51)، ذكر ابن هشام أنّ بعض النحاة أعربوا ثموداً مفعولا به مقدّما، و هذا ممتنع لأنّ لـ " ما " النافية حق الصدارة، و لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، و إنما توجيهه هو العطف على عادٍ، أو بتقدير : و أهلك ثموداً (1)

و في قوله تعالى ﴿**وَ لَوْلا فَضْلُ اللهِ عَلَيْكُمْ** ﴾(النور10) ، يعلق البعض – كما أورد ذلك ابن هشام – الظرف بمحذوف تقديره كائن، أي كائن عليكم، و هذا ممتنع عند الجمهور، و إنما الظرف متعلقٌ بمذكور هو الفضلُ، و علة ذلك أن خبر المبتدأ بعد "لولا" محذوف وجوباً، و من هذا الاختلاف المحتمل في التقدير، و المفضي إلى الاختلاف المؤكد في تحديد الوظائف النحوية ،و لذا نجد ابن هشام يؤكد في غير موضع على أهمية التقدير السليم للوصول إلى التحليل النحوي الصحيح ، و بالتالي تحديد الوظيفة النحوية بدقة ،إذ بيّن أنّ الصنعة الإعرابية تقتضي تقديراً ، و لكن المعنى يقتضي تقديراً آخر، و على المعربِ أنْ يتمسّك بالمعنى و يتأوّل للإعراب بما لا يفسد المعنى، حتى و إن كان المعنى واضحاً؛فقد نحتاج إلى التقدير ليستقيم به الإعراب، دون تعارض مع المعنى.

فتقدير " انشقت" في قوله تعالى ﴿ **إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ**﴾ (الانشقاق 1) أي بإعادة الجملة إلى أصلها و هو: " إذا انشقت السماء انشقت " لئلا يلي أداة الشرط اسم؛ فهذا تقديرٌ للإعراب، و تقدير الإعراب هو ما تقتضيه الصنعة، و تقدير المعنى هو ما يقتضيه العقل (2).

وقد بيّن ابن هشام الشروط التي ينبغي مراعاتها للوصول إلى استقامة الشكل و صحة الصناعة،ومن هذه الشروط ما يتعلق بالقضايا الصرفية، كاشتراط الجمود لعطف

---

(1) ابن هشام ، مغني اللبيب ، ص 501

(2) ناصر المبارك ،الظاهر اللغوي في الثقافة العربية، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت ، لبنان ،ط1،ت 2004، ص 101.

البيان، والاشتقاق للنعت، وهو سبب تخطئته للزمخشري في إعرابه قول الله تعالى﴿**مَلِكِ النَّاسِ إِلَهِ النَّاسِ**﴾(الناس1،2) عطف بيان،قال ابن هشام:« **و من الوهم قول الزمخشري في** " **ملك الناس إله الناس**" **إنهما عطف بيانٍ ، و الصواب أنهما نعتان** » (1)، و اشترط في النعت إتباع المنعوت في التعريف، و أما الحال فاشترط فيه النكرة (2) ، و اشترط وقوع الجملة الفعلية في مواضع كجملة الشرط إلاّ مع الجملة التي تكون أداتها لولا (3)، و اشترط وقوع الجملة الاسمية في مواضع كجملة الشرط في جملة لولا، وبعد"إذا" الفجائية، واشترط الجملة الخبرية في مواضع، والإنشائية في مواضع أخرى(4)، وخلاصة القول هو أنّ ابن هشام قصد بالمعنى: المعنى الوظيفي، وأراد بالصناعة و الشكل التركيب الذي يحكم عناصر الجملة و ترتيبها وما تخضع له من ضوابط.

4- تحديد الفروق التي تميّز الجمل وظيفيا:

لم يكتف ابن هشام بعرض أنواع الجمل، بل نجده يحدد الضوابط، والفروق التمييزية بين أنواع الجملة، المؤدية للوظائف ومن ذلك تمييزه بين الجملة المعترضة و الجملة الحالية، فالأولى تكون طلبية (أمر أو استفهام أو دعاء) وهي فرع من الجملة الإنشائية، في مقابل الحالية التي لا تقع إلاّ حالية، ويجوز تصديرها بدليل استقبال كالشرط في قوله تعالى﴿ **إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَومٍ عَظِيمٍ**﴾ (الزمر 13)، ولن في قوله تعالى ﴿**ولَنْ تَفْعَلُوا**﴾(البقرة 24).

---

(1)ابن هشام ، مغني اللبيب ، ص 428،429

(2) نفس المصدر ، ص 434

(3) نفسه ، ص 249 و ما بعدها ، وأنظر ص 102 و ما بعدها .

(4) نفسه، ص 249 وما بعدها، وأنظر ص 102 وما بعدها.

كما يجوز اقترانها بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت كقول المتنبي:

يَا حَادِيَي عِيْرَهَا، وَأَحْسَبُنِي أُوجَدُ مَيْتاً قُبَيْلَ أَفْقِدُهَا

قِفَا قَلِيْلاً بِهَا عَلَيَّ، فَلا أَقَلَّ مِنْ نَظْرَةٍ أُزَوّدُهَا (1)

فقوله أفقدها على إضمار أنْ، وقوله أقل يروي بالرفع و النّصب(2).

5-تقاطع ابن هشام مع النظرية التوليدية التحويلية:تقاطع ابن هشام مع النظرية التوليدية التحويلية في نقاط:

5-1 البنى العميقة و البنى السطحية: ويتضح ذلك من خلال فكرة الأصل، فالجملة الأصلية التي حذفت أو غيرت إحدى عناصرها، هي ذات بنية عميقة، وأمّا الجملة التي حدث فيها التغيير سواءً بالحذف أو بالتقديم أو بالتأخير أو بالزيادة، هي جملة ذات بنية سطحية، وهذا ما أكدّه تشومسكي في نظريته فإذا كان« **مصطلح القواعد التحويلية مجموعة القواعد التي تعتمد في المقام الأول على تطبيق قواعد تركيب أركان الجملة ، ومثال ذلك تحويل الجملة المبنية للمعلوم إلى جملة مبنية للمجهول..»**(3)،«**كما تمكننا من تحويل تركيب إلى آخر مثل تحويل المصدر إلى فعل هذين التركيبين: التحق بالجامعة لدراسة اللغة العربية و آدابها، التحق بالجامعة لكي يدرس اللغة العربية»** (3)، وغيرها من القواعد التحويلية التي تتجلى آثارها على الجملة بوضوح.

---

(1) المتنبي أبو الطيب ، ديوانه ، دار صادر للطباعة و النشر ، بيروت ، لبنان ، د ط ، ت ط 2004 ، ص155.

(2) ابن هشام ،مغني اللبيب،ص 378 وما بعدها

(3) حسام الدين كريم زكي، أصول تراثية في علم اللغة ، ص 225.

إنَّ مجموعة القواعد التوليدية التحويلية تتقارب إلى حدّ بعيد، مع الظواهر اللغوية التي ذكرها ابن هشام وغيره من النّحاة، وتتمثل هذه القواعد في:

5-2 قاعدة الحذف: إنّ معظم الوظائف النحوية يطرأ عليها الحذف سواءً كان هذا جوازاً أو وجوباً، وتعكس ظاهرة التقدير ظاهرة الحذف، إذ أنّ الحكم على وجود الحذف في جملة ما، هو دعوة إلى التقدير، كما أنّ اللجوء إلى التقدير هو دليل على وجود محذوف يطابق الأصل الذي تقوم عليه القاعدة، وكل كلام نسب إليه الحذف كنت مقدّراً فيه، غير أنّ دعاوى الحذف إمّا أن تقوم على أساس الصناعة النحوية،أو على أساس المعنى، كما هو الحال في حذف المبتدأ في قولنا: في الدار، جواباً لمن سأل: أين زيد؟

-إنّ الجمل في اللغة العربية لا تتعدى ستة صور، وهي التي ذكرها ابن هشام(1)، وهي:

-١الجملة الاسمية: الطالب الناجح.

٢الجملة الفعلية: نجح الطالب.

٣الجملة الظرفية: أفي الدار زيدٌ؟.

٤الجملة الشرطية: من يصبرْ ينلْ.

٥الجملة الكبرى ذات الوجه: زيد أخوه حاضر.

ظننت زيداً يعاقبه أبوه.

٦الجملة الكبرى ذات الوجهين: زيد نجح أخوه.

ظننت زيداً ناجح أخوه.

---

(1) ابن هشام ، مغني اللبيب ، ص 358 وما بعدها.

أما صور الحذف كلها إنّما هي صور محولة عن واحدة من تلك الأصول، وتأويلها أنْ نبحث عن الناقص (المحذوف) ونقدره- وقد تعرضنا للتقدير سابقاً- و الجدير بالذكر هو أنّ ظاهرة الحذف ظاهرة طبيعية في اللغة، و التأويل مرحلة للوصول إلى التقدير الوظيفي الدلالي الصحيح.

5-3- قاعدة الإضافية:وهي قاعدة مهمة من قواعد اللغة العربية، إذ تعد الإضافية إحدى القرائن المعنوية المهمة المشكلة للنظامين النحوي و الدلالي العربيين، وتنضوي هذه القاعدة تحت اسم قرينة معنوية كبرى هي قرينة التخصيص، وتضم تحتها معاني حروف الجر ومعنى الإضافة ، فيكفي لبيان قوة التعليق فيه أنّ النحاة لم يغفلوا النص معتبرين أنّ المضاف و المضاف إليه كالكلمة الواحدة(1).

5-4- قاعدة تغيير الترتيب: وهو ما يطلق عليه في اللغة العربية التقديم و التأخير، أي تغيير مواقع الإسناد، وذلك بمراعاة أصل صدر الجملة، أي مراعاة صدارة المسند أو المسند إليه ، فالجملة التالية: كيف جاء زيدٌ، وقوله تعالى﴿ **فَأَيَّ آيَاتِ اللهِ تُنْكِرُون**﴾(غافر 81)، وقوله﴿**وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ المُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ**﴾(التوبة06) وقوله﴿**وَالأَنْعَامَ خَلَقَهَا**﴾(النحل 05)، جمل فعلية، لأنّ صدورها أفعال، فالجملة الأولى أصلها جاء زيدٌ، و الثانية تنكرون آيات الله، و الجملة الثالثة وإنْ استجارك أحدٌ، والرابعة وخلق الأنعام، وهي فعلية في الأصل غُيّرت ورتب عناصرها لغرض بلاغي معين(2)،إنّ مصطلح الحذف و التقديم و التأخير والأصل والتقدير، والمجاز مصطلحات تتقاطع مع الاتجاه التوليدي التحويلي .

---

(1) تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 201 وما بعدها.

(2) ابن هشام ، مغني اللبيب ، ص 359

6- أهمية الاستعمال في التوجيه النحوي عند ابن هشام:

أولى ابن هشام الاستعمال اهتماماً كبيراً، إذ بين أن كثرة استعمال اللفظ داخل تركيب ما يؤثر على التوجيه النحوي و العكس صحيح، إذ عَرَضَ الأسماء و الحروف التي يجوز أنْ تضاف إلى الجملة،وهي باختصار ظروفاً وأسماء الزمان وهي حيث،آية(بمعنى علامة)،ذو، لدن، ريث، وفي ذو يقدم تأويلاً، ففي قولهم « اذهب بذي تسلم» الباء في ذلك ظرفية، و"ذي" صفة لزمن محذوف، والأكثرون قالوا ذي بمعنى صاحب، وقيل: بمعنى "الذي" فالموصوف معرفة، و الجملة صلة فلا محل لها، والأصل اذهب في الوقت الذي تسلم فيه، ويضعفه أنّ استعمال ذي موصولة مختص بطيء، ولم ينقل اختصاص هذا الاستعمال بهم، وأنّ الغالب عليها في لغتهم البناء، ولم يسمع هنا الإعراب، وأنّ حذف العائد المجرور هو و الموصول متحد المعنى مشروط باتحاد المتعلق نحو ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾(المؤمنون32،33)، والمتعلق هنا مختلف، وأنّ هذا العائد لم يذكر في وقت»(1)، ونستخلص من هذا النّص أنّ ابن هشام يؤكد على أنّ قوة استعمال التركيب اللغوي أو ضعفه يؤثر على قوة القاعدة، وإمكانية تطبيقها، ويؤثر هذا بدوره على شيوع تداول الخطاب.

إنّ مصطلح تداول الخطاب يحيلنا إلى أحدث النظريات اللغوية، وهي اللسانيات التداولية التي تُعنى بالخطاب، إذ الهدف من الخطاب التبليغ، و إيصال مقصود المتكلم، و ليس رصف ألفاظ بعضها ببعض.

إن فهم المعنى المقصود من الخطاب ضروري في نظر ابن هشام خلال التحليل النحوي للجملة، و كلما كان هذا الفهم سليماً، كلما كان التحديد الوظيفي لعناصر الجملة

---

(1) ابن هشام ،مغني اللبيب ، ص 397 وما بعدها.

أصح؛ ثمّ إنّ الفهم الصحيح للمعنى يؤثر في تحديد العلامة الإعرابية المناسبة؛ ففي قوله تعالى:﴿**فَهَبْ لي مِنْ لَدُنْك وَلِيّاً يَرِثُنِي** ﴾(مريم 05،04) أي ولياً وارثاً، و ذلك برفع يرثُ، و هو جواب الدعاء لمن جزمه (1).

إنّ فهم ابن هشام يعتمد أساس المعنى في تحليل الشواهد القرآنية، إذْ لا بدّ من معرفة المقصود لتحديد الأوجه النحوية وفقاً لأوجه التقدير، ففي الجملة التابعة لمفرد، المعطوفة بالحرف مثلاً ، يورد ابن هشام قوله تعالى﴿**أَلَمْ تَرَ أَنّ اللهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً** ﴾(الحج 63) ، و أورد ابن هشام رأي أبي البقاء في المسألة أن تقدير "فتصبح" فهي تصبح، والضمير للقصة مبتدأ و تصبح خبره، أو تصبح بمعنى أصبحت، و هو معطوف على "أنزل" فلا محل له من الإعراب، و يعرض في هذه المسألة إشكالان :

أولاً: أنه لا محوج في الظاهر لتقدير ضمير القصة.

ثانياً : تقديره الفعل المعطوف على الفعل المخبر به لا محل له.

أما جواب الأول فهو أن يكون تقدير الكلام مستأنفاً،أما جواب الثاني: فنَزّلت الفاء الجملتين منزلةً واحدة، و بالتالي ضميراً واحداً ، فالخبر مكوّن من مجموعة الجملتين كما هو الحال مع جملة الشرط و الجزاء الواقعتين خبراً، فالجملتان معاً تكونان خبراً، و كل منهما يُعتبر جزءاً لا محل له،و يشير ابن هشام إلى بديع التناسق و الانسجام ، أي أنّ الفاء قد أخلصت لمعنى السببية لا العطف(2)، فالفاء في قولنا "زيدٌ يُطيّر الذبابُ فيغضبُ"؛ جاءت لمعنى السببية و ليس العطف، و الحال أيضاً مع الشرط و جوابه في نحو :"أَحْسَنَ إليكَ فلانٌ فأحسِنْ إليه" و هي لفتة بلاغية نحوية.

---

(1)ابن هشام، مغني اللبيب ، ص 401.

(2) نفسه، ص 401.

و أورد ابن هشام أمثلةً كثيرةً منها أيضاً قولُه تعالى﴿**مَا يُقَالُ لَكَ إلاَّ مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ إنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَ ذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ**﴾(فصلت 43) (1) فإنّ و ما عملت فيه بدلٌ من ما وصلتها، و جاز إسناد "يقال" إلى الجملة، كما جاز في ﴿ **وَ إذَا قِيلَ إنَّ وَعْدَ اللهِ حَقٌّ وَ السَّاعَةُ لا رَيْبَ فِيْهَا**﴾ (الجاثية 32)، فإذا كان معنى الآية ما يقول الله لك إلاّ ما قد قيل إنّ ربك لذو مغفرة و ذو عقاب أليم فالجملة بدل، أمّا إذا كان المقصود ما يقول لك كفّار قومك من الكلمات المؤذية إلاّ مثل الذي قيل للأنبياء السابقين، فتُعربَ الجملة استئنافاً (2).

و في الأخير، نخلصُ إلى وجود بعض نقاط التقاطع بين النتاج اللغوي الذي تقدم به ابن هشام في كتبه عامّة، و كتابه مغني اللبيب خاصة؛ و بين محصلة البحوث و الدراسات اللغوية الحديثة، هذا التقاطع الذي يؤكد على وحدة مبادئ العقل البشري من جهة، ووحدة الفكر اللغوي من جهة أخرى، و ظاهرة التأثر و التأثير من جهة ثالثة.

---

(1) ابن هشام، مغني اللبيب، ص 402

(2) نفس المصدر، ص 402

الخاتمـة

أما و قد وصلنا إلى نهاية هذا العمل، نهاية أقل ما يقال عنها أنها لم ترق إلى درجة النضج و الاكتمال، كما أنها لم تصل إلى تحقيق دراسة تحليلية شاملة للمصدر، إذ أننا نؤمن أن ما توصلنا إليه من نتائج لا يمثّل إلاّ النزر القليل مما تستحقه دراسة كتاب مغني اللبيب عن كتب الأعاريب .

لكن إيماناً منا بأهمية هذا الموضوع – المعنى و أثره في التحليل النحوي- و اتخاذ " مغني اللبيب عن كتب الأعاريب" لابن هشام نموذجاً للدراسة ؛ فقد تركنا الباب مفتوحاً على مصراعيه للبحث و الدراسة ، و عسى أن تكون هذه النهاية بداية نوعية لبذل المزيد من الجهود لإرساء معالم دراسة عربية أصيلة (و لعلها إضافة لما سبقها)، و يمكننا في ظل ما قدّمناه سابقاً أنْ نسجل أهم النتائج المتوصل إليها فيما يلي :

1- إنّ الصّناعةَ النّحوية تقوم على جانبين، لا يستغني أحدهما عن الآخر، هما اللفظ (الشكل) و المعنى ، هذا يعني عدم الترجيح بينهما بحيث يؤدي ذلك إلى الفساد.

2- يُعدّ الشكل شرطاً من شروط سلامة البناء اللغوي، فلا ينبغي إقصاؤه على الإطلاق، كما لا ينبغي الاعتماد عليه كليّاً، ذلك أنّ الاعتماد الكبير على الصنعة و الإسراف فيها- مع إلغاء الجانب الدلالي- لا يفسر أسلوباً و لا يحقق غرضاً.

3- الدلالة قِوام اللغة، لأجل ذلك كان السّعي للوصول إليها هدفَ كلِّ دراسةٍ، وإنْ اختلفت المناهجُ و تعدّد الطرحُ ، هذا ما يفسره اهتمام مختلف الفئات كالأصوليين و البلاغيين و النحويين دون غض الطرف عن الدراسة الغربية و جهودها في ذلك.

4- إن تضييق مفهوم النحو و قِصره على الإعرابِ و ظواهره أدّى إلى الفهم الخاطئ، و نحن إذْ لا ننتقص من قيمة الإعراب و أهميته، نلاحظ أنّ حصر النّحو في هذا المجال لا يكشف عن فاعليته

(النحو) في توضيح النّص و تفسيره و استخراج طاقته، و إجحاف لدور النّحوي الذي يقتصر بحثه على بيان الوظائف النّحوية (الإعراب) دون تجاوز الصواب و الخطأ.

5- إنّ نظرية العامل التي احتلت مكانة في مؤلفات النحويين منذ القرن الثاني ، و إلى يومنا هذا، قد فرضت نفسها أيضاً في مؤلفات بعض المحدثين، الذين لم يستغنوا عن بعض مصطلحاتها كالتعليق.

6- إن المعنى الدلالي لا يشترط التحام مجموع العناصر لإفادته، و إنّما قد يُفهم من إحدى هذه العناصر، و عليه يمكن الاكتفاء بما يؤدي المعنى، فقد يكون المعنى المعجمي وحده كافياً، و قد يكتفي بالسياق.

7- الوظيفية واقع برّرته عدة مؤلفات من بينها "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب" لابن هشام، إذ الاهتمام بالمعنى ، لاسيما الدلالي منه، يمثّل نضجاً كبيراً في تصوّر العلاقة بين النحو و الدلالة من جهة و اكتمال نظرية المعنى عند ابن هشام.

8- اعتماد ابن هشام المعنى بأنواعه في التحليل الوظيفي للجملة.

9- تعدد أنواع المعنى عند ابن هشام بتعدد مواقف الخطاب، و ليس الاقتصار على المعنى المعجمي كما ذكر ابن هشام.

10- تأكيد ابن هشام – في غير موضع- على أنّ الإعراب يحتاج إلى التقدير، و هذا التقديرُ يكون باعتبار المعنى أوّلاً ، ثم باعتبار الصناعة .

11- انتهج ابن هشام في كتابه نهجاً جعله يُوصف بالعلمية و الموضوعية، إذْ لا يورد رأياً خاصّاً به إلاّ بعد أن يورد الآراء التي وردت في المسألة، و يُرجّح منها ما يراه أصحّ، فإن لم يكن من بينها ما هو صحيح، جاء برأيه الخاص.

12- توّصل ابن هشام إلى مكونات المعنى الدلالي و إنْ لم يشر إليها بالمصطلحات التي تُعرف بها حديثاً.

13- تقاطع ابن هشام فيما توصل إليه مع بعض النظريات اللغوية كالتحويلية التوليدية و التداولية و السياقية.

14- يُعتبر ابن هشام من أهم النحاة الذين اهتموا بدراسة الجملة دراسة منفصلة، و أفرد لها الجزء الثاني من كتابه المغني.

15- يشكل المعنى عند ابن هشام مطلباً حيويّاً للوصول إلى التحليل النحوي، فإحداث القطيعة بينهما يحيل إلى فساد المعنى ، و بالتالي فساد التوجيه، و لذا ينبغي للمعنى أن يفرض سلطانه، ذلك أنّ تجاهله يشكّل عائقاً أمام استكمال بناء صرح التحليل النحوي، و من ثمّ فإن الإعرابَ لا يتِمّ في كثير من الأحيان، إلاّ من خلال فهمه.

16- يُعتبر ابن هشام من أهم النحاة الذين أعطوا لحروف المعاني اهتماماً كبيراً، إذ أفرد لها الباب الأول من كتابه، كما أنه تعقبها بذكر المعاني الممكنة و شروطها و مواضعها.

و في الأخير نخلص إلى نتيجة مفادها أن ابن هشام يمثل مرحلة متقدمة من الدرس اللغوي العربي.

فــهرس الآيـــــات

فــهرس الآيـــات

الرقم	الآيــــــة	رقمها	السورة	الصفحة

01	الحمد لله رب العالمين	01	الفاتحة	40
02	ولن تفعلوا	24	البقرة	155
03	و بشر الذين آمنوا و عملوا الصالحات	25	البقرة	134
04	إن الله لا يستحيي أن يضرب مثلا ما بعوضة	24	البقرة	91
05	إنها بقرة لا ذلول تثير الأرض	71	البقرة	137
06	أولئك أصحاب النار هم فيها خالدون و الذين آمنوا و عملوا الصالحات	82/81	البقرة	91
07	و إذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدون إلا الله	83	البقرة	142
08	مثل الذين كفروا كمثل الذي ينعق بما لا يسمع إلا دعاء و نداء	171	البقرة	84
09	فمن اضطر غير باغ و لا عاد فلا إثم عليه	173	البقرة	32
10	يأيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب	183	البقرة	30
11	فصيام ثلاثة أيام في الحج و سبعة إذا رجعتم	196	البقرة	32
12	و زلزلوا حتى يقول الرسول و الذين معه متى نصر الله	214	البقرة	122
13	لعبد مؤمن خير من مشرك و لو أعجبكم	221	البقرة	117
14	و المطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء	228	البقرة	32
15	فمن شرب منه فليس مني ومن لم يطعمه فإنه مني إلا من اغترف غرفة بيده	249	البقرة	90
16	فأماته الله مائة عام	259	البقرة	130
17	قال لبثت يوما أو بعض يوم	259	البقرة	130
18	يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف	273	البقرة	134
19	و أحل الله البيع و حرم الربا	274	البقرة	31
20	أأسلمتم	20	آل عمران	120
21	إذ يلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم	44	آل عمران	150
22	ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا	97	آل عمران	146
23	يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين	11	النساء	152
24	و إن كان رجل يورث كلالة أو إمرأة	12	النساء	103

25	حرمت عليكم الميتة و الدم و لحم الخنزير	04	المائدة	31
26	إنما الخمر و الميسر و الأنصاب و الأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه	90	المائدة	31
27	الله أعلم حيث يجعل رسالاته	124	الأنعام	134
28	أولم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة	184	الأعراف	149
29	إن ينتهوا يغفر لهم	38	الأنفال	111
30	إن الله بريء من المشركين ورسوله	03	التوبة	13
31	و إن أحد من المشركين استجارك فأجره	06	التوبة	158
32	إلا تنصروه فقد نصره الله	40/39	التوبة	111
33	و لا الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد ما أحملكم عليه	92	التوبة	121
34	أصلاتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا و أن نفعل في أموالنا ما نشاء	87	هود	129
35	قال الله على ما نقول وكيل	66	يوسف	92
36	كفى بالله شهيدا	43	الرعد	146
37	سبعا من المثاني	87	الحجر	65
38	و الأنعام خلقها	05	النحل	158
39	قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي إذا لأمسكتم خشية الإنفاق	100	الإسراء	126
40	قل ادعوا الله أو ادعو الرحمن أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى	110	الإسراء	41
41	الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب و لم يجعل له عوجا قيما لينذر بأسا شديدا	2/1	الكهف	135
42	فلينظر أيها أزكى طعاما	19	الكهف	149
43	لكنا هو الله ربي	38	الكهف	139
44	و إني خفت الموالي من ورائي	05	مريم	134
45	فهب لي من لدنك وليا يرثني	06/05	مريم	160
46	لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى	91	طه	122
47	لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا	22	الأنبياء	134
48	وهذا ذكر مبارك أنزلناه	91	الأنبياء	133
49	ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة	63	الحج	160
50	و يشرب مما تشربون	33	المؤمنون	159
51	الزانية و الزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة	02	النور	31

52	ولولا فضل الله عليكم ورحمته	10	النور	154
53	إنهم أناس يتطهرون	58	النمل	73
54	خلق الله السماوات و الأرض بالحق	44	العنكبوت	133
55	هل من خالق غير الله	03	فاطر	146
56	إنما يخشى الله من عباده العلماء	28	فاطر	13
57	و حفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون إلى الملأ الأعلى	06	الصافات	132/90
58	إني أخاف إن عصيت ربي عذاب يوم عظيم	13	الزمر	155
59	قال فالحق و الحق أقول لأملأن جهنم	85/84	ص	148/153
60	قال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه	28	غافر	66
61	فأي آيات الله تنكرون	81	غافر	158
62	ما يقال لك إلا ما قد قيل من قبلك إن ربك لذو مغفرة و ذو عقاب أليم	43	فصلت	161
63	و ما ربك بظلام للعبيد	46	فصلت	116
64	وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله	84	الزخرف	151
65	ذق إنك أنت العزيز الكريم	46	الدخان	73
66	و إذا قيل إن وعد الله حق والساعة لا ريب فيها	31	الجاثية	161
67	إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا	13	الأحقاف	31
68	و أصلح لي ذريتي	15	الأحقاف	116
69	يوم يسمعون الصيحة بالحق	42	ق	151
70	يسئلون أيان يوم الدين	12	الذاريات	149
71	و النجم إذا هوى	01	النجم	121
72	و كل شيء فعلوه في الزبر	52	القمر	133
73	قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها	01	المجادلة	123
74	و إذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا إليها	11	الجمعة	121
75	و سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم	06	المنافقون	120
76	ليخرجن الأعز منها الأذل	08	المنافقون	118
77	فقالوا أبشر يهدوننا	06	التغابن	140
78	إذا السماء انشقت	01	الانشقاق	154
79	فذكر إن نفعت الذكرى	09	الأعلى	120
80	و الليل إذا يغشى	01	الليل	121
81	لم يلد و لم يولد	03	الإخلاص	125

82	ملك الناس إله الناس	02	الناس	155

فـــهرس الأبــيات

فــــهرس الأبــــيات

الرقم	البيت	القائل	الصفحة
01	أتغضب إن أذنا قتيبة حزتا جهارا و لم تغضب لقتل ابن خازم	الفرزدق	119

02	إلى الله أشكو بالمدينة حاجة و بالشام أخرى كيف يلتقيان	لم يذكر قائله	85
03	إن امرأ القيس جرى إلى مدى فاعتاقه حمامه دون المدى	ابن دريد	90
04	إنّ هند المليحة الحسناء وأي من أضمرت لخل وفاء	لم يذكر قائله	108
05	تقي نقي لم يكثر غنيمة بنهكة ذي قربى ولا بحقلد	زهير بن أبي سلمى	102
06	ظلت بها تنطوي على كبد نضيجة فوق خلبها يدها	المتنبي	144
07	قالت له و هو بعيش ضنك لا تكثري لومي و خلي عنك	لم يذكر قائله	151
08	لا بارك الله في الغواني هل يصبحن إلا لهن مطلب	قيس الرقيات	125
09	لا يبعد الله التلبب و الغارات إذ قال الخميس نعم	المفصل	102
10	لعاب الأفاعي القاتلات لعابه و أرى الجنى اشتارته أيد عواسل	أبوتمام	89
11	نم و لم أنم كراي كراكا شاهدي منك أن ذاك كذاكا	لم يذكر قائله	89
12	و إن لساني شهدة يشتفى بها وهو على من صبه الله علقم	لم يذكر قائله	151
13	و ليس بذي رمح فيطعنني به و ليس بذي سيف و ليس بنبال	امرؤ القيس	117
14	و ما جلس أبكار أطاع لسرحها حين تمر بالواديين وشوع	الصماح	85
15	ياحـاديي عيرها، وأحسبني أوجد ميتاً قبيل أفقدها قفا قليلاً بها علي، فـلا أقل من نظرة أزودها	المتنبي	156

فهرس البحث

فهرس البحث

المبحث الثاني :تعدد أنواع المعنى بتعدد الاعتبارات المنطلق منها.

الفصل الثاني:التصور الدلالي و علاقته بالتحليل النحوي.

المبحث الأول: المعنى الدلالي.

الفصل الثالث : نظرية المعنى عند ابن هشام من خلال كتابه مغني اللبيب عن كتب الأعاريب

المبحث الأول:المنحى الدلالي عند ابن هشام

المبحث الثاني: الجملة و أسس تحليلها عند ابن هشام.

الخـاتمة

تم بحمد الله

ملخص الموضوع :

يطرح الموضوع الموسوم بـ " المعنى و أثره في التحليل النحوي- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام نموذجا – علاقة المعنى بالتحليل النحوي الوظيفي ، مبينا أن الوصول إلى تحديد صحـــيح للوظيفة النحوية يعـتمد على صحة فهم المعنى المقصود من الشاهد أو النص الهدف، وقد اخترنا كتاب مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشـــام نموذجا تطبيقيا ، لتأكيد رسوخ هذه الفكرة في التراث العربي ، اعتمادا على خطة ضمت مدخلا و ثلاثة فصول.

و قد استندنا في هذا البحث على جملة من المصادر و المراجع نذكر منها:

- الخصائص : لابن جني.
- الكتاب: سيبويه
- اللغة العربية معناها ومبناها : د. تمام حسان
- أسرار العربية: د. إبراهيم أنيس .

و خلص البحث إلى نتائج أهمها:

- تأكيد أبن هشام في غير موضع على أهمية فهم المعنى للوصول إلى تحليل نحوي صحيح .
- تعدد محددات المعنى عند ابن هشام بتعدد مواقف الخطاب دون الاقتصار على المعنى المعجمي
- توصل ابن هشام إلى مكونات المعنى الدلالي ، و إن لم يشر إليها بمصطلحات محددة.

Résumé du sujet :

Le sujet ayant pour titre, «**la signification et son impact dans l'analyse grammaticale** - Moghni Allabib Aan Kotob El Aarib مغني اللبيب عن كتب الأعاريب par Ibn Hicham comme modèle » a soulevé la question de la relation du sens avec l’analyse grammaticale fonctionnelle, indiquant que l'accès à l'identification correcte de la fonction grammaticale dépend de la compréhension de la correcte signification voulue par l’auteur ou par le texte cible.

Par notre choix de l'ouvrage « Moghni Allabib Aan Kotob El Aarib مغني اللبيب عن كتب الأعاريب », par Ibn Hicham comme modèle d’application nous visions la confirmation de la ténacité de cette idée dans le patrimoine littéraire arabe.

L’étude a été structurée selon un plan comprenant une introduction et trois chapitres et basée sur des sources et références différentes, dont notamment:

- « Les Propriétés » الخصائص par Ibn Djinni
- « Le Livre » الكتاب par Sîbawayh
- « La langue arabe son sens et sa construction » اللغة العربية معناها ومبناها par le Dr Hassan Tammam
- « Les secrets de la langue arabe » أسرار العربية par Ibrahim Anis

La recherche a permis de dégager les principaux résultats suivants:

- La confirmation par Ibn Hicham en divers points de l'importance de la compréhension de la correcte signification pour accéder à une analyse grammaticale correcte.
- L’existence, chez Ibn Hicham de déterminants multiples selon les diverses situations de la citation sans se limiter uniquement à la signification dans le dictionnaire.
- Ibn Hicham est arrivé à mettre en valeur les composantes de la signification sémantique, mais sans faire référence à des termes spécifiques.

Topic summary:

The study, which is titled « **the meaning and his impact on the grammar analysis** – Moghni Allabib Aan Kotob El Aarib مغني اللبيب عن كتب الأعاريب by Ibn Hicham as a model » raised the meaning relationship with the functional grammar analysis, indicating that access to the correct identification of the grammatical function depends on the correct understanding of the meaning wanted by the witness or the target text.

By choosing Ibn Hicham’s book "Moghni Allabib Aan Kotob El Aarib " مغني اللبيب عن كتب الأعاريب" as a model for the application, we aimed to confirm the tenacity of this idea in the Arabic linguistic heritage.

The study was carried out upon a plan including an introduction and three chapters and was based on different sources and references, including:

- "The Properties" **الخصائص** by Ibn Djinii
- "The Book" **الكتاب** by Sibawayh
- "The Arabic language its meaning and its building," **اللغة العربية معناها ومبناها** by Dr. Tammam Hassan
- "Secrets of the Arab language" **أسرار العربية**by Ibrahim Anis

The research found out some important results as:

- Confirmation by Ibn Hisham in different positions that understanding the meaning is necessarily important to access to the correct grammar analysis.
- Ibn Hicham find out the existence of multiple determinants of the meaning according to the multiple positions of the speech but not limited to the meaning in the dictionary
- Ibn Hisham reached to the components of semantic meaning but did not refer to specific terms.

الكلمات المفتاحية:

01- المعنى
02- التحليل الوظيفي النحوي .
03- المعنى الدلالي.
04- المقال.
05- المقام.
06- نظريات التحليل الدلالي.
07- ظاهرة الوقف.
08- ظاهرة التنغيم.
09- المعنى العام.
10- المعنى المنطقي.
11- الجملة عند ابن هشام.
12- تقدير الأصل في التركيب.
13- صحة الصناعة.
14- الفروق التمييزية بين الجمل وظيفيا.